



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع

دراسة تحليلية في المطارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمتها

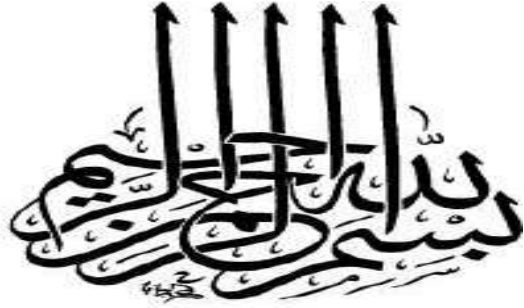
اسماء هادي نعمة الخفاجي

بإشرافه

أ.م.د. علي احمد فارس

2018 م

1440 هـ



وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً (2)
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ
جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (3)

صدر الله العلي العظيم

سورة الطلاق: الآية 2-3

الإهداء

إلى من ضحوا بأرواحهم فداءً لأهلهم ووطنهم... شهدائنا

إلى من علموني أبجديات المعرفة ولهم الفضل... أساتذتي

إلى من انتظر مرد الجميل لهما لتحملهم عبء تربيته... والدي ووالدتي

إلى أحبائي وأعزائي الذين يفرحني دعاؤهم وكلامهم... اخوتي واخواتي

إلى من مرافقني بمشواربي وساندي طوال مدة الدراسة... نروحي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي حق حمده والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين النبي محمد الامين وال بيته الطيبين الطاهرين واصحابه المتقين، وبعد:

اتقدم بخالص شكري وامتناني الى السيد المشرف الاستاذ المساعد الدكتور علي احمد فارس لما ابداه من ارشادات وتوجيهات قيمة كان لها الاثر الكبير في اخراج هذا الجهد المتواضع بهذه الكيفية فجزاه الله عني خير الجزاء.

واتوجه بشكري وامتناني الى السيد عميد الكلية الاستاذ الدكتور علاء فرحان طالب والساده معاونين لرعايتهم لطلبة الدراسات العليا، فجزاهم الله خير الجزاء كما اتوجه بشكري وتقديري الى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ المساعد الدكتور زينب مكي البناء لما اولته من رعاية وتعاون مع طلبة الدراسات العليا اتمنى لها دوام التوفيق. كما اتوجه بشكري وتقديري الى اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية لما بذلوه من جهد كبير خلال دراسة الماجستير.

ويملي عليّ واجب العرفان ان أتقدم بالشكر والامتنان للسيد رئيس لجنة المناقشة المحترم والسادة اعضاء اللجنة المحترمين لما تحملوه من عناء المراجعة والتقويم للرسالة واغنائها بإرشاداتهم العلمية القيمة فجزاهم الله عني خير الجزاء. وشكري وتقديري الى كل من المقوم العلمي والمصحح اللغوي لبذلهم الجهد الكبير من أجل اخراج الرسالة بشكلها النهائي.

الباحثة

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحليل اتجاه الودائع المصرفية بأنواعها فضلا على طبيعة التغيرات في اسعار الفائدة على هذه الودائع والوقوف على مدى اثر هذه الاسعار في حجم الايداعات خلال مده الدراسة مع مقارنة أي الودائع (الثابتة او التوفير) كانت أكثر استجابة من غيرها فضلا عن تحديد انعكاس اسعار الفائدة على طبيعة الاستثمار المصرفي عن طريق تأثر حجم الودائع بهذه الاسعار.

و انطلقت هذه الدراسة من مشكلة عزوف اصحاب الاموال من الايداع في المصارف التجارية وتفضيل دول اقليمية لأسباب الامان فضلا عن ادارة استثماراتها بشكل اكثر كفاءة من المصارف العراقية، وهذا العزوف سبب نقصاً في توافر السيولة المصرفية وبالتالي على اداء المصرف وكفاءته لذا من الضروري ايجاد الية ناجعة لزيادة الودائع المصرفية ، وبما ان اسعار الفائدة على الودائع تعد احد ادوات جذب الودائع عالميا لا بد من معرفة دور أسعار الفائدة على الودائع في تحفيز اصحاب الاموال على الايداع ومدى انعكاس ذلك في طبيعة الاستثمار المصرفي؟

وتم تطبيق هذه الدراسة في المصارف التجارية العاملة في العراق اذ امتدت الحدود الزمانية مدة (168) شهراً من بداية كانون الثاني 2004 الى نهاية كانون الاول 2017. واستعانت الدراسة بمجموعة من التحليلات والاختبارات الاحصائية باستخدام البرامج المالية الاحصائية SPSS_{v.23} و EXCEL ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) تتحرك باتجاه نزولي وبشكل مستمر منذ عام 2007 ولغاية 2017 فضلا عن ان المصارف العراقية تهتم بالائتمان النقدي بشكل اكبر من الاستثمار بالموجودات المالية لما للأول من واردات اعلى للمصرف والمتمثلة بالفوائد المتحصلة من منح القروض او خصم الأوراق التجارية، واوصت الدراسة بضرورة سعي إدارات المصارف الى كسب المودعين عن طريق منح فوائد مقبولة على الودائع الثابتة والتوفير مع تخفيف الشروط المفروضة على المودعين وحثهم على وضع أكبر مبلغ في وديعة مصرفية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية	.1
ب	الإهداء	.2
ج	الشكر والتقدير	.3
د	المستخلص	.4
هـ - ز	قائمة المحتويات	.5
ح - ط	قائمة الجداول والاشكال	.6
ي	قائمة الملاحق	.7
2-1	المقدمة	.8
21 - 3	الفصل الاول : منهجية وبعض الدراسات السابقة	.9
7-3	المبحث الاول : بعض الدراسات السابقة	.10
14 - 8	المبحث الاول : منهجية الدراسة	.11
8	اولاً : اهمية الدراسة	.12
8	ثانياً : مشكلة الدراسة	.13
9	ثالثاً : اهداف الدراسة	.14
9	رابعاً : مخطط الدراسة	.15
10	خامساً : فرضيات الدراسة	.16

13	سادساً : مجتمع وعينة الدراسة	.17
14	سابعاً: منهج الدراسة	.18
61-15	الفصل الثاني : الاطار النظري	.19
36 - 15	المبحث الاول : مفهوم ودور أسعار الفائدة في جذب الودائع	.20
28-15	المطلب الاول: أسعار الفائدة والعوامل المؤثرة بها	.21
15	اولاً: ماهية أسعار الفائدة ووظائفها؟	.22
18	ثانياً: أسعار الفائدة في الفكر الاقتصادي	.23
22	ثالثاً: نظريات هيكل اجال اسعار الفائدة	.24
24	رابعاً: مخاطر أسعار الفائدة	.25
25	خامساً: العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة	.26
36-29	المطلب الثاني : آلية جذب الودائع	.27
29	اولاً: الودائع كأهم مصدر تمويل للمصرف	.28
30	ثانياً: الاستراتيجية السعرية لجذب الودائع	.29
32	ثالثاً: انواع الودائع في المصارف التجارية العاملة في العراق	.30
61 - 36	المبحث الثاني : الاستثمار المصرفي	.31
46-36	المطلب الاول / الاستثمار بالأوراق المالية	.32
36	اولاً: مفهوم الاستثمار المالي	.33
38	ثانياً: الأدوات المالية المستخدمة في الاستثمار	.34

61 – 47	المطلب الثاني / الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي	.35
47	أولاً: مفهوم الائتمان النقدي	.36
48	ثانياً: أنواع الائتمان النقدي	.37
52	ثالثاً: العوامل المؤثرة في حجم الائتمان النقدي	.38
52	رابعاً: السياسة الائتمانية	.39
55	خامساً: مخاطر الائتمان المصرفي	.40
58	سادساً: معايير منح الائتمان	.41
115-62	الفصل الثالث : الجانب التطبيقي	.42
72 - 62	المبحث الاول : تحليل متغيرات الدراسة	.43
63	اولاً : تحليل متغير أسعار الفائدة	.44
66	ثانياً: تحليل متغير الودائع المصرفية	.45
68	ثالثاً: تحليل متغير الاستثمار المصرفي	.46
87 - 73	المبحث الثاني : تحليل الارتباط واختبار الفرضيات	.47
115 - 88	المبحث الثالث : تحليل الاثر واختبار الفرضيات	.48
119 - 116	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	.49
128 - 120	المصــــادر	.50
-	الملاحــــق	.51

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	ت
62	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	.1
74	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة	.2
75	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير	.3
77	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع والاستثمار في الموجودات المالية	.4
78	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع ومحفظه الائتمان النقدي	.5
80	علاقة الارتباط بين الودائع المصرفية والاستثمار في الموجودات المالية	.6
82	علاقة الارتباط بين الودائع المصرفية ومحفظه الائتمان النقدي	.7
83	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية مع الاستثمار في الموجودات المالية	.8
86	علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية مع محفظه الائتمان النقدي	.9
89	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في حجم الودائع الثابتة	.10
90	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في حجم ودائع التوفير	.11
92	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في الاستثمار في الموجودات المالية	.12
93	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في الاستثمار في الموجودات المالية	.13
95	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في محفظه الائتمان نقدي	.14
96	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في محفظه الائتمان نقدي	.15

98	علاقة الاثر لحجم الودائع الثابتة في الاستثمار بالموجودات المالية	.16
100	علاقة الاثر لودائع التوفير في الاستثمار بالموجودات المالية	.17
101	علاقة الاثر للودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي	.18
102	علاقة الاثر ودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي	.19
104	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة في الاستثمار بالموجودات المالية	.20
106	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في الاستثمار بالموجودات المالية	.21
108	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي	.22
109	علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي	.23
112	اختبار معنوية الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال الودائع الثابتة	.24
114	اختبار معنوية الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال ودائع التوفير	.25

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل	ت
10	مخطط الدراسة الفرضي	.1
20	سعر الفائدة في ظل التحليل الكنزري	.2
21	أنموذج LM- IS	.3

26	العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة	.4
33	أنواع الودائع في المصارف العراقية	.5
49	أنواع الائتمان النقدي	.6
53	عناصر السياسة الائتمانية	.7
63	اتجاه أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير 2004-2017	.8
66	اتجاه الودائع المصرفية بأنواعها للمدة 2004-2017	.9
67	نسبة مساهمة أنواع الودائع الى اجمالي الودائع المصرفية	.10
69	الائتمان النقدي الممنوح الى كل من القطاع الخاص والعام	.11
70	نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى كل من القطاع الخاص والعام	.12
71	الاستثمار المصرفي في كل من الموجودات المالية ومحفظه الائتمان النقدي	.13
72	نسبة محفظة الائتمان النقدي والاستثمار في الموجودات المالية الى اجمالي الاستثمار	.14
111	توضيح أنموذج المتغير الوسيط	.15

قائمة الملاحق

اسم الملحق	ت
بيانات الدراسة	.1

المقدمة Introduction

تعد المصارف الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها القطاع المصرفي فما عاد يقتصر عملها على قبول الودائع ومنح القروض، بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة المتمثلة بالصيرفة التجارية وإدارة صناديق الاستثمار والتأمين، مما تطلب من الصناعة المصرفية العراقية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وممارسة الدور المنوط بها عن طريق دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تتبناه المصارف العراقية من وسائل لتنمية ودائعها ، وبما ان اسعار الفائدة على الودائع تعد احدى استراتيجيات جذب الودائع على الرغم من ان طبيعة الاستجابة لتغيرات اسعار الفائدة قد تختلف بين الشعوب باختلافهم الديني والعقائدي، لذا نجد من المهم التعرف على مدى استجابة المودعين في المصارف التجارية العراقية لهذه التغيرات، وهل هي استجابة سلبية؟ أم ايجابية؟ والاهم من ذلك ماهي انعكاسات هذه التغيرات في الاستثمار المصرفي من ائتمان نقدي واستثمارات مالية. وهل يوجد تذبذب كبير في أسعار فائدة الودائع قد ينتج عنه ضعف في استقرار عمل القطاع المصرفي؟ قد ينتج عنه أثر غير مباشر لأسعار فائدة الودائع في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع المصرفية؟

لقد وقع الاختيار على القطاع المصرفي والمتمثل بالمصارف التجارية الحكومية والأهلية في عراقنا العزيز كميدان لهذه الدراسة وذلك لما لهذا القطاع من دور حيوي ومهم في الاقتصاد العراقي، مما جعل من الضروري تكثيف الجهود العلمية والعملية الهادفة إلى دعم المصارف لجعلها قادرة على مواجهة الصعوبات كافة التي تقف عائقاً أمام تطوير الجانب المصرفي في العراق، وشملت الدراسة الحالية المصارف التجارية المحلية والتي يبلغ عددها 29 مصرفاً منها 23 مصرفاً تجارياً اهلياً و6 مصارف حكومية والمصارف التجارية العاملة في العراق والبالغ عددها 16 مصرفاً، اذ امتدت الحدود الزمانية للدراسة لمدة (168) شهراً من بداية كانون الثاني 2004 الى نهاية كانون الاول 2017.

وتضمنت الدراسة اربعة فصول تناول الاول منها بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة، وتكون من مبحثين، الأول: بعض الدراسات السابقة، والثاني خصص لمنهجية الدراسة متمثلة بالمشكلة المبحوثة واهمية الموضوع واهداف الدراسة فضلا عن مخطط الدراسة الفرضي. أما الثاني فقد ضم مبحثين اهتمت بالجوانب النظرية والفكرية لمتغيرات الدراسة، إذ تناول الأول: مفهوم اسعار الفائدة ودورها في جذب الودائع وقسم لمطربين، والثاني خصص للاستثمار المصرفي، وتناول الفصل الثالث تحليل واختبار فرضيات الدراسة والذي ضم في طياته ثلاثة مباحث، الأول: تحليل متغيرات الدراسة، في حين تناول الثاني: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة، أما الثالث: فقد تطرق إلى اختبار فرضيات الاثر بين متغيرات الدراسة. واختتمت الدراسة بالاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والتي بنيت عليها مجموعة من التوصيات المهمة للارتقاء بالواقع المصرفي العراقي.

المبحث الاول

بعض الدراسات السابقة

في هذا المبحث تم ادراج بعض البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، اذ اعتمد التسلسل التاريخي في عرضها كونه يمثل التراكم المعرفي لمتغيرات الدراسة، وبيان اختلاف الدراسة الحالية، وعلى النحو الاتي:

اولاً: الدراسات العربية

1- (فرحات، 2006)

عنوان الدراسة: (قياس خطر سعر الفائدة وإدارته لتحديد الهيكل المناسب لميزانية المصرف)

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إيضاح مفهوم خطر سعر الفائدة ومصادره وتأثيراته، وكذلك نماذج قياسه المختلفة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التحوطية الملائمة والتي تتناسب مع نوع الخطر الذي تتعرض له وطبيعته للمدة 2000-2003 لعينة من المصارف التجارية في كل من مصر والاردن ولبنان والكويت وعمان. و تم احتساب نسب النمو لكل من الموجودات والمطلوبات والقروض والودائع والأرباح ورأس المال ، وأيضا تم تصنيف المصارف على أساس درجة حساسيتها للتغيرات في أسعار الفائدة.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات الرئيسة كان من أهمها أن لتغيرات سعر الفائدة تأثيرات على حجم القروض والودائع وصافي دخل الفائدة، وبالتالي على حجم الأرباح، فضلا عن أن خطر سعر الفائدة يتباين من مصرف إلى آخر حسب كفاءة إدارتها في اتخاذ الأجراءات التحوطية الملائمة.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث أهمية أسعار الفائدة وتأثيرها في كل من جانبي ميزانية المصارف التجارية العاملة في دول عربية، لكنها تختلف كونها لم تركز على دور التغيرات في أسعار الفائدة وكونها أداة جذب للودائع المصرفية فضلا عن كونها لم تأخذ المصارف التجارية العراقية كمجتمع للدراسة.

2-دراسة (المعموري، 2015)

عنوان الدراسة: (أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية)

هدف الدراسة: سعت الدراسة الى تحليل اسعار الفائدة والسيولة النقدية واثريهما في اعادة بناء المحفظة الاستثمارية في المصارف التجارية فضلا عن التعرف من خلال التحليل على مدى امكانية تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية عينة الدراسة من خلال معرفة تأثير متغيرات اسعار الفائدة والسيولة النقدية على المحفظة الاستثمارية. للمدة من 2004-2014 وبواقع 12 مصرف تجاري عامل في العراق.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى إمكانية وضع أسس علمية يمكن الاستناد إليها في تطبيق النظريات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار وتحديدًا المحافظ الاستثمارية على الاقتصاد العراقي ولاسيما في المصارف التجارية العراقية عن طريق أحد الأساليب العلمية التي أثبتت ان لتغيرات اسعار الفائدة والسيولة اثراً مباشراً وفعّالاً في اعادة بناء المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة ، من خلال جدولة بيانات هذه المصارف بمحافظها الاستثمارية بعد ان كانت هذه البيانات متناثرة في مكونات الميزانية العمومية لها.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث قياس اثر أسعار الفائدة في تكوين محفظة الاستثمار المصرفي، لكنها تختلف كونها لم تأخذ حجم الودائع المصرفية كمتغير وسيط واقتصرت على عدة مصارف وليس القطاع المصرفي ككل فضلا عن عدم الإشارة الى محفظة الائتمان النقدي واقتصار محفظة الاستثمار المصرفي بالموجودات المالية فقط.

3-دراسة (اللامي، 2016)

عنوان الدراسة: (أثر الودائع في صافي دخل المصارف)

هدف الدراسة: سعت الدراسة الى اثبات مساهمة الودائع المصرفية في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، للمدة من الفصل الاول 2010 ولغاية

الفصل الثاني 2013. وناقشت الدراسة جوهر العملية المصرفية وهو الاستثمار الافضل لزمنية الودائع اذ ان عملية منح الائتمان المصرفي تتطلب استقرار الاموال لدى المصرف والتي قد تسهم في ايضاح العلاقات المتبادلة ما بين الودائع المصرفية وصافي دخل المصرف، الامر الذي يقود الى بناء سياسات جذب الودائع وتطويرها بحسب درجة مساهمتها في تحقيق الارباح للمصرف.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى بناء انموذج للتنبؤ بصافي دخل المصرف بالاعتماد على ودائع التوفير والودائع الثابتة فضلا عن تحديد نسبة الربح الاكبر للمصرف عينة الدراسة متحصلة من العمليات المصرفية على عكس المصارف في باقي دول العالم التي تحقق الربح الاكبر من عملية الاستثمار والتمويل.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث أهمية الودائع وكيفية تأثيرها في الاستثمار المصرفي ومن ثم على صافي الأرباح، لكنها تختلف كونها لم تأخذ دور التغيرات في أسعار الفائدة وكيف تنعكس في حجم الودائع المصرفية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Kunt & Huizinga: 1999)

عنوان الدراسة: (محددات هامش الفائدة وربحية المصرف التجاري)

Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability

هدف الدراسة: باستخدام بيانات المصارف على مستوى 80 دولة في الأعوام 1988-1995 ، هدفت الدراسة الى تحليل الأصول المصرفية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي والوقوف على المحددات التي تؤثر في حجم الفوائد والأرباح المصرفية، ومعرفة كيف يمكن التحكم في هامش ربح النشاط المصرفي فضلا عن الرافعة المالية ، وبيئة الاقتصاد الكلي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى أن الفروق في هوامش الفائدة وربحية المصرف تتأثر بمجموعة متنوعة من المحددات: (خصائص المصرف، ظروف الاقتصاد الكلي ، الضرائب المصرفية الصريحة والضمنية ، تشريعات تأمين الودائع ، هيكل المالية العامة ، والمؤشرات القانونية والمؤسسية). كما أظهرت النتائج ان المصارف الأجنبية العاملة في الدول النامية تحقق هوامش وأرباح أعلى من المصارف المحلية في تلك الدول، وذلك بسبب عبء الضريبة على الشركات يتم تمريره بالكامل إلى عملاء المصرف.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث أهمية سعر الفائدة ، لكنها تختلف كونها لم تأخذ طبيعة العلاقة بين كل من أسعار الفائدة الودائع المصرفية والاستثمار المصرفي.

2-دراسة (Bondt, 2002)

عنوان الدراسة: (معدل الفائدة للخدمات المصرفية للأفراد على مستوى منطقة اليورو)

Retail Bank Interest Rate Pass-Through at the Euro Area Level

هدف الدراسة: استخدمت نموذج تصحيح الخطأ لمعدل الفائدة بالاعتماد على أنموذج تسعير للتكلفة الحدية بما في ذلك تكاليف المعلومات غير المتماثلة. والبحث عن مدى العلاقة بين الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وأسعار الفائدة السوقية وفق أنموذج VAR لعينة من مصارف التجزئة في منطقة اليورو خلال سنة 1999.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى أن النتائج التقديرية لمنطقة اليورو اظهرت أن نسبة التغير في معدل أسعار الفائدة السوقية إلى الودائع المصرفية ومعدلات الإقراض في غضون شهر واحد هي أعلى بالنسبة لسعر الفائدة طويل الاجل مقارنة مع أسعار الفائدة قصيرة الاجل.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث تحليل سعر الفائدة، لكنها تختلف كونها لم تأخذ طبيعة العلاقة بين كل من أسعار الفائدة الودائع المصرفية والاستثمار المصرفي.

3-دراسة (JANDA& ZETEK, 2013)

عنوان الدراسة: (عوامل الاقتصاد الكلي المؤثرة في أسعار الفائدة للمؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية)

Macroeconomic Factors Influencing Interest Rates of Microfinance Institutions in Latin

هدف الدراسة: دفت الدراسة الى بيان دور أسعار الفائدة التي تفرضها مؤسسات التمويل المعنية بدعم المشاريع الزراعية في أمريكا اللاتينية للمدة من 2000 – 2010 ول 17 دولة ، وركزت الدراسة على بيان مدى مساهمة المؤسسات المالية في دعم القطاع الزراعي ومشاريع ريادة الاعمال الزراعية عن طريق منح القروض بدون ضمانات وكيف تؤثر أسعار الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة في معدل نمو القطاع الزراعي وما الأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية لتحديد معدل الفائدة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى أن المؤسسات المالية تعتمد على تحديد معدل الفائدة وفق نهجين، الأول: يأخذ وجهة النظر القائلة بضرورة أن تحدد أسعار الفائدة بمستوى مرتفع بسبب المخاطر المفرطة التي تتحملها هذه المؤسسات. اما الآخر هو إقناع المقترضين من إمكانية خفض هذه المعدلات من خلال تحسين انتاجيتهم والاستفادة القصوى من مبلغ القرض عن طريق توفير التكاليف وزيادة الكفاءة.

التشابه والاختلاف: تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث بيان دور سعر الفائدة لكن على حجم القروض الزراعية فضلا عن شمولها مؤسسات التمويل وليس المصارف التجارية التي تكون أكثر قيود بسبب خضوعها للامتثال التنظيمي فضلا عن كونها لم تركز على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

اولا: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ولأن الودائع أحد أهم مصادر تمويل المصارف التجارية وهي ما تميزها عن باقي المؤسسات المالية، إذ تعد أكبر مصدر تمويل يحصل عليه المصرف التجاري واقله كلفة من باقي مصادر التمويل سواء أكانت مصادر تمويل داخلية ام خارجية ، لذا يعد انخفاض حجم الودائع مشكلة قد تنعكس على أداء المصارف التجارية ومن ثم على طبيعة استثماراتها ،وبما أن اسعار الفائدة على الودائع تعد احدى اهم استراتيجيات جذب الودائع على الرغم من أن طبيعة الاستجابة لتغيرات اسعار الفائدة بين الشعوب قد تختلف باختلافهم الديني والعقائدي ، لذا نجد من المهم التعرف على مدى استجابة المودعين في المصارف التجارية العراقية لهذه التغيرات ، وهل هي استجابة سلبية؟ أم ايجابية؟ والاهم من ذلك ماهي انعكاسات هذه التغيرات في الاستثمار المصرفي من ائتمان نقدي واستثمارات مالية.

اولا: مشكلة الدراسة

تعد الودائع من اهم مصادر تمويل المصارف التجارية ولها دور كبير في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمار المصرفي سواء في منح القروض او الاستثمار في الاوراق المالية، الا ان مشكلة الدراسة تتمحور في عزوف اصحاب رؤوس الاموال عن الايداع في المصارف نتيجة ميلهم للاكتناز أولاً وضعف وسائل الجذب من قبل المصارف ثانياً. هذا العزوف سبب نقص في عدد المودعين وحجم الودائع المصرفية ومن ثم على أداء المصرف وكفاءته لذا من الضروري ايجاد الية ناجعة لزيادة الودائع المصرفية ، وبما ان اسعار الفائدة على الودائع تعد احد ادوات جذب الودائع عالمياً لابد من معرفة دور أسعار الفائدة على الودائع في تحفيز اصحاب الاموال على الايداع ومدى انعكاس ذلك في طبيعة الاستثمار المصرفي؟

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى تأثير أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين في جذب ودائع التوفير والثابتة؟
- 2- ما مدى تأثير أسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي؟
- 3- هل هناك أثر غير مباشر لأسعار فائدة الودائع في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع المصرفية؟
- 4- هل هناك أثر متعدد لأسعار الفائدة على الودائع والودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي؟

ثالثاً: اهداف الدراسة:

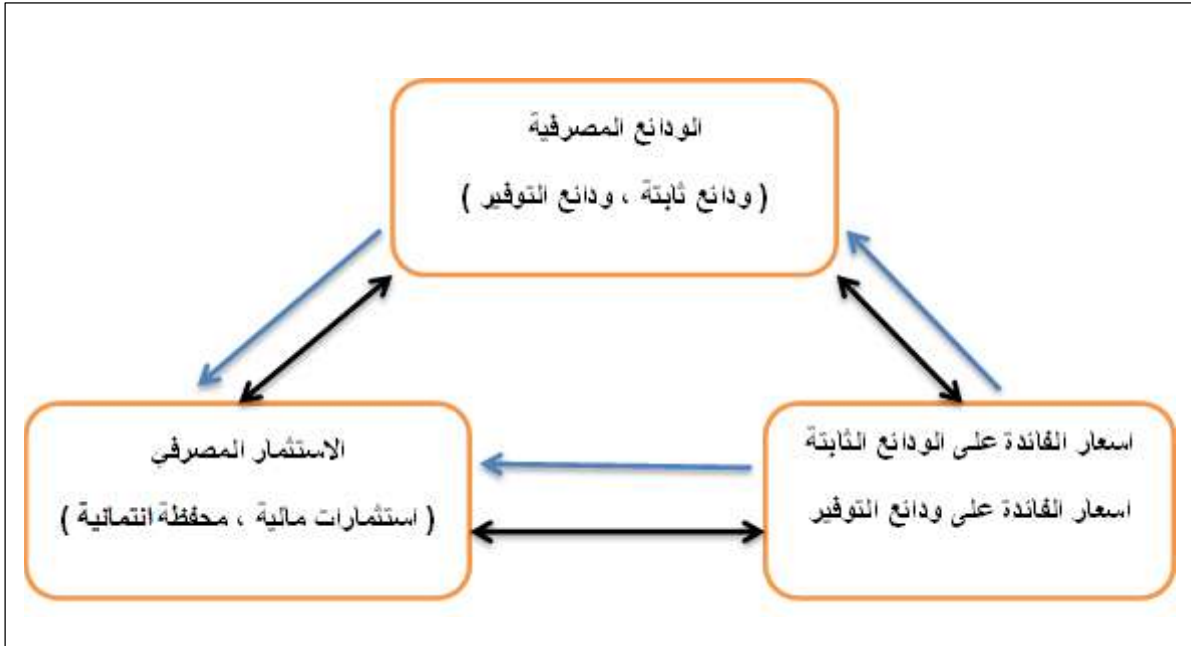
تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- 1- تحليل طبيعة الودائع المصرفية بأنواعها فضلاً على طبيعة التغيرات في اسعار الفائدة على الودائع.
- 2- تحديد مستوى التذبذب في أسعار الفائدة على الودائع ومدى انعكاس ذلك في أداء المصارف التجارية.
- 3- تحديد مستوى الودائع المصرفية خلال مدة الدراسة وإمكانية زيادتها عن طريق أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين التي قد تسهم في زيادة الودائع.
- 4- التعرف على مدى تأثير اسعار الفائدة في حجم الايداعات خلال مده الدراسة ومقارنة اي الودائع (الثابتة او التوفير) كانت أكثر استجابة من غيرها
- 5- تحديد انعكاس اسعار الفائدة على طبيعة الاستثمار المصرفي عن طريق تأثر حجم الودائع بهذه الاسعار.

رابعاً: مخطط الدراسة الفرضي:

اعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (أسعار الفائدة على الودائع ، الية جذب الودائع المصرفية ، الاستثمار المصرفي) وبالرجوع الى مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء انموذج فرضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها . ويوضح الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة ، والذي يتكون من ما يأتي :

1. أسعار الفائدة (متغير مستقل) (تم اعتماد اسعار الفائدة على الودائع (ثابتة ل 6 أشهر ، وودائع التوفير)
2. الودائع المصرفية (متغير وسيط) (تم اعتماد مقدار الودائع المصرفية (ثابتة ، توفير) بالعملة المحلية لمجتمع الدراسة)
3. الاستثمار المصرفي (المتغير المعتمد) (تم اعتماد إستثمارات المصارف في الاوراق المالية ومحفظة الائتمان النقدي)



شكل (1)

مخطط الدراسة الفرضي

خامسا: فرضيات الدراسة

لمعرفة مدى صحة المخطط الفرضي للدراسة تم وضع عشر فرضيات رئيسية هي:

❖ الفرضية المالية

(هناك تذبذب في أسعار الفائدة على الودائع وحجم الودائع المصرفية خلال مدة الدراسة ساهم في ضعف استقرار الوضع الاستثماري للمصارف التجارية)

❖ فرضيات علاقة الارتباط

الفرضية الرئيسية الاولى (لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على

الودائع و حجم الودائع المصرفية) ، وتتبع منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الثانية (لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على الودائع و الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الثالثة (لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين الودائع المصرفية و الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الرابعة (لا يوجد ارتباط متعدد بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية مع الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

❖ فرضيات علاقة الاثر

الفرضية الرئيسية الخامسة (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في حجم الودائع المصرفية) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية السادسة (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية السابعة (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الثامنة (لا يوجد اثر متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية التاسعة (لا يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال الودائع المصرفية) ، وتنبثق منها فرضيات فرعية.

سادسا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما :

1. المنهج الوصفي: تم استعراض المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فضلاً

عن الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة واستخلاص الادوات المطلوبة.

2. **المنهج التحليلي الكمي:** استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية والمقاييس الاحصائية بهدف تحليل نوع العلاقة وقوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات. ومنها التحليل باستخدام النسب المالية ونسبة المساهمة فضلاً عن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.21) لغرض تحليل البيانات واستخراج النتائج المتعلقة بالارتباط البسيط والمتعدد والانحدار البسيط والانحدار المتعدد ومعادلة Baron & Kenny لتحليل المتغيرات التفاعلية وبرنامج (EXCEL 2010) لاستخراج النسب المالية لتحليل البيانات الخاصة بكل متغير على حده وبشكل يسهم في ايضاح العلاقة بين هذه المتغيرات بالطرائق المنطقية وصولاً الى صياغة نموذج قابل للتطبيق على مجتمع الدراسة ككل.

سابعاً: مجتمع الدراسة وعينتها

لقد وقع الاختيار على القطاع المصرفي والمتمثل بالمصارف التجارية الحكومية والأهلية في العراق كميدان لهذه الدراسة وذلك لما لهذا القطاع من دور حيوي ومهم في الاقتصاد العراقي، ما جعل من الضروري تكثيف الجهود العلمية والعملية الهادفة إلى دعم المصارف لجعلها قادرة على مواجهة الصعوبات كافة التي تقف عائقاً أمام تطوير الجانب المصرفي في العراق، اذ يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق بحسب البنك المركزي العراقي 71 مصرفاً، منها 55 مصرفاً محلي بين مصرف تجاري واسلامي، وشملت الدراسة الحالية المصارف التجارية المحلية والعاملة في العراق والتي يبلغ عددها 45 مصرفاً منها 29 مصرفاً محلي (23 مصرفاً تجارياً اهلياً و6 مصارف حكومية) و 16 مصرف اجنبي عامل في العراق كما في الجدول (1)، كما امتدت الحدود الزمانية للدراسة لمدة (168) شهراً من بداية كانون الثاني 2004 الى نهاية كانون الاول 2017.

جدول (1) المصارف التجارية العراقية والاجنبية العاملة في العراق

المصارف التجارية العراقية			
تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون دينار)	اسم المصرف	ت
1941	126,000	الرافدين	1
1988	50,000	الرشيد	2
2004	2,750,000	العراقي للتجارة	3
1935	100,600	الزراعي	4
1946	175,000	الصناعي	5
1948	50,000	العقاري	6
05/05/1992	250,000	بغداد	7
12/07/1992	250,000	التجاري العراقي	8
28/09/1993	250,000	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	9
28/09/1993	250,000	الاستثمار العراقي	10
05/11/1994	300,000	المتحد للاستثمار	11
28/03/1995	250,000	الأهلي العراقي	12
16/10/1998	250,000	الانتمان العراقي	13
06/04/1999	150,000	دار السلام للاستثمار	14
08/06/1999	250,000	مصرف بايل	15
10/07/1999	250,000	الاقتصاد للاستثمار	16
04/11/1999	250,000	سومر التجاري	17
07/02/2000	300,000	الخليج التجاري	18
13/01/2000	105,072	الوركاء للاستثمار والتمويل	19
03/12/2001	252,500	الموصل للتنمية والاستثمار	20
09/03/2004	300,000	الشمال للتمويل والاستثمار	21
09/03/2004	252,000	الاتحاد العراقي	22
22/09/2005	250,000	اشور الدولي للاستثمار	23
20/02/2006	250,000	المنصور للاستثمار	24
05/12/2006	264,000	عبر العراق	25
01/03/2007	250,000	الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل	26
14/01/2008	250,000	الهدى	27
20/02/2009	265,000	اربييل للاستثمار والتمويل	28
07/04/2011	250,000	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	29
المصارف الأجنبية التجارية العاملة في العراق			
تاريخ التأسيس	رأس المال	اسم المصرف	ت
27/02/2006	50,000,000 \$	زرات التركي (الزراعي التركي)	1
08/06/2006	50,000,000 \$	بيبلوس اللبناني	2
13/11/2008	50,000,000 \$	إنتركونتيننتال	3
21/01/2009	50,000,000 \$	بنك بيروت والبلاد العربية	4
16/02/2011	50,000,000 \$	وقفلر للشركة	5
09/05/2011	50,000,000 \$	مصرف آيش-شركة مساهمة	6
19/04/2012	50,000,000 \$	بنك الاعتماد اللبناني	7
22/04/2012	50,000,000 \$	البحر المتوسط	8
27/09/2012	50,000,000 \$	البنك اللبناني الفرنسي	9
24/11/2013	44,000,000\$	ستاندرد تشارترد	10
07/08/2014	50,000,000 \$	الشرق الأوسط وأفريقيا	11
18/03/2014	50,000,000 \$	فرنسبنك	12
17/05/2014	50,000,000 \$	لبنان والمهجر	13
16/05/2016	50,000,000 \$	بنك عوده اللبناني	14
28/09/2005	دينار 54,747,251.156	ملي ايران	15
03/01/2012	دينار 59,200,000.000	بنك باريسيان	16

المصدر/ موقع البنك المركزي العراقي <https://cbi.iq/page/23>

المبحث الاول

مفهوم أسعار الفائدة ودورها في جذب الودائع

The concept and role of interest rates in attracting deposits

تمهيد

تعد الودائع أهم مصدر من مصادر تمويل المصارف التجارية لدورها الكبير في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمار المصرفي سواء في منح القروض والسلف والتسهيلات المصرفية أو الاستثمار في الأوراق المالية، لذا تعد أسعار الفائدة من الأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية لجذب الودائع وبالتالي فإن الزيادة المتحققة في حجم الودائع قد يعطي خيارات أكثر لإدارة المصرف في توظيف هذه الاموال وزيادة العائد، ومن هذا المنطلق تم تجزئة المبحث الى مطلبين الاول عن أسعار الفائدة والعوامل المؤثرة بها والمطلب الآخر حول الية جذب الودائع.

المطلب الاول/ أسعار الفائدة والعوامل المؤثرة بها

اولاً: ماهية أسعار الفائدة ووظائفها؟

What are the interest rates and their functions?

تعددت الآراء والمفاهيم عن أسعار الفائدة اذ يقصد بها لغويًا بأنها (المردود او العائد الذي يحصل عليه مقدم الخدمة بما يزيد عن قيمة الخدمة التي يقدمها لجهة معينة عن طريق اتفاق مسبق بين الطرفين) (حسين، 2008:2). وبأنها ثمن تنازل المقرض عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر كثمن للمبلغ المقرض. (Arthur & Steven, 2003: 285) ، ويمكن التعبير عن أسعار الفائدة بأنها مدفوعات مقابل استخدام الاموال فضلا عن كونها ظاهرة في غاية التعقيد وفق النظرية الاقتصادية (الجوراني، 2011: 1)، وتعددت تعاريف سعر الفائدة بحسب الجهة التي وضعت التعريف ، اذ يمكن تعريف اسعار الفائدة من وجهة نظر السوق على أنها سعر الفائدة الحقيقي وهو السعر الذي يتحقق عند حالة التوازن ويطلق عليه بالسعر الخالي من المخاطرة

ويحدد على أساس نسبة العائد الذي يتوقع المقرضون والمستثمرون الحصول عليه نتيجة لتوظيف الأموال (يمثل جانب الطلب) ونسبة التفضيل الزمني أي مدى تفضيل الافراد للاستهلاك الآني مقابل الاستهلاك في المستقبل (يمثل جانب العرض للأموال) (نعوم، 2007:37).

اما مفهوم سعر الفائدة من وجهه نظر البنك المركزي فهو السعر الذي تحدد بموجبه الاسعار في السوق الاولي والثانوي فضلاً عن أسعار ودائع الاستثمار الليلي. اذ يعتمد البنك المركزي على هذا السعر للمحافظة على ثبات الاسعار من خلال السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيق الاستقرار والمحافظة على سيولة المصرف بمستوى ملائم مع سعر البنك. اما المصارف التجارية فقد عرفت سعر الفائدة على انه (مبلغ معين من المال أما ان يدفع أو يتم الحصول عليه بين شخصين مختلفين) فالشخص الذي يتنازل عن النقود بسبب اقراضها يحصل على الفائدة أما المقترض فيقوم بدفع الفائدة في نهاية المدة المتفق عليها . (المعموري، 2015: 20)

وهناك مفهومان اساسيان لسعر الفائدة: الأول (Nominal Interest Rate) وهو السعر الذي تدفعه المصارف، أما الآخر فهو سعر الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate) وهو المعدل الاسمي بعد طرح علاوة التضخم ويحسب على أساس التغير في المستوى العام للأسعار (Bodie et al. ,1999,129) ، وبذلك يعرف الباحث اسعار الفائدة (على أنها كلفة عندما يقوم المصرف بدفعها على الودائع وايراداً عند استحصالها من المقترضين) .

مما تقدم نلاحظ أن اسعار الفائدة تخضع إلى التقلب وتتعرض إلى تذبذبات ومخاطر ينشأ قسم منها كنتيجة لحالات العرض والطلب على الأموال، والقسم الآخر يرتبط بالظروف الاقتصادية العامة. ولهذا فان سعر الفائدة قد اخذ بالاعتبار هذه المتغيرات إذ يتضمن في قسم منه حالة التوازن التي تعكس حالة عدم وجود مخاطر تتخلل عمليات العرض والطلب، والقسم الآخر من سعر الفائدة يرجع إلى مجموعة العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في قيم تلك الأموال وبالتالي تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية فتضاف العلاوات كتعويض عن ذلك الفقدان.

وتبرز أهمية أسعار الفائدة عن طريق ما تؤديه من دور مهم في الاقتصاد اذ تعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم في تحليل واتجاه الاقتصاد الكلي فضلاً عن التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية ، اذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند

بعض الأفراد، ولاسيما الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لأفراد آخرين، وتحديداً أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي، وتتجلى أهمية سعر الفائدة لسببين هما : (حسين، 2008:6)

السبب الأول: أن سعر الفائدة هو ثمن الحصول على الموارد أو السلعة (رأس المال) أي أن سعر الفائدة يقيس ثمن الموارد المستقبلية بمعدلها الحالي

السبب الثاني: يعد سعر الفائدة الأساس لكل القطاعات في الاقتصاد وخاصة القطاعات المالية والقطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية أي أنه كلما تغير الثمن يكون وقعه على الاقتصاد بشكل مختلف.

كما ان لأسعار الفائدة دورا اساسياً في توجيه قرارات الاستثمار فضلاً عن كونها تتأثر بحجم الاستهلاك والادخار على مستوى الاقتصاد الوطني اذ ان اغلب الاوراق المالية المتداولة في السوق المالي تتأثر بأسعار الفائدة، فعلى سبيل المثال تتأثر قيمة السندات بشكل كبير في التغيرات الحاصلة بأسعار الفائدة، وان العوائد الناتجة عن الاستثمار في السندات تنخفض او ترتفع حسب التغيرات في اسعار الفائدة، وهذا يدل بان معدل أسعار الفائدة يعد احد مصادر المخاطر على الادوات الاستثمارية المتاحة في السوق ولاسيما الادوات ذات الدخل الثابت مثل السندات والاسهم الممتازة (المعموري، 2015:22)

يتضح من أهمية أسعار الفائدة ان لها وظائف مهمة في الاقتصاد يمكن ذكر اهم تلك الوظائف عن طريق النقاط الاتية: (Ross,1999:193)

- 1- تعد أسعار الفائدة من الضروريات المهمة التي تساعد على حماية مدخرات الافراد وتوجيهها في الاستثمارات المالية لتحقيق نمو في الاقتصاد.
- 2- انها من الادوات المهمة في تقنين أو تحديد كمية عرض الائتمانات المتوافرة، وكذلك تجهيز الأموال المقترضة لمشاريع الاستثمارات ذات العوائد المتوقعة العالية.
- 3- تعمل على تحقيق الموازنة بين عرض النقد والطلب عليه.

- 4- تعد أسعار الفائدة من الأدوات المهمة للدولة في تنفيذ سياستها النقدية عن طريق تأثيرها في حجم الاستثمار والادخار، فإذا كان النمو الاقتصادي بطيئاً مع ارتفاع نسبة البطالة فإن السلطات النقدية يمكن أن تخفض أسعار الفائدة ومن ثم تنشيط الإقراض والاستثمار في المصارف التجارية، ومن ناحية أخرى إذ كان الاقتصاد يشير إلى تضخم سريع فهذا يتطلب من الحكومة رفع معدلات فائدة لتخفيض الاستثمار والإنفاق.
- 5- السعي إلى التأثير في التدفقات الماليّة الدوليّة اذ يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح.

ثانياً: أسعار الفائدة في الفكر الاقتصادي Interest rates in economic thinking

1- أسعار الفائدة في الفكر الكلاسيكي Interest rates in the classic thought

ترتبط هذه النظرية باسم الاقتصاديين مثل (Hume, Fisher, Ricardo) وغيرهم إذ يجد هؤلاء أن معدل الفائدة ما هو الا ظاهرة حقيقية تحددها العوامل الحقيقية تتمثل بتوفير المدخرات والطلب على الاستثمار. ويرون ان هناك تفضيلاً زمنياً لصالح النفقات الاستهلاكية الحالية وليس المستقبلية. ولكن بالنسبة لبعض المستهلكين، ورجال الأعمال والاقتصاديين، فإن الأموال التي يتم تقييمها اليوم ليست هي بذات القيمة بعد سنة. وأن الادخار يتطلب تأجيل الاستهلاك الحالي مما يعني التضحية بجزء من قيمة النقد التي ينطوي عليها التأجيل. لذا نجد ان الوحدات الاقتصادية المختلفة تخضع للقيام بهذا التضحية إذا كانت تحصل على مكافأة أو عائد أفضل لهذا الادخار، وتُعرف هذه المكافأة باسم «سعر الفائدة» (Bhole & jitendra, 2004:908).

كما وتعتمد النظرية الكلاسيكية على جملة من المبادئ منها ما يعرف بمبدأ مرونة سعر الفائدة: اي تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فكلما زاد الادخار زاد الطلب على النقود لغرض الاستثمار. (الموسوي، 2018: 75)

2- أسعار الفائدة في الفكر النيو-كلاسيكي

Interest rates in the Neo-classic thought

في النظرية الكلاسيكية الجديدة، يتم تحديد أسعار السلع بحسب حجم الطلب والعرض عليها، ولا يكون للبضائع قيمة إلا إذا كان هناك طلب عليها، ولكن في حالة الطلب، يمكن تحديد العرض بالأسعار النسبية، بمعنى ان كل من الطلب والعرض يحددا معاً السعر. وبالمثل، يتم تحديد أسعار الفائدة بواسطة وفورات العرض والطلب. "لأن الإنتاج الحقيقي يتمثل بالأصول الرأسمالية الحقيقية وهي أساس الطلب على صناديق الاستثمار، وبالتالي فإن معدل الفائدة الحقيقي هو معدل العائد على الأصول الرأسمالية". ومن ثم فان سعر الفائدة يتحكم في العرض المتاح للادخار ويدفع موردي المدخرات إلى الدخول في السوق للاستثمار. (Bhole & Jitendra, 2004:909).

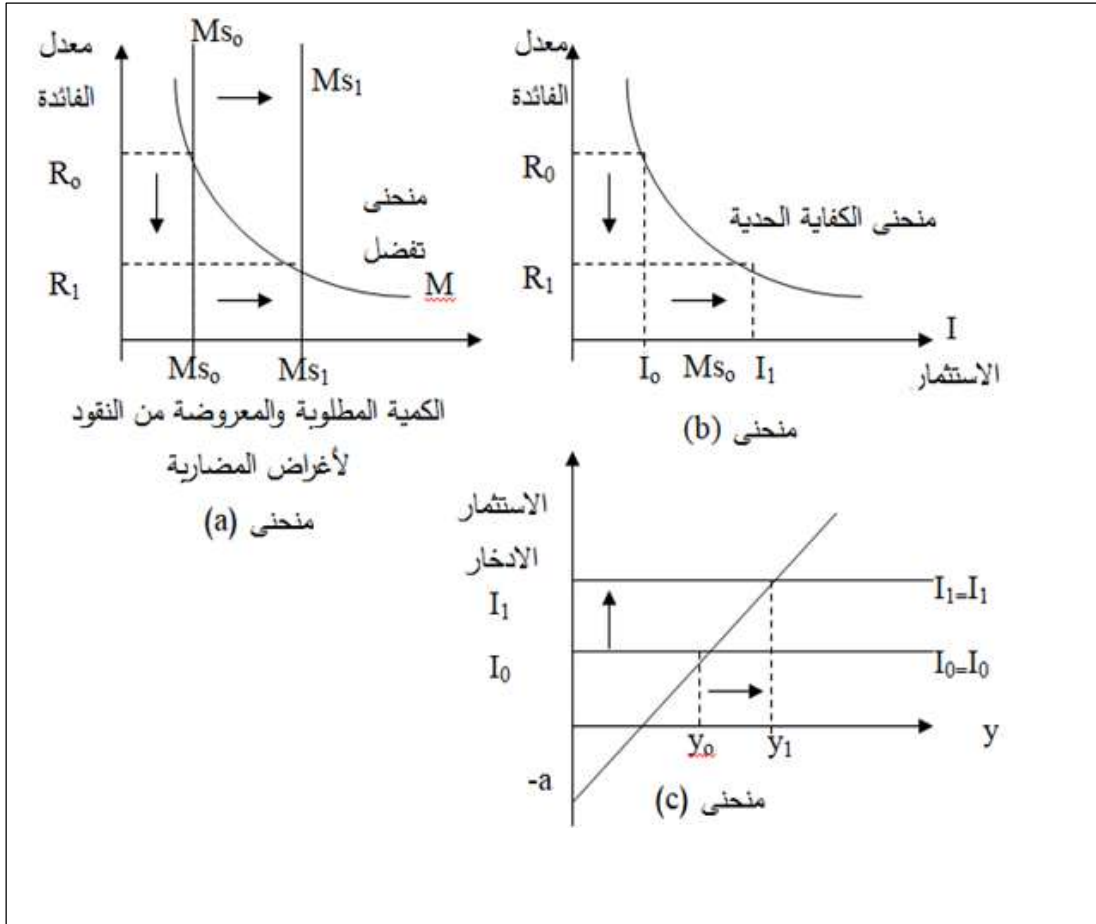
أن المدخرين يفضلون الاحتفاظ بنقودهم بصورة سائلة خارج تداول الجهاز المصرفي إذا ما انخفض سعر الفائدة نتيجة زيادة المعروض النقدي. أما في حالة زيادة الطلب على الاموال مع ثبات العرض، فذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم التشجيع على الادخار فيزيد المعروض من الاموال وتنخفض أسعار الفائدة إلى مستوى التوازن (مصطفى وحسن، 2000: 227).

3- أسعار الفائدة في الفكر الكينزي Interest rates in Keynesian thought

حسب Keynes فمعدل الفائدة دالة للتفضيل النقدي، فكلما ازداد التفضيل النقدي ارتفع ثمن التخلي عن السيولة (ارتفاع معدل الفائدة)، وكلما قل التفضيل النقدي لدى الافراد كلما انخفض معدل الفائدة (إذا بقيت الكميات النقدية على حالها)، وعليه فارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة هو خير مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الافراد (بن عزة، 2017: 179).

ان تفضيل الرصيد النقدي يعد من ابرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود هي: (دافع التبادل، دافع الاحتياطي، ودافع المضاربة) فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية سيؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود من MS_0 إلى MS_1 ، مثلما في منحنى (a) وبما أن $(Md=L_1+L_2)$ (Md الطلب على النقود ، L_1

الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل ، L_2 الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة) فان الكمية الزائدة من النقد في ظل ثبات الدخل ستكون $(\Delta M_s = L_2)$ اي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات ما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من $R_0 \leftarrow R_1$ مثلما في منحنى (a). (الدعمي، 2008: 12)



شكل (2)

سعر الفائدة في ظل التحليل الكينزي

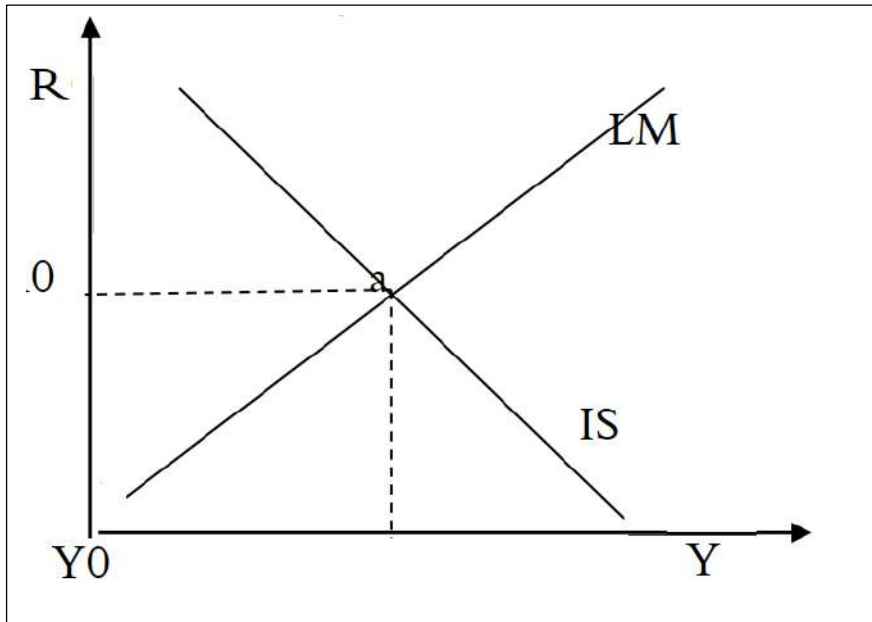
Source: Mrachel Burda & charles, Wyploz, Macroeconomics (Aeuropean text), 2nd, Oxford un. Inc, New York, First Publish, 1997, P202.

ونتيجة انخفاض معدل الفائدة سيعمل المنتجون على زيادة المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من $I_0 \leftarrow I_1$ مثلما في منحنى (b)، وبما ان زيادة الاستثمار حسب التحليل

الكينزي يؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقاً للاستهلاك والاستثمار الذي يعد أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فأن زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحنى (c) إذ ارتفع الدخل التوازني من $Y_0 \leftarrow Y_1$ وهذا بسبب عمل المضاعف (الدمي، 2008: 13).

4- أسعار الفائدة في الفكر المعاصر Interest rates in contemporary thought

وفقاً للنظرية الحديثة لسعر الفائدة فإن تقاطع منحنى IS مع منحنى LM إنما يحدد سعر الفائدة، حيث أن منحنى IS يمثل موضع التوازن في القطاع الحقيقي، بينما منحنى LM يمثل وضع التوازن في القطاع النقدي. (بن عزة، 2017: 180). إذ أن النظرية الحديثة تفوق كلا من النظرية الكلاسيكية و الكينزية لأنها تدمج بنجاح كل العوامل الأربعة (الادخار ، الاستثمار ، الطلب على النقود وعرض النقود) ، بمعنى ان النظرية الحديثة تبحث في مشكلة تحديد معدل الفائدة من خلال النظر في كل من القطاعات النقدية وغير النقدية أو القطاعات الحقيقية. (Bhole & jitendra,2004:909)



شكل (3) نموذج LM- IS

المصدر/ بن عزة، جلييلة: " سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (2006-2014)"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، المجلد 1 ، 2017.

ويوضح الشكل (3) أنموذج LM- IS اذ يتمثل سعر الفائدة بالرمز R_0 والذي يتحدد بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM عند النقطة a وعند هذه النقطة فإن الدخل وسعر الفائدة تكون العلاقة بينهما في حالة توازن نتيجة التوازن بين كل من الادخار والاستثمار وبين الطلب والعرض على النقود. (بن عزة، 2017: 180). وباختصار وعلى وفق النظرية الحديثة لسعر الفائدة فإنه عندما تكون المتغيرات الأربعة متكاملة مع الدخل فإننا نحصل على تفسير مرضي للكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة، كما ان هدف النظرية الحديثة هو الجمع بين القطاع الحقيقي وبين القطاع النقدي عند تحديد سعر الفائدة. (المعموري، 2015: 26)

ثالثاً: نظريات هيكل اجال أسعار الفائدة

Theories of Term Structure of Interest Rates:

ان العلاقة بين أسعار الفائدة طويلة الاجل وقصيرة الاجل تسمى بهيكل اجال أسعار الفائدة والتي تفترض ان أسعار الفائدة المستخدمة في خصم الاوراق المالية هي خالية من مخاطر النكول (Ross, et. al, 2008: 222) ، ويعد هيكل الآجال مهماً جداً عند اتخاذ قرار الاقتراض وهل سيكون قصير الاجل ام طويل الاجل سواء اصدرته الحكومة او الشركات وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين عندما يقررون شراء السندات (Ehrhardt, Brigham, 2011: 204) .

ومن اجل التعمق اكثر في اسعار الفائدة مع الزمن نلاحظ ان الارتفاع بأسعار الفائدة يرتبط مباشرة بطول اجل الاستحقاق فكلما أبتعد الاستحقاق ارتفعت اسعار الفائدة في ظل وضع اقتصادي طبيعي (Mcmenamin, 1999: 728)

وهذا يعني أن أسعار الفائدة قصيرة الاجل هي اقل من أسعار الفائدة طويلة الاجل كون الاخيرة هي اكثر تعرضاً لمخاطر التضخم مما يدفع المستثمر لطلب علاوة مخاطرة على استثماراته طويلة الاجل (Broyles, 2003: 270). ولتفسير هذه التقلبات هناك عدة نظريات هي (نظرية التوقعات ، نظرية تفضيل السيولة ، نظرية تجزئة السوق ، نظرية العادة المفضلة) وسيتم توضيح كل منها كالاتي:

أ- نظرية التوقعات Expectations Theory:

وفق هذه النظرية فإن اسعار الفائدة الأجلة تمثل بشكل خاص الاسعار المتوقعة مستقبلا، اي بمعنى ان هيكل الآجال يعكس توقعات السوق المالية لأسعار الفائدة المستقبلية على المدى القصير (77 : Fabozzi & Peterson,2003) .

ويتضح من ذلك ان نظرية التوقعات تتعلق بأسعار الفائدة السوقية للسندات كون الاسعار الاسمية لا تحددها التوقعات في اسعار الفائدة بل التوقعات في معدلات التضخم (Bodie ,etal,2014:498) .

ب- نظرية تفضيل السيولة Liquidity Preference Theory:

لا يعتمد وفق هذه النظرية تقدير اسعار الفائدة الأجلة على توقعات السوق لأسعار الفائدة المستقبلية بل تعتمد على علاوة السيولة (77 : Fabozzi & Peterson,2003) لذلك يسمى البعض هذه النظرية بنظرية علاوة السيولة والتي تعتمد على تحليل المستثمر لعوائد السندات التي يحتفظ بها وبآجال متنوعة ، بمعنى اذا افترض المستثمر وجود عجز في التزامات الآجال الطويلة (السندات طويلة الاجل) فمن المفترض ان تكون هناك عوائد اضافية كي تجذب المستثمرين لشرائها (Elton , et.al,2014 : 535) .

ج- نظرية تجزئة السوق Market Segmentation Theory:

كثير من المستثمرين ومصدري السندات يفضلون هذه النظرية كونها لا تكثر الى التفاوت في العائد بين سند باستحقاق معين وسندات اخرى باستحقاقات مختلفة ، على سبيل المثال شركات التأمين على الحياة تكون التزاماتها طويلة الاجل فهي تستلم دفعات التأمين مقابل دفعها بعد اجال طويلة كون قسط التأمين على الحياة يبدأ من عمر 25 سنة ، لذلك هي تفضل الاستثمار في سندات طويلة الاجل كون اسعار الفائدة فيها معلومة على العكس من الاستثمار في سلسلة سندات قصيرة الاجل تكون فيها اسعار الفائدة المستقبلية مجهولة مما يزيد حجم المخاطرة (Elton , et.al,2014 : 531) .

د- نظرية العادة المفضلة Preferred Habitat Theory:

تتبنى هذه النظرية وجهة النظر القائلة بأن هيكل الآجال يعكس توقعات المسار المستقبلي لأسعار الفائدة فضلا عن علاوة المخاطرة ، وترفض النظرية الاصرار على وجوب زيادة علاوة المخاطرة بأزدياد اجل الاستحقاق اذ تعتقد ان المستثمرين يفضلون

الاستثمار في استثمارات سائلة وتتلاءم مع التزاماتهم وامكاناتهم، كما وترفض ايضا وجهة النظر التي تفترض ان المقترضين يفضلون القروض طويلة الاجل ، فعند المناظرة بين المؤسسات المالية المختلفة سنجدها تتفاوت في تفضيلاتها الاستثمارية من حيث اجال الاستحقاق (78 : Fabozzi & Peterson,2003) ، بمعنى ان هذه النظرية تستند الى فرضية مفادها ان تطابق اجال الاستحقاق بين اصول الشركة والتزاماتها يقلل المخاطرة وهذا هو الوضع المفضل للجميع (Elton , et.al,2014 :531).

رابعاً: مخاطر اسعار الفائدة Interest Rate Risk

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، اذ تولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وبما أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك تكون الإيرادات غير مستقرة أيضاً، وأي شخص يقرض أو يفترض يكون معرضاً لمخاطر أسعار الفائدة، وتوجد مصادر أخرى لمخاطرة أسعار الفائدة تتمثل في الخيارات الضمنية للمنتجات المصرفية، و هي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج عن سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات و تكاليف ممارسة اختيار نوع المنتجات المصرفية و يجرون اختياراتهم تبعاً لظروف السوق (Cecchetti & Schoenholtz,2015:314).

وبالنظر إلى تأثير تغيير أسعار الفائدة على صافي الدخل والقيمة السوقية للشركة ، فإن مديري المؤسسات المالية يقضون الكثير من الوقت والجهد في محاولة تحديد العوامل التي تحدد مستوى أسعار الفائدة في أي وقت من الأوقات (saunders&corntte,2008:191)، وهذا يسمى إدارة مخاطر أسعار الفائدة والتي كان يتم إدارتها في وقت سابق ضمن إطار وظيفة إدارة مخاطر السوق ، اما الآن و نظرا لزيادة تقلبات أسعار الفائدة بالتزامن مع زيادة مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن أنشطة خارج الميزانية العمومية ، فإنه يديرها الآن قسم مختص فقط بهذا النوع من المخاطر (casu &etal,2006:291) ، اذ تعتمد اقسام إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الغالب على أنموذج يستخدم لتفسير تحركات أسعار الفائدة يسمى نظرية الأموال القابلة للإقراض (Loanable Funds Theory) ، والتي تحدد سعر الفائدة وفقاً للعوامل التي

تؤثر في العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض. وهذا مماثل للطريقة التي ينظر بها إلى أسعار السلع والخدمات نتيجة قوى العرض والطلب على تلك السلع والخدمات. (saunders&corntte,2008:191).

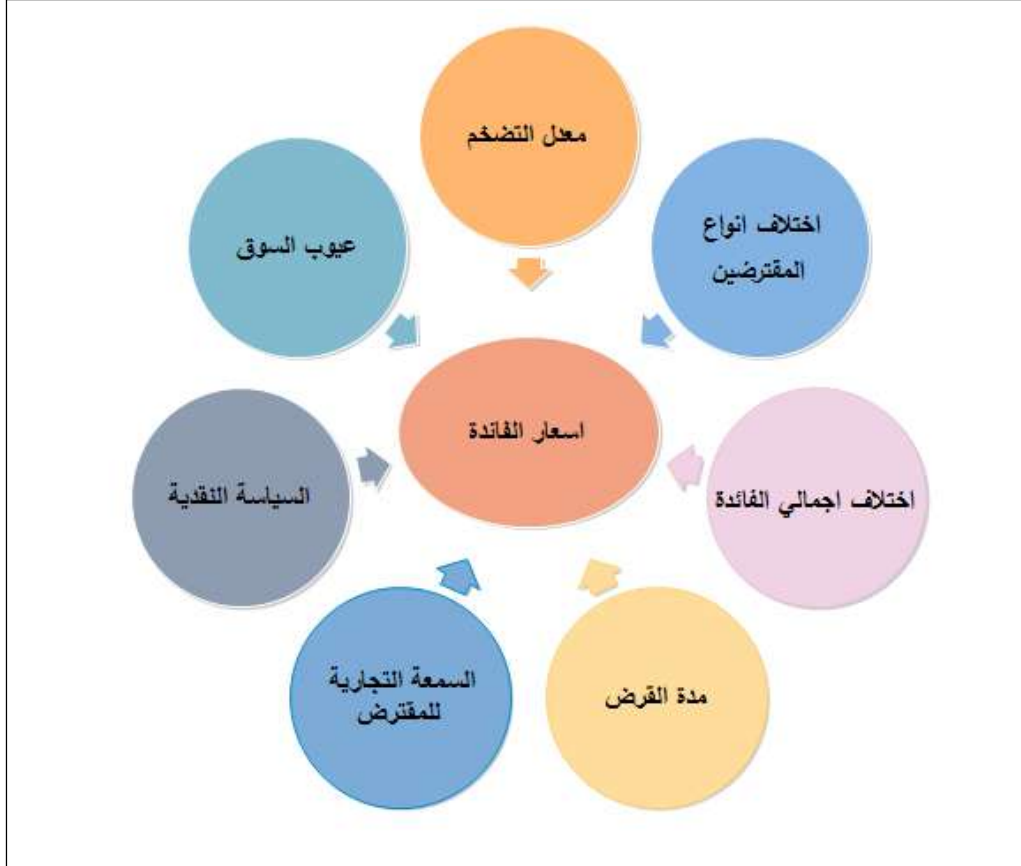
كما يمكن استخدام عدد من الأدوات الأخرى لإدارة مخاطر أسعار الفائدة مثل العمل على تطابق حساسية أسعار الفائدة للموجودات مع حساسية أسعار الفائدة للمطلوبات، إلا أن هذه الطريقة قد تقلل الربحية المحتملة ما دفع المصرفيين للبحث عن طرائق أخرى للسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة. شملت استخدام المشتقات عقود الخيارات والمبادلات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. (Cecchetti & Schoenholtz,2015:314)

خامسا: العوامل المؤثرة في اسعار الفائدة Factors affecting interest rates

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في معدلات الفائدة إلى مجموعتين: عوامل داخلية يمكن أن تتحكم فيها المؤسسات المالية مثل: تكاليف العمالة، الدعم التقني وغيرها. وعوامل خارجية تشمل المخاطر السياسية والتشريعية وغيرها من المخاطر النظامية. وتعد العوامل الداخلية هي الأهم كونها تختلف بحسب كفاءة الإدارة إذ تم تقسيمها إلى أربع مكونات رئيسية تنعكس في أسعار الفائدة وهي: (نفقات التشغيل، وتكاليف الحصول على الأموال، معدل فقدان القرض، والأرباح). وتمثل تكاليف التشغيل حوالي 60% من إجمالي تكاليف المؤسسات المالية وتعتمد عادة على حجم القرض وأجلها ودرجة الثقة بالعميل (Janda & Zetek,2013:9).

وتوصلت دراسة Rosenberg عام 2009 أن المؤسسات المالية ذات التاريخ الأطول قادرة على التحكم في تكاليف التشغيل بشكل أكثر فاعلية وبالتالي تكون قادرة على فرض أسعار فائدة أقل، وأن أي تغيير في أسعار الفائدة سيكون له تأثير أكبر على المقترضين ذوي الدخل المنخفض مقارنة بأولئك الذين لديهم دخل أعلى. فضلا عن كون المقترضين هم أكثر حساسية تجاه التغير في مدة القرض بدلاً من التغير في سعر الفائدة (Karlan & Zinman,2008:1042). ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر في أسعار الفائدة كالآتي:

1. اختلاف انواع المقترضين Different Types of Borrowers: يختلف المقترضون من حيث دوافعهم ورغباتهم في الحصول على الأموال عن طريق أنواع مختلفة من الأوراق المالية، وبالتالي، فإن درجة المخاطر تختلف باختلاف الأوراق المالية. (Shaikh,2017:10)



شكل (4)

العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة

المصدر/ اعداد الباحثة استنادا مصادر الموضوع

2. اختلاف الفروقات في إجمالي الفائدة Due to Differences in Gross Interest: ترجع التغيرات في سعر الفائدة إلى الفروقات في الفائدة الإجمالية اذ ان حساب الفائدة الاجمالية يكون وفق درجة المخاطرة وتكلفة الاحتفاظ بالسجلات والحسابات وجمع القروض وما إلى ذلك (Shaikh,2017:10)، وبالتالي كلما زاد الخطر ازدادت تكلفة إدارة

القروض مما ينتج عن ذلك ارتفاع في اسعار الفائدة والعكس بالعكس (Jayadev & Rudra,2012:28).

3. مدة القرض: Duration of Loan or Period of Loan: من المتعارف عليه ان القروض طويلة الأجل تحمل معدل فائدة أعلى من القروض قصيرة الأجل، لأنه يتم تأمين المال لمدة أطول ومن ثم يطالب المقرض أن يتم تعويضه بمعدل فائدة أعلى. (Shaikh,2017:10)، ويقصد بـ Duration انها مقياس لأجل الاستحقاق الحقيقي ويتمثل في المعدل المرجح لعدد الدفعات النقدية على السند موزونة بقيمتها الحالية (bodie,et.al,2013:340). وتهتم المصارف بما يعرف بفجوة المدة duration gap، وهو مصطلح مالي ومحاسبي عادة ما يتم استخدامه لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لقياس خطر التغيرات في سعر الفائدة نتيجة عدم التطابق الذي قد يحدث بين الأصول والالتزامات ويعد أحد الأساليب التي تحاول تحديد مخاطر أسعار الفائدة عن طريق المقارنة بين التغيرات المحتملة في قيمة الموجودات والمطلوبات التي تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة في المدد المتزامنة. (Cheng & Lee:2013:423). بعبارة اخرى هي الفرق في حساسية أسعار فائدة عوائد الأصول وحساسية أسعار فائدة عوائد الخصوم إلى التغير في أسعار الفائدة السوقية (Skinner, 2013:218).

4. السمعة التجارية والائتمانية للمقترض: Goodwill or Credit of the Borrower: يعتمد سعر الفائدة أيضا على السمعة التجارية والائتمانية للمقترض، اذ يمكن للأشخاص ذوي السمعة الجيدة والنزاهة والمصداقية أن يحصلوا على قروض بشروط ميسرة (Shaikh,2017:11).

كما ان العلاقات طويلة الأمد بين المصرف وزيونه تعود بالنفع على كليهما، اذ أنه من السهل للحصول على قرض بمعدل فائدة منخفض من البنك لأن البنك سيبدل وقتاً وجهداً أقل في تحديد ما إذا كان المقترض ذا وضع ائتماني جيد فضلا عن تكاليف أقل في مراقبة المقترض وتحديد المقترضين الذين سبق وان خالفوا شروط العقد واستثمروا في أنشطة خطيرة. (Mishkin & etal,2013:221).

5. سياسة الفائدة للسلطة النقدية: Interest Policy of the Monetary Authorities:

تسعى السلطة النقدية قدر الإمكان الى تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم، والتضخم المتوقع وفرص العمل، وضمان استقرار السوق المالي. ومن ثم على البنك المركزي أن يكون مستعداً للتحرك بأسعار الفائدة على المدى القصير إذا لزم الأمر
(Hammond,2009:141).

6. عيوب السوق Market Imperfections: الاختلافات في أسعار الفائدة قد تكون

بسبب عيوب السوق التي يمكن حدوثها في سوق القروض، إذ يتبع مقرضو الأموال المحلية، والصناديق المشتركة، والبنوك التجارية وغيرها سياسات إقراض مختلفة وبالتالي تقاضي أسعار فائدة مختلفة. (Shaikh,2017:11)

7. معدل التضخم Inflation Rate: تؤثر تغيرات سعر الفائدة للمصارف التجارية في

مستويات التضخم عن طريق تأثيرات احدى أدوات السياسة النقدية المتمثلة بسعر اعادة الخصم والتي يتبعها البنك المركزي عندما يواجه ضغوطاً تضخمية ناشئة عن النمو المفرط في الطلب الكلي إذ تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية (المعموري، 2015: 27)، وذلك من خلال رفع معدلات الخصم وبالتالي تكون تكلفة الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة النقص الاحتياطي المؤقت مرتفعة ومن ثم من المرجح أن تقوم المصارف بتقليل قروضها في ظل وجود أرصدة احتياطية ناقصة ومن ثم تلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي بمعنى إن المصارف ستقوم بنقل عبء كلفة الاقتراض إلى الأفراد والمؤسسات مما يقلل من طلب الائتمان ومن ثم تقليل حدة الضغوط التضخمية نتيجة انخفاض المعروض النقدي
(Jensen&etal,2000:4)

المطلب الثاني / آلية جذب الودائع

Deposit Attraction Mechanism

أولاً: الودائع كأهم مصدر تمويل للمصرف

Deposits as the most important source of funding for the Bank

تتميز المصارف التجارية عن باقي الشركات غير المصرفية بقبولها للودائع إذ أنه بالرغم من تباين حجم الودائع مع مرور الوقت، إلا أنها تشكل النسبة الأكبر من مصادر التمويل للمصرف فضلاً عن كونها تؤدي دوراً مهماً في هيكل التمويل الكلي للاقتصاد (Allen&etal,2014:1)، لذلك تشهد المصارف التجارية منافسة قوية جداً في سوق الإيداع في المدة الأخيرة ، إذ كان متوسط أسعار الفائدة التي تقدمها المصارف العالمية على "الودائع لأجل" ما يقارب 6 % في حين كانت قبل بضع سنوات لا تتجاوز 3% ، ومن الواضح أن هذا يعد الخبر السار من وجهة نظر أصحاب الودائع ، إلا أن ذلك يعد أحد العوامل التي تزيد من التكلفة النسبية للأموال، ومن ثم ارتفاع تكلفة الإقراض.(Edey,2010:1).

إذ تتمثل الودائع بالأموال التي تحتفظ بها المنظمات والحكومات والأفراد لدى المصرف التجاري، وهي أكبر مصدر تمويل للمصرف لذا في حال تصفية أحد المصارف التجارية فإن العائدات من بيع أصوله يجب أولاً أن تستخدم لتسديد مطالبات المودعين وأن الدائنين الآخرين ومن ثم يتلقى المساهمون ما بقي من الأموال (Rose & Hudgins, 2008 :138) ، وتعرف الوديعة على أنها اتفاق يدفع بموجبه المودع (أفراد أو مؤسسات) مبلغاً من المال بأحد وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرف برد جزء أو كل مبلغ الوديعة متى ما طلب المودع ذلك أو حين أجل محدد متفق عليه وقد يلتزم المصرف بدفع فوائد على الوديعة (سعيد،2006: 2) .

كما وتعرف بأنها إيداع الزبائن للأموال في حساباتهم مقابل التزام المصرف بتقديم النقد لهم عند رغبتهم بسحب الأموال، وإذا لم يتم سحبها فإن المصارف عادة ما تستخدم هذه الأموال كاستثمارات أو قروض لزبائن آخرين وتعد هذه العملية مهمة فيما يتعلق بالعرض النقدي ولها عدة تداعيات. (Lacoma,2011:1). أيضاً تتميز المصارف التجارية في القدرة على توليد الودائع

والذي يعتمد بدوره على ما يحدده البنك المركزي من نسبة احتياطي قانوني فضلا عن مدى ثقة الزبائن بالمصارف التجارية وقدرتها على الايفاء بالتزاماتها متى ما طالب المودعون بأموالهم ، كما وتسهم عملية توليد الودائع المصرفية في زيادة المعروض النقدي للاقتصاد كون الودائع الجارية هي جزء من العرض النقدي مضافا لها العملة في التداول سواء أكان بالشكل الضيق أم الواسع (Casu & etal,2006:22)

ثانيا: الاستراتيجية السعرية لجذب الودائع Price strategy to attract deposits

تعد الودائع العنصر الاساسي الذي يبين طبيعة عمل المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، اذ ان قدرة الادارة والموظفين في جذب الودائع من المنشآت والافراد هو مقياس مهم لقبول المصرف من قبل المجتمع (Rose & Hudgins, 2013 :397). لذا تلجأ بعض المصارف كجزء من استراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة (الفروقات السعرية بين الفوائد الدائنة والمدينة) ولو بشكل طفيف ملحوظ نسبيا لتكون قادرة على مواجهة المنافسة السعرية أو استحداث نظم إيداع جديدة كالميزة التأمينية للودائع ، أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف ، وكل ذلك لاستقطاب وجذب المزيد من الودائع. (ابو سمرة، 2007:91)، وتعتمد الاستراتيجية السعرية على منح معدلات فوائد على مختلف الودائع عدا الودائع تحت الطلب بمعدلات أعلى للمودعين قياساً ببقية المصارف (الشمري ، 2009 : 353).

ولكن عند ذلك يجب على المصارف التجارية ان تراعي عدة عوامل عند تحديدها لأسعار الفائدة على الودائع منها : (Kunt & Huizinga,1999:379)

1. الخصائص المصرفية السائدة.
2. ظروف الاقتصاد الكلي للبلد.
3. مقدار الضرائب المصرفية الصريحة والضمنية .
4. التشريعات الخاصة بتأمين و ضمان الودائع
5. نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

كما و تفضل معظم المصارف التجارية الحصول على تمويل من الودائع الأساسية او ما يعرف بـ core deposits والتي تشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير قدر الإمكان كونها تعد من الناحية الاقتصادية ودايع مستقرة اكثر من باقي الأنواع الأخرى اذ تقل احتمالية سحبها من قبل المودعين عندما ترتفع أسعار الفائدة على الاستثمارات المتنافسة على عكس الودائع الثابتة. (Koch & MacDonald, 2015:370)، وبالرغم من كون المنافسة السعرية فاعلة ومؤثرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا ان هناك محددات في مجال العمل المصرفي وضعتها التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع تحت الطلب والتي تشكل النسبة الأكبر من انواع الودائع المصرفية، ان منع المصارف التجارية من دفع الفوائد على الودائع تحت الطلب جاء لعدة أسباب: (الحسيني،الدوري، 2008 : 117)

- أ- إن كلفة إدارة الودائع تحت الطلب هي من أكثر التكاليف التي يتحملها المصرف التجاري قياساً بالأنواع الأخرى من الودائع، لذلك فإن عملية دفع فوائد على هذه الودائع ستزيد من تكاليفها وعليه ستضطر المصارف التجارية إلى الاستثمار في مشاريع ذات مخاطر عالية من أجل تحقيق أرباح مرتفعة تغطي كلفة رأس المال.
- ب- أن دفع فوائد على الودائع تحت الطلب سيدفع المصارف إلى التنافس فيما بينها على أساس رفع سعر الفائدة من جهة والبحث عن استثمارات ذات أرباح عالية من جهة أخرى مما يهدد مستقبل هذه المصارف وتصبح المنافسة مؤذية وهدامة .
- ج- دفع المصرف فوائد على الودائع تحت الطلب سيزيد من أسعار الفوائد على القروض الممنوحة مما يؤثر سلباً في معدلات التنمية الاقتصادية .
- د- المصارف التجارية الموجودة في المدن الكبيرة ستدفع أسعار فائدة أعلى من تلك المصارف الموجودة في الضواحي والمدن الصغيرة في حالة دفع فوائد على الودائع تحت الطلب ومن ثم ستنتقل الأموال من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وعندها ستتعرض تلك المدن إلى أزمات مالية وأثار عكسية تؤثر سلباً في عمليات التنمية الاقتصادية فيها .

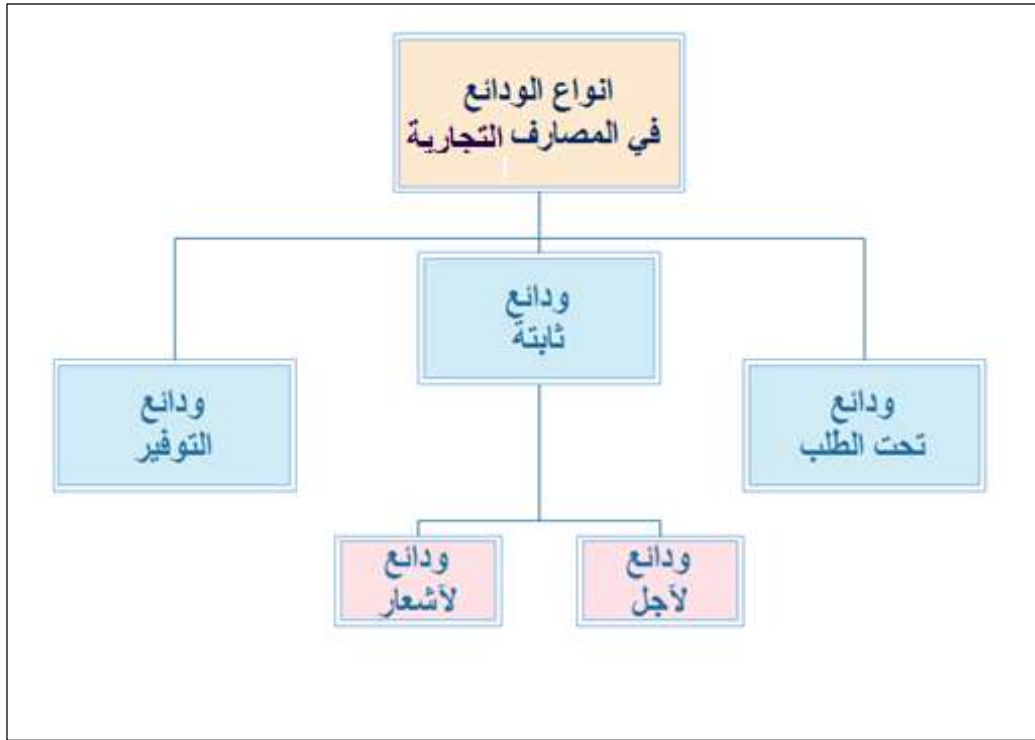
المصارف العالمية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص تعمل بطرائق ملتوية لتجذب الودائع من خلال المنافسة السعرية ، إذ يتم فتح حسابين لكل عميل أحدهما حساب جاري والآخر حساب توفير ، ثم يعمل المصرف على جعل رصيد العميل في الحساب الجاري صفرًا في نهاية كل يوم عمل وبعد تحويل الأموال الكافية لتغطية الشيكات المقدمة للدفع. ليحول المتبقي من الرصيد إلى حساب التوفير يوميًا. وبالتالي منح وفورات أسعار الفائدة على أساس شروط تنافسية دون قيود. فيما تقوم مصارف أخرى على دفع معدلات الفائدة المترتبة التي تزيد مع حجم الإيداع ، وتعرف هذه العملية بحسابات المبادلة sweep accounts. والأساس المنطقي لهذا العمل هو تشجيع الأفراد على دمج الحسابات وحث المودعون على تقليل سحباتهم لكسب عوائد أعلى ودفع رسوم خدمات أقل. (Koch & MacDonald, 2015: 372).

ثالثًا: انواع الودائع في المصارف التجارية

Types of deposits in commercial banks

تصنف الودائع بعدة تصنيفات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها وان أشهر تلك التصنيفات وأكثرها استخداما ذلك الذي يعتمد على معيار الاجل وطريقة السحب والتي تقسم بموجبه الودائع الى ودائع جارية وتوفير وثابتة (سعيد، 2013 : 137)، ويمكن توضيحها كالآتي:

1. **ودائع تحت الطلب (Demand deposit (DDs):** هي أموال تودع لدى المصرف دون مدة محددة ويحق لصاحبها مراجعة المصرف في أي وقت لغرض سحبها على ان لا تترتب عليها اي فائدة (الشمري، 2009 : 321) وقد تسمى بالودائع تحت الطلب وان هذا النوع من الودائع له درجة مخاطرة عالية بسبب السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل الزبائن ويجب على ادارة المصرف الاستعداد لمثل هذه السحوبات والتهيؤ لها مثل السحب النقدي قبل نهاية الاسبوع او السحب غير المتوقع او السحب في حالات الازمات الاقتصادية (Saunders & Cornett, 2008 : 534).



شكل (5)

أنواع الودائع حسب الأمد في المصارف التجارية

المصدر/ من إعداد الباحثة استنادا الى مصادر الموضوع

وتعرّف هذه الودائع على أنها (وداائع يستطيع بموجبها صاحب الوديعة سحبها نقداً أو تحويلها إلى طرف ثالث بناءً على طلبه) (Thomas,2006:207) .ولا تحصل هذه الودائع في أغلب الدول على فوائد كما هو الحال في الأنواع الأخرى .بسبب عدم ثبات رصيد هذه الودائع (Madura,2008: 478) ، وبما أن هذه الودائع تسحب بواسطة الصكوك فلايد من ذكر أشكال السحب فيها ، اذ يكون أما على شكل سحب نقدي بواسطة صاحب الحساب ، أو سحب بصكوك لصالح اطراف أخرى ، أو بشكل تحويلات مباشرة من حساب زبون المصرف إلى حساب زبون آخر ، أو السحب بناءً على تفويض من صاحب الوديعة لتسديد فواتير الماء والكهرباء أو لتسديد كمبيالات مستحقة او دفع رواتب العاملين ، كذلك يمكن السحب من حساب صاحب الوديعة دون أخذ الموافقة منه في حال وجود ديون بذمته لصالح المصرف مثل عمليات خدمات مصرفية قدمت له وغيرها (الجنابي و أرسلان، 2009: 126).

2. **ودائع التوفير Saving Deposits** : يكون هذا النوع من الودائع عنصر جذبٍ لأدخارات العوائل إذ تسجل المبالغ المودعة والفوائد المتجمعة في دفتر أخضر أو أزرق صغير يسمى دفتر التوفير (Pass Book) يسمح للمودع إيداع أو سحب الوديعة في أي وقت يرغب به (Thomas,2006 : 208) ، وغالبا ما يحمل هذا النوع من الودائع سعر فائدة أقل بشكل بسيط من الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل (Rose & Hudgins,2005: 115).

الا ان الودائع لأجل غير قابله للسحب من قبل الزبون الا في الموعد المحدد وان المصارف وضعت شروطاً جزائية في حال رغبة الزبون بالسحب قبل موعد الاستحقاق (Cecchetti, et al., 2011 :331) أما ودائع التوفير فهي تعمل على جذب صغار المدخرين من الزبائن الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة ولكن لديهم اموال بمقدار قليل فائض عن نفقاتهم الاساسية ويرغبون بزيادتها ، فضلا عن كون هذا النوع من الودائع لا يمكن سحبه بشيك (Madura, 2010 :463)

3. **الودائع الثابتة Fixed Deposits**: ودائع يتحدد موعد استحقاقها بحسب الاتفاق بين المصرف والمودع ولا يحق للمودع سحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها، ويتخذ هذا النوع من الودائع شكلين هما:

أ- **ودائع لأجل Time Deposits** : ودائع تحمل استحقاقا معيناً يتم الاتفاق عليه بين المصرف والمودع وان سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع يتسم بالارتفاع وذلك تعويضاً عن الحرمان الذي يتعرض له المودع خلال مدة ايداعه وايضا تعويضا عن المخاطرة التي قد يتعرض لها و هي ودائع لا يمكن سحبها الا في تاريخ استحقاقها المحدد ومن اشكال هذا النوع من الودائع هي شهادات الودائع وشهادات الودائع القابلة للتداول (Madura, 2010 : 463). وتتراوح مدة هذه الودائع من ثلاثة أشهر الى عشر سنوات اذ كلما زادت المدة ارتفع سعر الفائدة ، وتعد من أكثر أنواع الودائع جذبا لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وذلك لما يدفعه المصرف من فوائد عالية على هذا النوع من الودائع ويرجع السبب في هذا إلى إمكانية تنبؤ المصرف بحركة هذه الودائع ومن ثم استثمارها بشكل مناسب (الشمري،2008: 349).

ب- الودائع الخاضعة لأشعار Subject to Notice Deposits: ان أهمية هذه الودائع تتولد من كونها تسمح للأفراد والمنظمات التي تحصل على الأموال بشكل دوري القدرة على استثمار أموالهم في هذا النوع من الودائع (حداد، هنلول، 2005 : 165)، كون بعض المنظمات لا ترغب في إيداع أموالها لمدة محددة خوفاً من حاجتها للسيولة إذ تكون هذه الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الوديعة لأجل وبين الوديعة الجارية (رمضان، جودة، 2006 : 60). وتعرف بأنها تلك الأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات لدى المصرف على أن لا يتم سحبها إلا بعد إخطار المصرف قبل مدة زمنية تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدةً على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساويةً لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل (الحميري، 2006 : 7)

المبحث الثاني

الاستثمار المصرفي Investment Banking

تمهيد

أن التشريعات العراقية تحد من الاستثمار المصرفي في مشاريع تجارية أو عقارية أو صناعية بشكل مباشر كما في المادة (28) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وكالاتي (لا يمارس اي مصرف يشارك على أنه وكيل أو شريك أو مالك مشترك في تجارة بالجملة أو بالقطاعي أو في عمليات تصنيع، أو نقل، أو زراعة، أو مصايد أسماك، أو تعدين، أو بناء، أو ضمان تأمين، أو أنشطة اعمال اخرى... باستثناء الأنشطة المرخص بها وبتقويض خطي مسبق من البنك المركزي العراقي ان يمارس مؤقتا او يشارك في ممارسة هذه الأنشطة بقدر ما يكون ضروريا لأداء المستحقات ويجوز للبنك المركزي العراقي ان يطلب من المصرف وقف هذه الأنشطة في تاريخ محدد). (<http://www.iraqlid.iq>)، لذا تم تقسيم المبحث الى مطلبين يرتكزان على اهم الاستثمارات المصرفية اذ تناول المطلب الأول الاستثمار بالأوراق المالية في حين المطلب الآخر اشتمل على الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي.

المطلب الاول/ الاستثمار بالأوراق المالية Investment in Securities

اولا: مفهوم الاستثمار المالي Concept Of Financial Investment

الأسواق المالية، مثل أسواق السندات والأسهم، هي أساسية لتعظيم الكفاءة الاقتصادية من خلال توجيه الأموال من اصحاب الاموال الى اصحاب العجز. في الواقع، الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد هي عامل رئيس في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، اما الأداء الضعيف للأسواق المالية أحد الأسباب التي تجعل العديد من البلدان في العالم يعيشون في فقر مدقع. كما تؤثر الأسواق المالية بصورة مباشرة في الثروة الشخصية، وسلوك الشركات والمستهلكين، والأداء الدوري للاقتصاد. (Mishkin & Eakins, 2012:2) ، اذ يتم تحديد الثروة المادية للمجتمع في نهاية الأمر من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وهذا يعني امكانية انتاج السلع والخدمات وان هذه القدرة هي وظيفة الأصول الحقيقية للاقتصاد: الأرض والمباني والمعدات والمعرفة التي يمكن

استخدامها لإنتاج السلع والخدمات. اما الأصول المالية مثل الأسهم والسندات هي ليست أكثر من مجرد صفحة من الورق، أو على الأرجح، إدخلات الكمبيوتر لا تسهم بشكل مباشر في القدرة الإنتاجية للاقتصاد. بل مجرد وسيلة تمكن الأفراد في الاقتصادات المتطورة من مطالباتهم بالحصول على أصول حقيقية. بمعنى ان الأصول المالية هي مطالبات على العوائد الناتجة عن الأصول الحقيقية، على سبيل المثال إذا لم نتمكن من ان نملك مصنعنا الخاص بالسيارات (أصول حقيقية)، فإنه لا يزال بوسعنا شراء أسهم في شركة هوندا أو تويوتا (الأصول المالية)، وبالتالي الحصول على حصة من العائد المتأتي من انتاج السيارات. (Bodie & etal, 2013:3).

ويمكن للمستثمر أن يختار شراء عدد من الأوراق المالية المختلفة بشكل مباشر او الاستثمار من خلال وسيط (صناديق الاستثمار)، والتي تمتلك مجموعة من الاستثمارات المباشرة ومن ثم تتبع أسهمها بغطاء محفظة من الأدوات المالية التي تملكها. لأن الاستثمار غير المباشر ينطوي على شراء أسهم للاستثمارات المباشرة، ويمكن تصنيف الاستثمارات المباشرة من جانب الأفق الزمني للاستثمار : الى الاستثمارات في الادوات التي لديها استحقاق أقل من سنة واحدة وعادة ما تسمى أدوات سوق النقد، ويمكن كذلك التقسيم وفقا لما إذا صدرت أداة سوق النقد عن طريق جهة حكومية أو خاصة. اما الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق التي تزيد عن سنة تسمى عادة بأدوات سوق رأس المال، كما ان تجميع أموال المستثمرين الافراد في الاستثمار غير المباشر يوفر لهم عدة مميزات وهي: (Broyles, 2003:4)

- 1- توفر عوائد جيدة عند مستويات منخفضة نسبيا من المخاطر
- 2- الافادة من الخدمات بدوام كامل مع إمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات.
- 3- عرض وفورات الحجم في الإدارة وإدارة الأموال
- 4- تقليل المخاطر عن طريق الاستثمار في محافظ كبيرة متنوعة بشكل جيد.
- 5- الاعتماد على منتج معين وتوفير درجة معقولة من السيولة يتيح للمستثمر شراء أو بيع الاستثمارات بسهولة.

ثانياً: الادوات المالية المستخدمة في الاستثمار

Financial instruments used in investment

1- السندات Bonds:

تعد السندات من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ولديها جدول سداد خلال مُدد محددة. وان معظم السندات التقليدية تتعهد بدفع مبالغ محددة في أوقات معينة فضلاً عن وقت محدد لسداد أصل القرض. وعند شراء السندات يجب مراعاة القدرة الائتمانية لمصدر السند ونسبة الضريبة المفروضة عليه في حال اذا كانت الشركات هي الجهة المصدرة للسند ، اما اذا كانت الجهة المصدرة هي الحكومة مثل سندات الخزنة فهي مضمونة الدفع أولاً ومعفية من الضرائب ثانياً. (Elton , et.al,2014 :14) عندما ترغب الشركة أو الحكومة باقتراض الاموال من الجمهور على أساس طويل الأجل، فإنه عادة ما يتم ذلك عن طريق إصدار أو بيع اوراق الدين التي تسمى بشكل عام السندات (Ross,et.al,2008:193) ، وتعرف السندات بأنها (التزامات مديونية طويلة الاجل تصدرها الشركات او الحكومة من اجل زيادة اموالها ودعم العمليات التشغيلية طويلة الاجل مقابل التعهد لحامل السند بدفع مبالغ الفائدة (الكوبون) خلال مدة الاحتفاظ بالسند فضلاً عن اصل المبلغ عند تاريخ الاستحقاق (Saunders,Millon,2012:176) . على الرغم من ان جميع السندات لديها بعض السمات المشتركة، الا ان ميزاتها التعاقدية قد تختلف وفقاً للخصائص ادناه: (Ehrhardt, Brigham,20011:133)

أ- القيمة الاسمية par value: اي القيمة الاسمية المعلنة للسندات وهي ثابتة لا تتغير وتمثل عادة المبلغ المالي الذي تقترضه الشركة او الحكومة وتتعهد بسداده في تاريخ الاستحقاق. وغالبا ما تكون القيمة الاسمية \$1000 او مضاعفاتها (على سبيل المثال، \$ 5000) وبعض القيم الاسمية هي أقل من \$ 1000 (سندات الخزنة يمكن شراؤها من مضاعفات \$ 100).

ب- سعر فائدة الكوبون Coupon Interest Rate : ان المبلغ الذي تدفعه الجهة المصدرة للسند لكل دفعة يسمى بدفعات الكوبون اما سعر فائدة الكوبون هو مقسوم دفعة الكوبون على القيمة الاسمية للسند .

ت- تاريخ الاستحقاق *Maturity Date*: السندات بصفة عامة لديها تاريخ استحقاق وهو تاريخ تسديد القيمة الاسمية للسند فمثلا لو كانت مدة استحقاق السند 10 سنوات فإن على مصدر السند تسديد دفعات الكوبون طوال هذه المدة لحامل السند ومن ثم تسديد القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق.

كما ويتم تبادل (بيع وشراء) السندات طويلة الاجل في سوق رأس المال، ومن انواع

هذه السندات هي: (Mishkin, Eakins, 2012:282) (Ross, et.al, 2008:209)

أ- سندات واذونات الخزينة *Treasury Notes and Bonds*: سندات تصدرها الحكومة الامريكية تتراوح آجالها من 2 - 30 سنة ، اذ تتراوح فترة استحقاق اذونات الخزينة من 1-10 سنة في حين سندات الخزينة من 10-30 سنة ، وتصدرها الخزينة الامريكية لتمويل الديون الوطنية ، واكثر انواع السندات هي سندات عادية الا القليل منها قد يكون قابل للاستدعاء (اي اطفاء السند قبل تاريخ استحقاقه بناءً على طلب مصدر السند ويكون سعر الاستدعاء اقل من القيمة الاسمية والفرق بين سعر الاستدعاء وسعر السوق يسمى علاوة الاستدعاء) ، وهناك امران تمتاز بها هذه السندات. الاول-على عكس السندات الأخرى لا توجد مخاطر السداد في السندات الحكومية. الثاني-انها معفاة من ضريبة الدخل .

ب- سندات البلدية *Municipal Bonds*: وتصدرها حكومات الولايات والحكومات المحلية لتمويل مشاريع المصلحة العامة مثل المدارس والمرافق العامة وشبكات النقل وتكون معفاة من الضرائب الفيدرالية . وهو ما يسمح للبلدية بالاقتراض بتكلفة اقل لان المستثمرين يعلمون ان سبب انخفاض اسعار الفائدة على هذه السندات هو كونها معفاة من الضرائب. ويمكن استخدام المعادلة الآتية لتحديد سعر الفائدة الخالي من الضرائب يعادل سعر الفائدة الخاضع للضريبة.

سعر الفائدة الخالي من الضرائب = سعر الفائدة الخاضع للضريبة * (1 - نسبة هامش الضريبة)

لو افترضنا ان سعر الفائدة على سندات الشركات الخاضعة للضريبة 9% وان نسبة هامش الضريبة 28% وان سعر فائدة سندات البلدية 6.75% فان سعر الفائدة الخالي من الضرائب هو :

$$= 0.09 \times (1 - 0.28) = 6.48\% \quad \text{هنا يجب الاستثمار بسندات البلدية.}$$

ج- سندات الشركات Corporate Bonds : عند حاجة الشركات الكبيرة الى الاموال فأنها في الغالب تصدر سندات بقيمة اسمية \$1000 مع دفع فوائد نصف سنوية حتى تاريخ الاستحقاق فلو ارادت شركة ما اصدار سندات بقيمة 1 مليون دولار فأنها ستصدر 1000 سند، وعلى العكس من السندات الحكومية فإن سندات الشركات عرضة الى مخاطر عدم السداد الا انها تتفاوت فيما بينها بذلك اذ ان هناك تصنيفاً للسندات بحسب العائد والمخاطرة ، وقد تصدر الشركات سندات بعدة ميزات اذ قد تكون سندات قابلة للتحويل وسندات قابلة للاستدعاء وسندات مضمومة (ذات كوبون صفري) وسندات مضمونة وأخرى غير مضمونة إلخ .

❖ سندات قابلة للتحويل convertible bonds: ان أصحاب السندات القابلة للتحويل لديهم خيار لتحويلها إلى عدد ثابت من الحصص في الأسهم العادية . خصوصا إذا كان وضع الشركة باتجاه تحقيق الأرباح، وتكون أسعار الفائدة على السندات القابلة للتحويل منخفضة ويقبل بها المستثمر اذا ما توقع ارتفاع قيم أسهم الشركة المصدرة للسند وهذا عكس السندات الغير قابلة للتحويل (Ehrhardt, Brigham, 2001:179) ، اما سعر التحويل فهو مقدار مساهمة كل دولار من القيمة الاسمية للسند لاستبداله بحصة واحدة من السهم. وان عدد الحصص لكل سند مستلم قابل للتحويل تسمى نسبة التحويل ، ويتم التحويل مقابل علاوة تسمى علاوة التحويل وهي الفارق بين سعر التحويل وسعر السهم الحالي مقسوما على سعر السهم الحالي . (Ross, et. al, 2008:466) .

❖ السندات القابلة للاستدعاء Callable Bonds: سندات تعطي الحق لمصدرها إعادة شراءها قبل موعد الاستحقاق وغالبا ما تكون أسعار فوائدها مرتفعة كون الشركة تقوم باستدعاء حملة السندات عند انخفاض أسعار الفائدة السوقية ويكون العائد على

الاستدعاء (علاوة الاستدعاء) مشابه للعائد على الاستحقاق الا انه يحسب العائد على اساس تاريخ الاستدعاء فبدل من تعويض عدد سنوات الاستحقاق في معادلة تسعير السندات توضع عدد سنوات الاستدعاء والتي هي اقل من سنوات الاستحقاق (Fabozzi & Peterson,2003 : 243)

2- الاسهم stock

تعد عملية تقييم الاسهم العادية اكثر صعوبة من السندات وذلك لثلاثة أسباب: الاول- ان الاسهم العادية ليس لها تدفقات نقدية متساوية او معلومة مسبقاً، الثاني - لا يوجد للسهم تاريخ استحقاق، اما السبب الثالث- لا توجد طريقة سهلة لمراقبة معدل العائد المطلوب في السوق المالية (Ross,et.al,2008:23). وهناك عدة طرق لتقييم الاسهم العادية منها: -

1) أنموذج خصم مقسوم الارباح Dividend discount Model

هو احد النماذج الاوائل الذي استخدم لتسعير الاسهم والذي طوره John B. Williams عام 1931 وافترض ان سعر السهم ما هو الا انعكاس للقيمة الحالية لمقسوم الارباح المستقبلية (Madura,2010:264) ، وهناك ثلاث افتراضات في احتساب القيمة الحالية لمقسوم الارباح هي : (Saunders,Millon,2012:81-82) ، (Ross,et.al,2008:238)

أ- مقسوم الارباح بمعدل نمو صفري Zero Growth :

اي ان مقسوم الارباح المتوقع على السهم يبقى ثابتاً خلال حياة السهم دون أن يتغير ويحتسب وفق المعادلة الآتية:

$$P_0 = D/R$$

D=مقسوم الارباح , R= معدل العائد المطلوب

ب- مقسوم الارباح بمعدل نمو ثابت constant Growth :

يفترض أنموذج مقسوم الأرباح المخصوم (DDM) فرضيتين أساسيتين

هما: (Madura,2010:265)

(1) ان نمو مقسوم الأرباح هو بمعدل ثابت ومستمر

(2) ان معدل النمو لمقسوم الأرباح هو اقل من معدل العائد المطلوب

ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$P_0 = \frac{D_1}{(1+R)^1} + \frac{D_2}{(1+R)^2} + \frac{D_3}{(1+R)^3} + \dots$$

$$= \frac{D_0(1+g)^1}{(1+R)^1} + \frac{D_0(1+g)^2}{(1+R)^2} + \frac{D_0(1+g)^3}{(1+R)^3} + \dots$$

$$P_0 = \frac{D_0 \times (1+g)}{R-g} = \frac{D_1}{R-g}$$

فلو افترضنا ان مقسوم الأرباح الحالي هو \$2.30 وان معدل العائد المطلوب

13% وان معدل نمو المقسوم هو 5% فأن سعر السهم الحالي سيكون :

$$P_0 = D_0 \times (1+g)/(R-g)$$

$$= \$2.30 \times 1.05/ (.13 - .05)$$

$$= \$2.415/.08$$

$$= \$30.19$$

اما اذا اردنا سعر السهم بعد t من الزمن ولتكن 5 سنوات فأن p_5 يمكن معرفتها

لكن قبل ذلك يجب استخراج D_5 وكما يلي:

$$D_5 = \$2.30 \times 1.05^5 = \$2.30 \times 1.2763 = \$2.935$$

وبتعويضها في المعادلة:

$$P_5 = \frac{D_5 \times (1 + g)}{R - g} = \frac{2.935 \times 1.05}{.13 - .05} = \frac{3.0822}{.08} = \$38.53$$

ج- مقسوم الأرباح بمعدل نمو غير ثابت *Nonconstant Growth* :

تشهد كثير من الشركات نمواً غير ثابت لمقسوم أرباحها بعد أن كانت تحتسب نمو المقسوم بمعدل ثابت . و أن قيمة السهم لشركات نمو مقسومها غير ثابت هي تشبه الشركات التي نمو مقسومها صفري أو ثابت ، ما يعني أن قيمة السهم مساوية للقيمة الحالية لمقسوم أرباح الشركة المتوقع في المستقبل ، و لإيجاد مقسوم الأرباح بمعدل نمو غير ثابت نتبع الخطوات الآتية :

(1) إيجاد القيمة الحالية لمقسوم الأرباح خلال فترة النمو غير الطبيعي

(2) إيجاد القيمة الحالية لمقسوم الأرباح بعد فترة نمو غير الطبيعي

• إيجاد قيمة السهم في بداية فترة النمو الثابت

• إيجاد القيمة الحالية لنمو الأرباح بمعدل ثابت .

(3) إيجاد القيمة الحالية للسهم = قيمته خلال فترة نمو غير الطبيعي + قيمته خلال

النمو الطبيعي.

و يمكن احتساب القيمة الحالية للسهم في ظل فترتي نمو وفق المعادلة

الآتية : (Ross, et. al, 2008:242)

$$P_0 = \frac{D_1}{R - g_1} \times \left[1 - \left(\frac{1 + g_1}{1 + R} \right)^t \right] + \frac{P_t}{(1 + R)^t}$$

ولحساب سعر السهم للفترة t نستخدم الصيغة الآتية

$$P_t = \frac{D_{t+1}}{R - g_2} = \frac{D_0 \times (1 + g_1)^t \times (1 + g_2)}{R - g_2}$$

اذ ان:

D_0 = مقسوم الارباح الحالي

g_1 = معدل نمو للمدة الاولى

g_2 = معدل نمو للمدة الثانية

R = معدل العائد المطلوب

على سبيل المثال لو كان مقسوم ارباح شركة معينة يتوقع ان ينمو بمعدل 20% للسنوات الخمس القادمة وبعدها يتوقع ان ينمو بمعدل ثابت 4% ، وكان العائد المطلوب هو 10% ، فما هو سعر السهم الحالي اذا كان مقسوم الارباح \$2 ؟
الحل/

نستخرج اولا سعر السهم في السنة الخامسة p_5 كما في ادناه

$$\begin{aligned} P_5 &= \frac{D_6}{R - g_2} = \frac{D_0 \times (1 + g_1)^5 \times (1 + g_2)}{R - g_2} \\ &= \frac{\$2 \times (1 + .20)^5 \times (1 + .04)}{.10 - .04} = \frac{\$5.18}{.06} \\ &= \$86.26 \end{aligned}$$

ثم نعوضه في معادلة سعر السهم لمرحلتي نمو وكما يلي:

$$\begin{aligned} P_0 &= \frac{D_1}{R - g_1} \times \left[1 - \left(\frac{1 + g_1}{1 + R} \right)^t \right] + \frac{P_t}{(1 + R)^t} \\ &= \frac{\$2 \times (1 + .20)}{.10 - .20} \times \left[1 - \left(\frac{1 + .20}{1 + .10} \right)^5 \right] + \frac{\$86.26}{(1 + .10)^5} \\ &= \$66.64 \end{aligned}$$

لكن وفق هذا الانموذج كيف يتم التعامل مع معدل نمو غير ثابت؟ وان استطاع فهو ليس بالأمر السهل، ماذا سيحصل إذا لم توزع الشركة مقسوم ارباح؟ واذا حصل فأن سعر السهم سيكون صفرأ وهذا غير مقبول في ارض الواقع، وعلى الرغم من ذلك فهذا الأنموذج تعتمد الكثير من الشركات كما ويستخدمه المستثمرون لمعرفة معدل العائد المطلوب ومعدل نمو المقسوم المتوقع. (Fabozzi & Peterson, 2003 : 219) ويمكن حساب معدل العائد على اساس هذا الأنموذج وفق الصيغة الاتية:

$R = \text{Dividend yield} + \text{Capital gains yield}$

$$R = \frac{D_1}{P_0} + g$$

اما معدل نمو المقسوم فيحتسب كالآتي:

$$\begin{aligned} \text{نسبة نمو المقسوم } g &= \text{معدل العائد على حق الملكية} \times (1 - \text{نسبة الارباح المحتجزة}) \\ &= \text{Return on equity}(1 - \text{Dividend payout ratio}) \end{aligned}$$

(2) نسبة سعر السهم الى ارباحه (PE) price earnings ratio:

نظريا، ان أفضل طريقة لتقييم الاسهم هي باستخدام أنموذج DDM الا انه عندما لا توزع الشركة مقسوم أرباح أو عندما يكون معدل نمو المقسوم شاذاً فإنه يفضل استخدام نسبة PE لتقييم الاسهم، وتوضح النسبة ما هو السعر الحالي الذي تدفعه السوق لكل دولار من ارباح الشركة ؟

وهناك تفسيران لارتفاع نسبة PE هما: (Mishkin ,Eakins,2012:311)

أ- ان السوق تتوقع ازدياد في أرباح الشركة مستقبلا وهذا سيزيد من سعر السهم ليكون في وضعه الطبيعي

ب- ان السوق تشعر بأن ارباح الشركة هي ذات مخاطر منخفضة مما يجعلها على استعداد لدفع مبالغ اضافية مقابل اسهمها وتحتسب هذه النسبة من خلال حاصل قسمة السعر السوقي للسهم الواحد على ربحيته وكما يلي:

$$\text{Price-earnings ratio} = \frac{\text{Market price per share}}{\text{Earnings per share}}$$

وهناك نسب اخرى تستخدم في تقييم الاسهم العادية لاسيما اذا تشابهت نسبة PE المحسوبة لاسهم شركة معينة مع شركات مشابهه في الصناعة نفسها ، ومن هذه الطرائق (bodie,etal,2013:428) :

(1) نسبة السعر الى القيمة الدفترية Price-to-book ratio: وتستخرج من خلال قسمة سعر السهم على قيمته الدفترية ويستخدم المحللون هذه النسبة لمعرفة كيف يمكن ان تكون القيمة السوقية للسهم هل هي مغامرة ام لا .

(2) نسبة السعر الى التدفق النقدي Price-to-cash-flow ratio: يمكن ان تتعرض هذه النسبة الى التلاعب من لدن محاسبي الشركة من خلال إعداد كشف الدخل لذا يفضل

بعض المستثمرين التدفق النقدي الحر وهو صافي التدفق النقدي التشغيلي للاستثمارات الجديدة.

(3) نسبة السعر الى المبيعات Price-to-sales ratio: كثير من الشركات الجديدة لا تمتلك ارباحاً لذا يعتمد المحللون على هذه النسبة رغم ان هذه النسبة قد تختلف بين الصناعات لاختلاف هامش الربح للوحدة المباعة.

(3) نموذج القيمة الحالية لفرص النمو **present value of growth opportunities**:

ان قرار تخفيض مقسوم الارباح من اجل إعادة الاستثمار في فرص استثمارية جديدة سينعكس على اسعار الاسهم بشكل إيجابي، وهذه الزيادة في الاسعار ستعكس الزيادة في عوائد الفرص الاستثمارية بشكل يفوق معدل العائد المطلوب، بعبارة اخرى، ان الفرص الاستثمارية التي تكون فيها صافي القيمة الحالية قيمة موجبة تسمى القيمة الحالية لفرص النمو PVGO، ويمكن حسابها وفق الصيغة الآتية:

$$\text{Price} = \text{No-growth value per share} + \text{PVGO}$$

$$P_0 = \frac{E_1}{k} + \text{PVGO}$$

اذ ان:

E_1 : ربحية السهم

K : معدل العائد المطلوب

ويتضح من المعادلة المذكورة أنفاً أن حساب سعر السهم الحالي هو حاصل جمع قيمة

السهم خالية من النمو مع القيمة الحالية لفرص النمو. (Bodie, etal, 2014:602)

المطلب الثاني / الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي

Investing In a Cash Credit Portfolio

أولاً: مفهوم الائتمان النقدي Concept Of Cash Credit

أن مصطلح محفظة الائتمان النقدي يتكون من شطرين، الأول هو مصطلح المحفظة (Portfolio)، أما الثاني فهو مصطلح الائتمان النقدي (cash Credit). وتُعرف المحفظة على أنها (مجموعة أو توليفة من الأصول الاستثمارية سواء أكانت حقيقية أم مالية يمسكها المستثمر بهدف تحقيق عائد عند مستوى معقول من المخاطرة من خلال تنويع مكونات المحفظة باتباع أساليب علمية صحيحة) أو هي (مجموعة من الأصول الاستثمارية المتنوعة سواء أكانت مالية أم غير مالية). (9 : 2008 Bodie, etal).

أما (Gitman) فقد عُرفها بأنها (أداة مالية مركبة لمجموعة من الأصول التي تختلف من حيث النوع والجودة ، الهدف منها تحقيق أعلى عائد بأقل مخاطرة) (Gitman , 2009 : 228). أما الائتمان النقدي فقد ظهر كنتيجة طبيعية لعمل المصارف التجارية كمؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الأموال الفائضة عن حاجتهم (المدخرين) من جهة وبين أصحاب الخبرة و القدرة على إدارة مشاريع استثمارية (المستثمرين) من جهة أخرى (عبد الحميد، 2009 : 143)، ويعد الائتمان النقدي من أهم مجالات الاستثمار بالنسبة للمصارف التجارية، إذ يتمثل بصفة أساسية في القروض والتسليفات التي تمنحها المصارف لزمائنها سواء أكانوا أفراداً أم منظمات أم حكومات محلية (نور، 2005: 7) .

وبسبب التطورات التكنولوجية والاقتصادية أصبح للائتمان النقدي أهمية كبيرة إذ يعمل على زيادة الإنتاج عن طريق توفير الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية والزراعية مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم إلى الأمام، وكذلك يعمل على زيادة حجم الاستهلاك الفردي من خلال دعم أصحاب الدخل المتدنية في الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة مما يساعد في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة حصة السوق وحجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني (الدوري، السامرائي، 2006 : 76) .

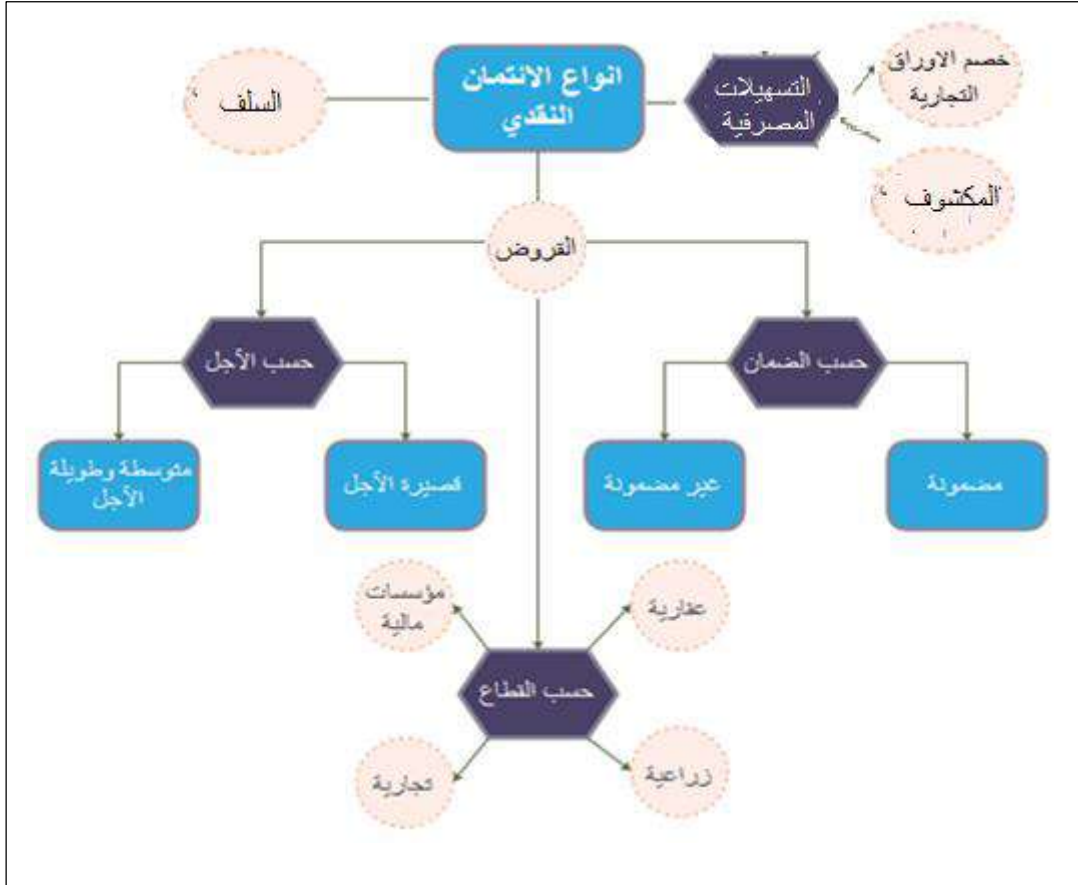
وقد عُرف الائتمان النقدي بأنه (الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً عن طريق منحه مبلغاً من المال من اجل استخدامه في غرض محدد وخلال مدة زمنية محددة وضمن شروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال عجز أو امتناع المقترض عن السداد) (الموسوي، 2011 : 94) ، وعُرف الائتمان النقدي ايضاً على أنه (عملية يقوم من خلالها المصرف بتسليم مبلغ معين من المال الى العميل مقابل تعهد الأخير برد المبلغ مع الفوائد في الموعد المتفق عليه) (البديري ، 2008 : 17) وتبرز أهمية محفظة الائتمان النقدي من أهمية محفظة الأوراق المالية إذ يقوم مدير المحفظة باختيار أوراقه المالية وفق آليات معينة وهذا ما يحدث بالنسبة للمحفظة الائتمانية باختلاف أن مكوناتها هي مجموعة تسهيلات ائتمانية تعد القروض من أهمها، ويمكن بيان أهمية محفظة الائتمان بما يأتي: (الموسوي، 2011: 62)

1. تجنب الوقوع في مخاطر الائتمان إذ أن المحفظة الائتمانية هي عبارة عن تركيبة من الائتمانات المصرفية وتعمل إدارة المصرف على تنويع أصولها الائتمانية بشكل معين.
2. تتمتع محفظة الائتمان بموقع مهم ضمن بنود المركز المالي للمصرف، لأنه يتأثر بعدة متغيرات منها نسبة هامش الربح للخدمة المقدمة إذ تعمل محفظة الائتمان على وضع صيغة للمبادلة بين العائد والمخاطرة.
3. أن الاختيار السليم لمحفظة الائتمان يساعد في تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المرافقة لقرارات منح الائتمان.

ثانياً: أنواع الائتمان النقدي Types of Cash Credit

يتكون الائتمان النقدي من (القروض والتسليفات، والتسهيلات المصرفية متمثلة بالأوراق التجارية المخصومة والسحب على المكشوف)، إذ تعد القروض من أهم أنواع الائتمانات لما لها من أهمية كبيرة في ديمومة المصرف إذ تساعده في تحقيق الأهداف التي وضعها للأجل البعيد (الياس، 2005 : 61) ، فضلاً عن كونها تُعد من أكثر موجودات المصرف خصوبة بسبب

توليدها للعوائد إذا ما أديرت بشكل كفوء وفاعل (عبد الساده ، 2008 : 156) ، وتعد في ذات الوقت من أقل الموجودات المتداولة سيولة لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها ، فعلى سبيل المثال إذا قام المصرف بأعطاء قرصاً لمدة سنة واحدة فإنه لا يحصل على أجمالي مبلغ القرض إلا بعد انتهاء السنة (Mishkin , 2007 :223). ويمكن تعريف القروض على أنها (قيام المصرف بتزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة أو على شكل عدة دفعات في تأريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ القرض في حالة عدم السداد أو امتناع المقترض عن الوفاء بالتزاماته) (الجنابي و ارسلان ، 2009 : 131) .



الشكل (6)

أنواع الائتمان النقدي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على (الياس، 2005 : 61) .

ويوضح الشكل (6) أنواع الائتمان النقدي التي يمنحها المصرف التجاري لزمائنه وهي كما يأتي :

(1) حسب الضمان: وهي على شكلين هما:

❖ **قروض مضمونة** : عادة ما تكون القروض مصحوبة بضمانات تسمى ضمانات تكملية من أجل توفير عنصر الثقة والموجود أصلاً وليس كبديل عنه، فقد يكون الضمان عبارة عن محاصيل زراعية ، أوراق مالية ، بضائع ، رهن عقاري أو أوراق تجارية مضمومة ، الضمانات الشخصية ، وضمن شروط يحددها المصرف (الموسوي، 2011: 55) ، وتُعرف أيضاً بأنها (قروض مسترجعة بواسطة ضمانات يستخدمها المصرف في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته) (Ferrell ,et al., 2008 : 494) .

❖ **قروض غير مضمونة**: قد يقدم المصرف في بعض الأحيان قروضاً لزمائنه اعتماداً على السمعة المالية وقوة المركز المالي للزبون وتكون مقابل خطاب ضمان مصرفي، وعند منح هذا النوع من القروض لا بد من معرفه الغرض الذي منح من اجله وحجمه وإمكانية السداد. (الزعيبي ، 2000 : 82) .

(2) حسب القطاع: وتقسم كما يأتي :

❖ **قروض عقارية**: أي الرهونات طويلة الأجل للمباني السكنية والتجارية وكذلك القروض قصيرة الأجل لمقاولي البناء (Mishikn ,2012 : 21)

❖ **قروض زراعية**: تمنح عادة للمزارعين لغرض دعم زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية وذلك عن طريق تمويل شراء الأسمدة والبذور والمعدات، وتعد من القروض الموسمية والتي غالباً ما تكون محدودة بسبب ارتفاع مخاطرتها نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة. (المزاري ، 2009 : 28)

❖ **قروض مؤسسات مالية**: عادة ما يقوم المصرف بمنح قروض الى مصارف تجارية أخرى أو لشركات التمويل أو شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى (Rose ,1999 : 518) .

❖ **قروض تجارية:** ويكون الغرض منها لتمويل التجارة الخارجية وذلك من خلال تقديمها للمصدرين والمستوردين من أجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير .

(3) **حسب الأجل:** وتقسّم بدورها إلى:

❖ **قروض قصيرة الأجل :** وتمثل معظم قروض المصارف التجارية وهي من أفضل أنواع التوظيف لدى المصرف وعادة ما تقل مدتها عن سنة واحدة ، وتسمى أيضاً بقروض رأس المال العامل فهي من أهم أنواع القروض إذ تكون نسبتها مرتفعة قياساً بأنواع القروض الأخرى ، وغالباً ما يكون الغرض منها هو سد حاجات السيولة للمنظمات بأنواعها . (أرشيد، جودة، 1999 : 102)

❖ **قروض متوسطة وطويلة الأجل :** تزيد آجال هذه القروض عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة إذ تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع ذات طبيعة صناعية أو مشاريع جديدة. ولهذا النوع من القروض ثلاث مدد تسمى الأولى مدة الاستخدام والتي ينفق فيها المقترض مبلغ القرض على إنشاء المشروع وشراء الآلات والمعدات والمواد الخام وتدريب العاملين، والثانية تسمى مدة السماح والتي يتم فيها إنتاج السلعة وبيعها وتحصيل ثمنها وتغطي هذه المدة دورة نشاط واحدة للمشروع. إما المدة الثالثة فهي مدة السداد والتي يعمل فيها المقترض على سداد مبلغ القرض وغالباً ما يتم التسديد على شكل أقساط دورية. (أبو حمد ، 2002 : 219)

يتضح أن القروض ذات النسبة الأكبر في محفظة الائتمان النقدي تتحدد وفق عوامل منها طبيعة البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها المصرف و مقدار ما يملكه من رأس المال ، وما يتوقع الحصول عليه من إيرادات الفوائد عن كل قرض مقارنة بالآخر (Rose , 2005 : 519) .

اما خصم الأوراق التجارية تعد من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لربائنه الذين يرغبون في تحصيل قيمة الكمبيالات قبل تاريخ استحقاقها وبعد استيفاء الشروط

الشكلية والقانونية التي يقرها البنك المركزي أو القانون في البلد الذي إنشأت فيه الكمبيالة يتم صرف قيمة الكمبيالة بعد خصمها من قبل المصرف. (الياس، 2005 : 60)

ثالثاً: العوامل المؤثرة في حجم الائتمان النقدي

Factors Affecting the Size of cash Credit

حجم الائتمان الممنوح يعتمد على مجموعة عوامل منها ما قد تكون متعلقة بالمصرف أو بالبيئة المحيطة به أو بالأثنين معاً، ومن هذه العوامل: (العلاق، 1998: 94)

1. موارد المصرف المالية: كلما كانت الموارد المالية للمصرف كبيرة زادت قدرته في منح الائتمان وهذا ما نراه في المصارف كبيرة الحجم.
2. السياسة النقدية والنظام النقدي السائد: يقصد بالسياسة النقدية بأنها أداة للسياسة الاقتصادية الكلية العامة والتي تخضع للسلطة النقدية، وهي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية بالتأثير على حجم النقد المتداول، أما النظام النقدي فيمثل السياسات والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنظيم مجموع نقدها المتداول.
3. الظروف الاقتصادية: إذا كان الوضع الاقتصادي يمر بحالة كساد على القطاع المصرفي أن يتعاون مع الدولة في النهوض والانتعاش من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة لزيادة الإنتاج وتمويل المشاريع وتعمل العكس في حالة التضخم.
4. الطلب على القروض: يعتمد على بعض العوامل مثل التطورات الاقتصادية وفرص الاستثمار وسعر الفائدة ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال.

رابعاً: السياسة الائتمانية Credit Policy

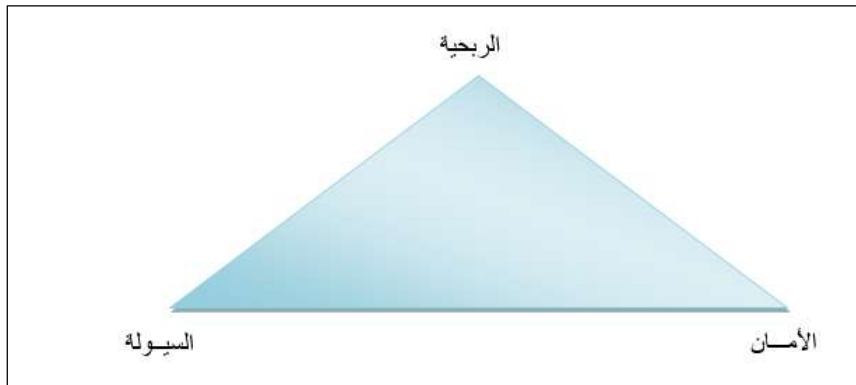
يقصد بالسياسة الائتمانية أنها مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، وشروط منح الائتمان، وسياسة التحصيل وإجراءات متابعة الائتمان، (شاهين، 2006 : 17) وأنها مجموعة الأسس والمبادئ التي تنظم آلية منح التسهيلات الائتمانية وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الممكن ان يمولها المصرف فضلا عن كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأجالها الزمنية (السيسي، 1998 : 45)، وتعد

السياسة الائتمانية إحدى أدوات السياسة النقدية والتي تمثل جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة إلا أنها تكون مقيدة بعدة اعتبارات أهمها: (الحسيني، الدوري، 2008: 124)

- أ- المحافظة على سلامة توظيف وحسن استخدام الأموال.
- ب- التقيد بالسياسة العامة للدولة، لاسيما القرارات الصادرة عن البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية المصرفية.
- ج- تشجيع القطاع الخاص وتنميته وتطويره ومواجهة احتياجات المجتمع للائتمان.

لذلك يمكن للمصرف التجاري عن طريق اهداف هذه السياسة أن يضمن حسن استخدام الموارد المتاحة لديه وتحقيق عائد مناسب له ويوضح الشكل (7) هذه العناصر:

1- الأمان safety: يتسم رأس مال المصرف التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 8% حسب مقررات لجنة بازل، وهذا يعني أن على المصرف التأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب (الشمري ، 2009 : 38) . كذلك على المصرف الاطمئنان للجهة المقترضة عن إمكانيتها في سداد مبلغ القرض الممنوح لها مع الفوائد في الوقت المحدد، أما إذا قدم المصرف قروضاً بدون ضمانات كافية قد يؤدي ذلك الى جعله يعاني من خسائر كبيرة (الدغيم وآخرون ، 2006 : 195) .



شكل (7) عناصر السياسة الائتمانية

المصدر: الشمري ، صادق : إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية" ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 : 42 .

وعلى المصرف التجاري الاهتمام بالنقاط الآتية لمراعاة مبدأ الأمان (Noor & Al-Nami, 2003: 66) :

- أ- الاهتمام بسمعة وموقف المقرض قبل منحه القرض.
- ب- ألا يقرض مبالغاً تتجاوز الحصة المسموح بها من فائض الأموال إلى الأفراد والمنظمات.
- ج- أن يقيم الضمانات المقدمة من قبل المقرض بشكل جيد.
- د- منح القروض إلى الزبائن قدر الإمكان لمقابلة متطلبات الائتمان الخاصة بهم.

2- الربحية profitability : تسعى إدارة المصارف بشكل عام الى استثمار أموالها بطريقة تحقق لها أكبر ربح ممكن مع ضمان توفر السيولة كالاستثمار في محفظة الأوراق المالية التي تدر أرباحاً رأسمالية فضلاً عن الحصول على فوائد وعمولات من خلال تقديم الائتمان النقدي والتعهدي (Noor & Al-Nami , 2003 : 67) . ولأن عاملي السيولة والربحية متلازمان ومتناقضان في الوقت نفسه الأمر الذي يستوجب سعي إدارة المصرف الى إيجاد التوازن بينهما إذ لا يضحى المصرف بأحدهما في سبيل تحقيق الآخر وهذه المسؤولية تقع على عاتق القائمين على إدارة الأموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات السحب على الودائع فضلاً عن تحقيق أكبر عائد ممكن من الاستثمار (أرشيد وجودة، 1999 :15).

3- السيولة liquidity : غالباً ما تشكل الودائع الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف التجاري لذلك يجب عليه أن يستثمر جزءاً من أمواله في أصول ذات سيولة عالية لمواجهة التزاماته تجاه عملية سحب الودائع، إذ قد تتعرض سمعة المصرف إلى مخاطر كبيرة في حال لم يف بهذه الالتزامات (Noor & Al-Nami , 2003 : 67) . لذلك نجد أن المصارف تحتفظ بمقدار جيد من النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة عن طريق بيعها أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة متطلبات السحب دون أي تأخير (الدغيم وآخرون ، 2006 : 195) .

و يمكن القول إن أصحاب الملكية يهدفون إلى تحقيق أقصى الأرباح تعويضاً لمخاطرتهم، الأمر الذي يكون سلباً على السيولة والأمان، في حين يأمل أصحاب الودائع احتفاظ المصرف بقدر كاف من السيولة وأن تستثمر أموالهم في استثمارات ونشاطات تتسم بتدني درجة المخاطرة مما يترك أثراً معاكساً على الربحية (الشمري، 2009: 40).

خامساً: مخاطر الائتمان المصرفي Risks Of Banking Credit

غالبا ما تكون عملية الائتمان محفوفة بالمخاطر، فقد يحدث خطر الائتمان عندما يكون المقترض غير راغب أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الجهة المقرضة (Bacon, 2004: 53) لذلك نرى بأن تحمل مخاطر ائتمانية كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة مقترضين يعملون في القطاع الاقتصادي نفسه، هي من المشاكل المعهودة التي تواجهها المصارف كونها تمثل تركيزاً للمخاطر الائتمانية وكذلك الحال لو تم التركيز على صناعة أو منطقة جغرافية معينة (شاهين، 2005: 8).

ويتأثر خطر الائتمان بكل من سيولة السوق وأسعار الفائدة، فعند أتباع سياسة الانكماش من قبل السلطة النقدية فأن ذلك يؤدي إلى تباطؤ نمو خطر الائتمان كون حجم الائتمان الذي تستطيع المصارف منحه يكون محدداً بنسبة معينة، كذلك الحال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يقلل من الإقبال على الاقتراض وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال (2: Dunbar, 2008). لذا يجب على المؤسسات المالية التغلب على المشاكل السلبية التي تجعل التخلف عن سداد القروض أكثر احتمالاً. لذا تحاول المؤسسات المالية حل هذه المشاكل من خلال عدد من اهم مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، وهي: (Mishkin & etal, 2013: 221-224)

أ- الفحص والمراقبة Screening and monitoring: يتعين على المصارف جمع معلومات موثوق بها عن المقترضين المحتملين، **فالفحص** الفعال وجمع المعلومات عن أرباح وخسائر الشركة وعن موجوداتها ومطلوباتها تشكل معاً مبدأ مهماً في إدارة مخاطر الائتمان. اما **المراقبة** فيجب على المؤسسات المالية أن تكتب الأحكام (الشروط المقيدة) في عقود القروض التي تحد المقترضين من الانخراط في الأنشطة

المحفوظة بالمخاطر. من خلال رصد أنشطة المقترضين لمعرفة ما إذا كانوا يطبقون الشروط المقيدة وتطبيق الموائيق ام لا.

ب- بناء علاقات طويلة الأجل مع الزبائن Long-term customer relationships

ان العلاقات طويلة الأمد تعود بالنفع على الزبائن وكذلك المصرف. اذ أنه من السهل الحصول على قرض بمعدل فائدة منخفض من المصرف لأن المصرف لديه وقت أسهل في تحديد ما إذا كان المقترض هو ذا خطر ائتماني جيد فضلا عن تكاليف أقل في مراقبة المقترض. ومعرفة المقترضين الذين سبق وان خالفوا شروط العقد واستثمروا في أنشطة خطيرة مما يوفر الجهد والوقت.

ج- التزامات القروض Loan commitments : التزام القرض هو التزام المصرف (

لمدة مستقبلية محددة) بمنح الشركة مقدار محدد من القروض بسعر فائدة السوق. ان غالبية القروض التجارية والصناعية هي في إطار ترتيب التزام القرض. ففائدة الشركة منه في كون لديها مصدر ائتمان عندما تحتاج اليه. اما ميزة المصرف هي أن التزام القرض يعزز العلاقة طويلة الأمد مع الزبون، والتي بدورها تسهل جمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحكام الواردة في اتفاق التزام القرض تتطلب أن تزود الشركة البنك باستمرار بالمعلومات عن دخل الشركة، الأصول وموقف المسؤولية، والأنشطة التجارية وغير ذلك. لذا يعد ترتيب التزام القرض هو وسيلة قوية للحد من تكاليف البنك للفحص وجمع المعلومات.

د- ضمانات وأرصدة التعويض Collateral and compensating balances :

متطلبات الضمانات للحصول على القروض هي أدوات مهمة لإدارة مخاطر الائتمان. الضمانات، هي ممتلكات تمنح للمقرض كتعويض إذا تخلف المقترض، كتقليل من عواقب سوء الاختيار كونه يقلل خسائر المصرف في حالة التخلف عن سداد القروض. اما أرصدة التعويض فتعني انه على الشركة التي ترغب في الحصول على قرض ان تحتفظ بجزء منه كوديعة جارية لدى المصرف ، على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى الحصول على قرض بقيمة 10 مليون دولار فأن

مقدار الرصيد المعروض يجب ان لا يقل عن مليون دولار في البنك. ويمكن بعد ذلك أن يصادرها المصرف لتعويض بعض الخسائر على القرض إذا تخلف المقرض.

هـ- ترشيد الائتمان Credit rationing: ويكون ترشيد الائتمان على شكلين. الأول عندما يرفض تقديم قرض بأي مبلغ الى المقرض، حتى إذا كان المقرض على استعداد لدفع سعر فائدة أعلى كونه يستثمر القرض في انشطه عالية المخاطر. اما الآخر عندما يكون المقرض على استعداد لتقديم قرض ولكن يحد من حجم القرض إلى أقل ما يرغب به المقرض للمحافظة على التصنيف الائتماني للبنك.

ومن المؤشرات المالية التي تقيس مخاطر الائتمان هي:

(www.activemedia-guide.com)

1) نسبة القروض الى الموجودات Loans-to-Assets ratio : وهي نسبة تقيس إجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول. وتشير هذه النسبة انه كلما ارتفعت زادت مخاطر الائتمان واحتمال التعرض الى عدم السداد، وتقاس وفق الصيغة الآتية:

$$\text{Loans to Assets} = (\text{Loans} / \text{Total Assets})$$

2) نسبة حق الملكية الى القروض Equity-to-Loans ratio : تعكس درجة تغطية حقوق المساهمين إلى القروض المستحقة. ويتم تحديد هذا على النحو الآتي :

$$\text{Equity to Loans} = (\text{Average Common Equity} / \text{Average Total Assets})$$

3) الاحتياطي كنسبة مئوية من القروض Reserve as a percentage of loans: هذه النسبة مهمة لمعرفة مدى امكانية حساب الاحتياطي لتغطية التخلف غير المتوقع على سداد القروض من لدن المقرضين. ويشار لها باسم القروض المتعثرة، وتحتسب كالاتي:

$$\text{Reserve as a percentage of loans: } (\text{Reserve} / \text{Total loans})$$

Credit Scoring (Six Cs)

سادسا: معايير منح الائتمان

يعد أنموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ Six C's أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم في حال منح القروض، إذ بموجبها يقوم المصرف كمناح للائتمان بدراسة المعايير الخاصة بالشخص المقترض (الدغيم وآخرون، 2006: 195)، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

1. الشخصية Character: يتعلق هذا المعيار في رغبة الزبون القوية لسداد مبلغ القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي أوقات الكساد، وهذه الرغبة تعتمد على النشأة الاجتماعية للزبون وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة، إذ يقوم مسؤول الائتمان بدراسة سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته، وتزداد أهمية هذا المعيار في أوقات الكساد وفي حالة المنظمات صغيرة الحجم لما للعامل الشخصي من تأثير كبير في مجريات الأمور (أرشيد وجوده، 1999: 216).

اذ تعد شخصية الزبون الركيزة الأولى في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد دقيق لشخصية الزبون، فكلما كان يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بتعهداته كافة وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على أفناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له (عبد الحميد، 2009: 154). كما يجب على موظف الائتمان أن يتأكد بأن الزبون لديه غرض أو هدف محدد بشكل جيد لطلب الائتمان من المصرف والتأكد أيضاً بأن لدى الزبون مسؤولية تجاه استخدام القرض وأن يكون صادقاً بالإجابة على كل الأسئلة (Rose , 1999 : 528) .

2. القدرة Capacity: تعد إحدى أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان وعليه لابد من التعرف على الخبرة الماضية للمقترض ومركزه المالي ، ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد موظف الائتمان و استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض

فكلما كانت ايجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصاريف والعمولات (الدغيم و آخرون ، 2006 : 196) .
وينبغي أيضاً على موظف الائتمان التأكد من أن طالب الائتمان كامل الأهلية القانونية وكذلك الحال لممثل المنظمة الذي يطلب القرض إذ يجب التأكد من أن لديه تخويل من مجلس الإدارة لغرض التباحث في العقد وتوقيع الاتفاقية وذلك عن طريق الحصول على نسخة من القرار الذي أصدره مجلس الإدارة والذي يخوله باقتراض الأموال للمنظمة، وبخلاف ذلك يتحمل المصرف خسائر باهظة في حال تسليم الأموال إلى أشخاص غير مخولين بذلك (عبد السادة ، 2008 : 160) .

3. النقد أو رأس المال Capital Or Cash: تقاس ثروة الزبون بسلامة مركزه المالي ومكانته السوقية وقدرته في الصمود أمام حالات التدهور في المركز المالي، و يُعد رأس المال الركيزة الأساسية التي تساعد على تخفيف حجم الخسائر مما يقلل احتمالات التعرض للإفلاس (الشمري ، 2009 : 67) ، وعند دراسة هذا المعيار ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية والأموال الذاتية والمقترضة والتحقق من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فذلك يشجع إدارة المصرف على اتخاذ قرار منح الائتمان (أرشيد ، جوده، 1999 : 217) .
وعموماً يكون لدى الزبائن (المقترضين) ثلاثة مصادر فقط يعتمدون عليها لتسديد قروضهم هي (Rose , 1999: 530) :-

أ- التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات أو الدخل.

ب- بيع أو تسييل الموجودات.

ج- الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق إصدار السندات أو الأسهم.

4. الضمان الإضافي Collateral: مجموعة من الأصول التي يضعها المقترض تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز له التصرف بالأصل المرهون إلا بعد سداد مبلغ القرض مع الفوائد ، كون الأصل المرهون سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة المقترض على السداد ، ويمكن أن يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة تجارية مؤهلة لضمان مبلغ القرض (الدغيم وآخرون ، 2006 : 196)

مثلا لو كان الأصل المرهون موجود مادي فعلى المصرف أن يتحقق من بعض الأمور المهمة في اعتباره كأن تكون الأصول ذات تكنولوجيا حديثة ولها قيمة ذات ضمان إضافية (Rose ,1999: 530) وأن تتوفر فيها صفات محددة مثل سهولة التسجيل والتصريف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية ، والقيام بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من إذ الكمية الموجودة أو تذبذب أسعار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية (أرشيد ، جودة ، 1999 : 218) .

5. الظروف Condition: يقصد بها الظروف الاقتصادية العامة والخاصة المحيطة بالنشاط أو المشروع المطلوب تمويله، إذ تتمثل الظروف العامة بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع والإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنظمة في ظلّه، أما الظروف الخاصة فترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه الزبون مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو الخدمات التي يقدمها فضلاً عن شكل المنافسة ودورة حياة المنتج أو الخدمة المقدمة، وموقع المشروع من خلال دورة حياته بمعنى أهو في مرحلة التقديم أم النمو أم الانحدار؟ (الدغيم وآخرون، 2006: 197). ومدى تأثير مستوى المنافسة في الأوضاع المالية له من إذ حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات ، وعموماً فإن المصارف في حالة الازدهار الاقتصادي لقطاع أو لبلد معين تتخذ سياسة إقراض مفتوحة وأتباع بعض المرونة في شروط الإقراض وذلك إيماناً منها بأن العمل في سوق نشطة تعزز من الربحية والملاءة (أرشيد ، جودة ، 1999 : 218) ، لذلك على موظف القرض أن يدرك أهم التوجهات في خط عمل أو صناعة المقترض وكيف تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة عليه من خلال الاطلاع على ملفات المعلومات وعناوين الصحف والمجلات وتقارير البحوث بشأن الصناعة التي يمثلها المقترض (Rose ,1999 : 531)

6. السيطرة Control: يركز هذا المعيار على بعض الأسئلة مثل هل تؤثر التغييرات في القوانين والأنظمة بشكل معكوس على المقترض؟ هل الطلب على القروض يلبي المقاييس التي وضعها المصرف؟ (البيدي، 2009: 30) .

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المعايير سابقة الذكر تمثل العوامل الأساسية لتقييم مخاطر الائتمان، وتحصل المنظمة على معلومات هذه العوامل من خلال خبراتها وتجاربها السابقة مع الزبون، فضلا عن مصادر المعلومات الخارجية الموثوق بها. (عبد السادة ، 2008 : 162)

المبحث الاول

الوسائل الاحصائية المستخدمة

لأجراء التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة لابد من الاطلاع على الأدوات والوسائل الإحصائية التي اعتمدها الدراسة لتحليل واختبار الفرضيات، ومن هذه الوسائل: -

1- الوسط الحسابي Arithmetic Mean: هو القيمة المركزية لمجموعة من الأرقام المنفصلة ويتم حسابه من خلال حاصل مجموع القيم X_i مقسومًا على عددها n . ويمكن حسابه بالقانون الآتي:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n}$$

2- الانحراف المعياري standard deviation: يمثل أيضًا بالحرف اليوناني سيغما σ ، أو الحرف اللاتيني (S)، وهو مقياس يتم استخدامه لقياس كمية التباين أو التشتت لمجموعة من قيم البيانات. إذ يشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن نقاط البيانات تميل إلى أن تكون قريبة من الوسط الحسابي للمجموعة، بينما يشير الانحراف المعياري المرتفع إلى أن البيانات موزعة على نطاق أوسع من القيم. ويمكن حسابه بالقانون الآتي: (Brink,2010:28)

$$s = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2}{n - 1}}$$

3- معامل ارتباط بيرسون Pearson Linear Correlation Coefficient : يعد معامل ارتباط

بيرسون من اكثر معاملات الارتباط شيوعا واستعمالا، اذ إن عند تطبيقه على عينة يتم تمثيله بشكل شائع بالحرف r ويمكن أن يشار إليه كمعامل ارتباط بيرسون للعينة. ويقاس حسب رأي بيرسون عن طريق حساب انحرافات كل من المتغيرين عن وسطهما الحسابي وقسمة هذه الانحرافات على الانحراف المعياري لكل منهما، فنحصل على ما يسمى بالوحدات المعيارية لكل متغير. ويكون معامل ارتباط بيرسون هو " متوسط حاصل ضرب هذه الوحدات المعيارية ". ويمكن حسابه بالقانون

$$r_p = \frac{\sum (x - \bar{x})(y - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x - \bar{x})^2} \sqrt{\sum (y - \bar{y})^2}} \quad \text{الاتي:}$$

4- الارتباط المتعدد Multiple Correlation: هو الذي يبحث في العلاقة بين متغير من جهة

ومجموعة متغيرات من جهة اخرى وابسطها الارتباط بين متغير من جهة ومتغيرين من جهة اخرى (عبد القادر، 2011:2)، ويطلق عليه الارتباط المتعدد من الدرجة الأولى اذ يمثل كل من X و Y

المتغيرات المستقلة و Z المتغير المعتمد. ويمكن حسابه بالقانون الاتي: (Fernandes, 2009:68)

$$R_{z,xy} = \sqrt{\frac{r_{xz}^2 + r_{yz}^2 - 2r_{xz}r_{yz}r_{xy}}{1 - r_{xy}^2}}$$

5- اختبار معنوية الارتباط Significance Of Correlation Coefficient: إذا كانت قيمة معامل

ارتباط العينة r قريبة من $+1$ أو -1 فإن هناك علاقة خطية قوية بين المتغيرين، ستكون إحصائية الاختبار في هذه الحالة هي t والتي تأخذ الشكل الاتي :

$$t = \frac{r}{\sqrt{\frac{1 - r^2}{n - 2}}}$$

والتي لها توزيع t بدرجات حرية $n - 2$.

6- الانحدار البسيط Simple Linear Correlation Analysis: يقيس العلاقة الخطية بين المتغيرين
نقوم بتقدير بواسطة العلاقة: على X خط الانحدار Y :

$$\hat{y} = a + bx$$

اذ ان a هو ثابت الانحدار او الجزء المقطوع من المتغير y ، اما b هو ميل الانحدار ويقاس كل منهما وفق القانون الاتي:

$$a = \frac{\sum y - b \sum x}{n}$$

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

7- معامل التحديد Coefficient of determination: يقيس مدى تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة وعرف بأنه نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من المتغير المستقل، ويمكن الحصول على معامل التحديد من خلال تربيع معامل الارتباط، و يحسب وفق القانون الاتي: (Draper,1998:8)

$$R^2 \equiv 1 - \frac{SS_{res}}{SS_{tot}}$$

اذ ان:

$$SS_{tot} = \sum_i (y_i - \bar{y})^2$$

$$SS_{res} = \sum_i (y_i - f_i)^2 = \sum_i e_i^2$$

8- الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression: إن الانحدار الخطي المتعدد ليس

مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة، والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي : (Draper,1998:19)

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots + e$$

حيث أن Y = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة *Intercept* أو *Constant*

b_1 = ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول

b_2 = ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثاني

X_1 = المتغير المستقل الأول

X_2 = المتغير المستقل الثاني

9- تحليل التباين الأحادي (مستوى واحد): هو طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة، ويعرف أيضاً بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف بينها ولذا فالهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع ولكن لا بد من تحقيق ثلاثة أمور قبل استخدامه وهي: (Lomax,2007:10)

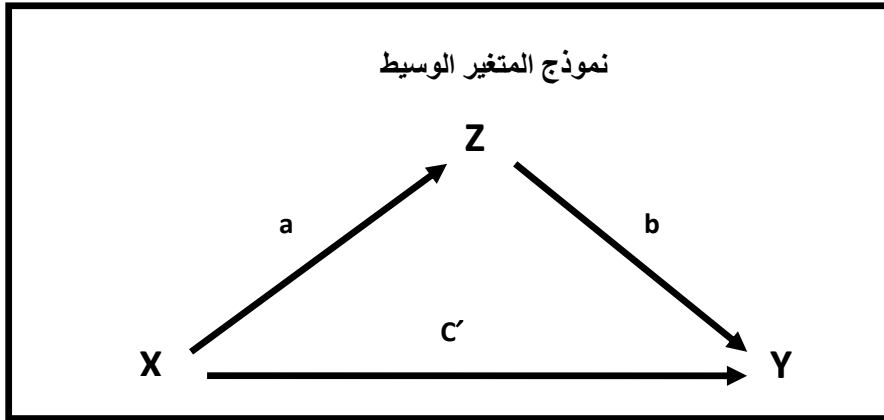
أ- العينات عشوائية ومستقلة.

ب- مجتمعات هذه العينات كلاً لها توزيع طبيعي.

ج- تساوي تباين المجتمعات التي أخذت منها العينات العشوائية المستقلة.

$$F = \frac{\text{between-groups variance}}{\text{within-group variance}}$$

10- تحليل **Baron Kenny**: سيتم اختبار الدور الوسيط لمتغير الودائع المصرفية باستخدام طريقة **Baron Kenny** وهي من الطرائق الشائعة لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير المعتمد بوجود متغير وسيط، ويسمى هذا الاختبار باختبار الأنموذج الوسيط وحسب الشكل الآتي: (Baron & Kenny:1986:1176)



شكل (15) : توضيح أنموذج المتغير الوسيط

ولأجل معرفة التأثيرات غير المباشرة هناك أربع خطوات وكالاتي:

- أ- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والاستثمار المصرفي (Y) (المسار C) معنوية.
- ب- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والودائع المصرفية (Z) (المسار a) معنوية.
- ج- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين الودائع المصرفية (Z) والاستثمار المصرفي (Y) بوجود المتغير المستقل أسعار الفائدة (X) (المسار b) معنوية.
- د- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والاستثمار المصرفي (Y) بوجود المتغير الوسيط الودائع المصرفية (Z) (المسار C) معنوية.

المبحث الثاني

تحليل متغيرات الدراسة

قبل اجراء التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة لابد من الاطلاع على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات عن طريق الرسم البياني وتحليل أسباب ارتفاعها او انخفاضها، لذا سنعمل في هذا المبحث على تحليل اتجاه اسعار الفائدة بنوعيتها وما العوامل التي دفعت المصارف الى أن تقلل أو تزيد أسعار الفائدة على الودائع عن طريق اطلاع الباحثة خلال مدة الدراسة.

جدول (2)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

استثمار في موجودات مالية (مليون دينار)	ائتمان نقدي (مليون دينار)	ودائع ثابتة (مليون دينار)	ودائع توفير (مليون دينار)	اسعار فائدة على الودائع الثابتة %	اسعار فائدة على الودائع توفير %	تاريخ
1,076,225	810,603	263,533	1,135,628	7.1	6.5	2004
1,406,780	1,581,696	352,656	1,541,797	6.4	5.5	2005
2,402,937	2,640,453	517,281	1,733,449	7	6	2006
3,864,737	3,442,425	552,032	2,647,019	11.16	10	2007
3,055,803	4,553,683	792,760	4,289,843	9.8	8.8	2008
3,304,308	5,290,673	797,822	5,518,012	6.93	5.93	2009
6,228,635	9,413,153	903,894	6,039,310	5.76	5.34	2010
4,733,657	13,003,188	1,113,614	6,732,299	5.97	5.28	2011
4,303,740	20,770,625	3,629,542	7,897,450	5.86	5.01	2012
3,122,958	23,574,328	3,544,970	9,678,169	5.64	4.73	2013
5,494,051	25,755,358	7,472,987	9,978,433	4.99	4.24	2014
10,126,307	25,872,785	8,398,090	9,636,491	4.84	4.57	2015
11,319,180	25,564,154	8,915,710	9,555,099	4.66	4.39	2016
14,829,012	26,673,548	8,630,534	10,579,087	4.4	3.96	2017
5376309.29	13496190.86	3277530.36	6211577.57	6.47	5.73	Mean
3869908.8	10223396.8	3378368.7	3336376.1	1.8555	1.6644	STD
1076225	810603	263533	1135628	4.4	3.96	Min
14829012	26673548	8915710	10579087	11.16	10	Max

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاكسيل

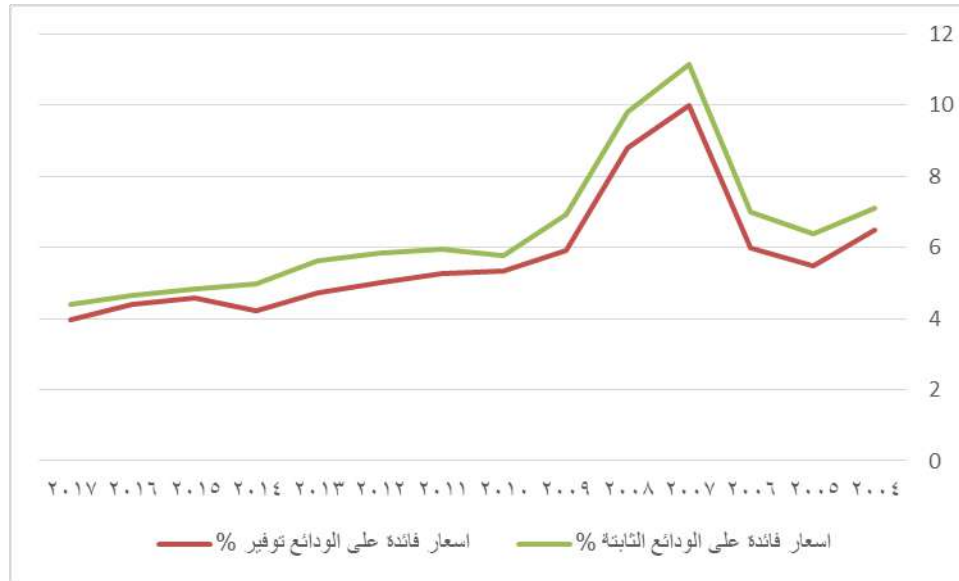
ولابد ايضا من معرفة اتجاه الودائع المصرفية بأنواعها (ثابتة ، توفير) وتحليل نسبة مساهمة كل نوع في اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ، اما اتجاه الاستثمار المصرفي قد اعتمدت الباحثة في تحديد اتجاه محفظة الائتمان النقدي والاستثمار في الموجودات المالية) ، والفقرات الآتية تبين ما ذكر آنفا بشكل مدعم بالرسوم البيانية لكل متغير يبين بعض مؤشرات التحليل المالي لغرض اختبار الفرضية المالية والتي مفادها (هناك تذبذب في أسعار الفائدة على الودائع وحجم الودائع المصرفية خلال مدة الدراسة ساهم في ضعف استقرار الوضع الاستثماري للمصارف التجارية).

اولا: تحليل متغير اسعار الفائدة

يظهر جدول (2) قيمة الوسط الحسابي لكل من أسعار الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة اذ بلغت (5.73) و (6.47) على الترتيب اي ان معدل الفائدة الشهري المدفوع لودائع التوفير هو (5.73%) ومعدل الفائدة الشهري المدفوع على الودائع الثابتة هو (6.47%) ، بينما بلغ الانحراف المعياري لمعدل الفائدة على ودائع التوفير والثابتة (1.6644%) و (1.8555%) على الترتيب ما يعني هناك تشتت في معدلات الفائدة على هذه الودائع عن وسطها الحسابي ، في حين بلغ اقل معدل فائدة في عام 2017 لكل من ودائع التوفير والثابتة (3.96%) و (4.4%) على الترتيب، في حين شهد عام 2007 اكبر معدل فائدة بالتزامن مع بداية الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار النفط اذ بلغ معدل الفائدة على ودائع التوفير والثابتة (10%) و (11.16%) على التوالي

ويوضح الشكل (8) اتجاه أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير للمدة من 2004 - 2017 ، كما ان اسعار الفائدة المستخدمة في التحليل هي المعدل العام السنوي لكل المصارف التجارية العاملة في العراق وبحسب نشرات البنك المركزي العراقي، كون السقف الاعلى لأسعار الفائدة التي حددها البنك المركزي العراقي للودائع بالدينار العراقي بلغت (7%) لودائع التوفير و (8-10%) للودائع الثابتة باختلاف آجالها وتم اعتماد سقف (8%) للودائع الثابتة بأجل (6 أشهر) وبحسب ما مثبت في النشرات المنشورة من لدن المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

نشاهد انه بداية العمل بسقوف أسعار الفائدة في عام 2004 كانت المصارف تمنح فوائد قريبة جدا للسقوف التي حددها البنك المركزي العراقي، اذ كانت 7.1% على الودائع الثابتة من سقف 8% ، في حين بلغت اسعار الفائدة على ودائع التوفير 6.5% من سقف 7% ، ليبدأ كلا السعيرين بالانخفاض عامي 2005-2006 بسبب التدهور الكبير في الوضع الامني آنذاك (مقاومة عسكرية لقوات الاحتلال في أكثر من محافظة عراقية) وغياب الفرص الاستثمارية ومحاولة المصارف التجارية تخفيض كلف التمويل.



شكل (8)

اتجاه اسعار الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير للمدة 2004-2017

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

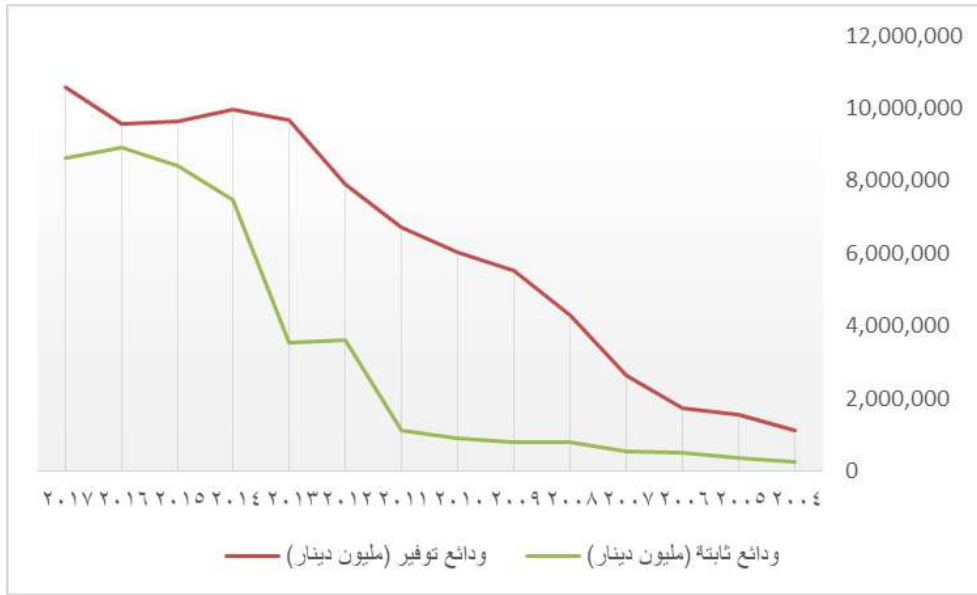
الا ان المصارف زادت أسعار الفائدة بعد الهدوء النسبي وبوادر الاستقرار السياسي في عامي 2007-2008 لتصل الى اعلى سقف خلال مدة الدراسة تراوح بين (8%-10.20%) لودائع التوفير و (8% - 11.18%) للودائع الثابتة بموافقة من البنك المركزي العراقي آنذاك لجذب الودائع من الجمهور بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط وزيادة الانفاق الحكومي لمختلف القطاعات فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم التي ترتبط طرديا مع اسعار الفائدة.

ويوضح الشكل (8) بداية الانخفاض السريع خلال عام 2010 على الرغم من ارتفاع الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم ، السبب في ذلك هو توجيه البنك المركزي للمصارف التجارية بضرورة زيادة رؤوس اموالها خلال 5 سنوات من 100 مليار دينار - 500 مليار دينار، ما يعني ازدياد السيولة لدى المصارف التجاري من مصدر تمويل داخلي غير الودائع المصرفية مما دعاها الى تخفيض اسعار الفائدة على الودائع بنوعيه بشكل شبه مستمر ليصل في السنوات الثلاث الاخيرة الى ادنى مستوى له نتيجة عدة اسباب مجتمعه بحسب المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة ويمكن ايجازها بالاتي:

- 1-الاضاع الامنية والظروف السياسية غير المستقرة نتيجة الحرب مع الارهاب وانشغال الحكومة بالتركيز على الملف الامني فضلا عن كثرة المظاهرات والاعتصامات المدنية المطالبة بالإصلاح ساعد في غياب الفرص الاستثمارية.
- 2-انشغال المصارف التجارية في الدخول الى مزاد العملة الاجنبية لتحقيق هوامش ربح عالية وبسهولة دون تحمل مخاطر مرتفعة مع ضعف الرقابة من البنك المركزي العراقي.
- 3-تعثر بعض المصارف في سداد المودعين جعل الجمهور يفقد الثقة بهذه المصارف والتوجه نحو الاكتناز.

ثانيا: تحليل متغير الودائع المصرفية

يظهر جدول (2) قيمة الوسط الحسابي لكل من الودائع الثابتة والتوفير اذ بلغت (6211577.57) و (3277530.35) على الترتيب ، بينما بلغ الانحراف المعياري لكل من الودائع الثابتة والتوفير (3336376.13) و (3378368.68) على الترتيب ما يعني هناك تشتت كبير في حجم هذه الودائع السنوية عن وسطها الحسابي ، في حين بلغ اقل حجم إيداع في عام 2004 في حين شهد عام 2017 اكبر حجم إيداع لكل من الودائع الثابتة وودائع التوفير على الترتيب. وشهدت السنوات الاخيرة انخفاضاً في اجمالي الودائع المصرفية، اذ يظهر الشكل (9) المشاهدات السنوية للودائع موضوع الدراسة في المصارف التجارية للمدة 2004-2017، اذ كانت باتجاه صعودي جيد لغاية عام 2013 على الرغم من تذبذبها خلال هذه السنوات.



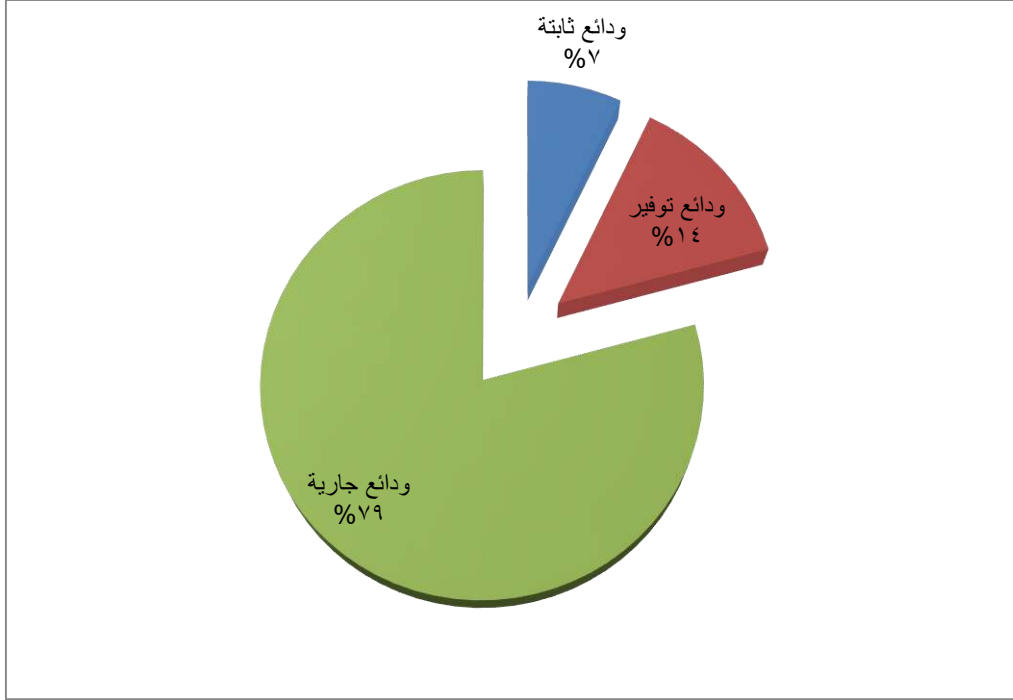
شكل (9)

اتجاه الودائع المصرفية بأنواعها للمدة 2017-2004

المصدر/ من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

وعلى الرغم من تعافي حجم الودائع الجارية خلال عام 2014 والتي كانت غالبيتها حكومية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الا انه سرعان ما تعود الى الانخفاض بشكل كبير ومستمر بداية 2015 نتيجة ضعف الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الامني نتيجة الحرب مع الارهاب، اما كل من ودائع التوفير والثابتة كان انخفاضها بشكل طفيف كونها تشكل نسبة 21% من اجمالي الودائع خلال مدة الدراسة بينما تشكل الودائع الجارية النسبة الاكبر والبالغة 79% وكما هو واضح في الشكل (10).

ان السبب الحقيقي لانخفاض الودائع في المصارف العراقية يعود الى عدة عوامل تنصدها ضعف ادارة المصارف الحكومية وهيمنتها على القطاع المصرفي من حيث اجمالي الودائع اذ تصل نسبة الودائع فيها الى 91% بينما تصل النسبة في باقي المصارف من القطاع الخاص والبالغ عددها 63 مصرفاً الى 9% فقط .



شكل (10)

نسبة مساهمة انواع الودائع الى اجمالي الودائع المصرفية

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

السبب الاخر لانخفاض الودائع هو تعسر فروع بعض المصارف ماليا عن تلبية حاجات المودعين للسيولة ما عرضها الى سوء السمعة والتي لا يمكن اخفاءها بسهولة وان تحسنت الادارات كثيرا لكون المودع فقد الثقة بهذه المصارف.

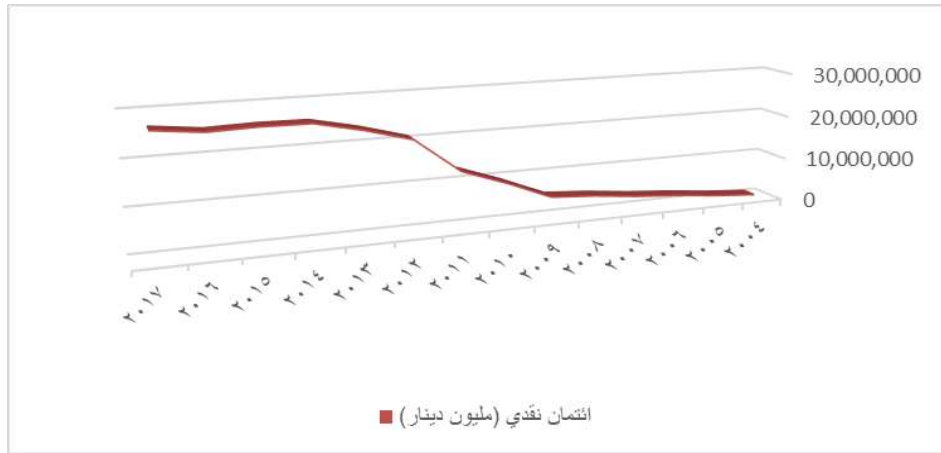
ثالثا: تحليل متغير الاستثمار المصرفي

يبين جدول (2) قيمة الوسط الحسابي لكل من محفظة الائتمان النقدي وحجم الاستثمار بالموجودات المالية اذ بلغت (13496190.85) و (5376309.28) مليون دينار على الترتيب ، بينما بلغ الانحراف المعياري لكل من محفظة الائتمان النقدي وحجم الاستثمار بالموجودات المالية (10223396.75) و (3869908.82) مليون دينار على الترتيب ما يعني هناك تشتت كبير في حجم الاستثمار المصرفي عن وسطه الحسابي خلال سنوات الدراسة ، في حين بلغ اقل حجم لمحفظة

الائتمان النقدي في عام 2004 وهذا منطقي لضعف استقرار الوضع الأمني والسياسي فضلا عن تغيير العملة آنذاك، اما اقل حجم للاستثمار بالموجودات المالية كان في عام 2006 بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية والفرغ السياسي ، في حين شهد عام 2017 اكبر حجم استثمار مصرفي في كل من محفظة الائتمان النقدي وحجم الاستثمار بالموجودات المالية بلغ (26673548) و (14829012) مليون دينار على الترتيب. وللوقوف بشكل أكثر تفصيل عن مكونات الاستثمار المصرفي سيتم تناول اتجاه كل من محفظة الائتمان النقدي وحجم الاستثمار بالموجودات المالية وكالاتي:

1. الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي

تم تصنيف محفظة الائتمان النقدي الى ائتمان نقدي ممنوحة الى القطاع الخاص واخر الى القطاع العام وبمشاهدات شهرية بلغت 168 مشاهدة للمدة من 2004 - 2017 ، اذ يوضح الشكل (11) الاتجاه العام لمحفظة الائتمان النقدي بشقيها الخاص والعام والتي تبين التفوق الكبير للائتمان نقدي المقدم الى القطاع الخاص من افراد ومؤسسات فضلا عن الاتجاه بشكل مستمر تقريبا نحو الزيادة والتي بلغت ذروتها عام 2017.



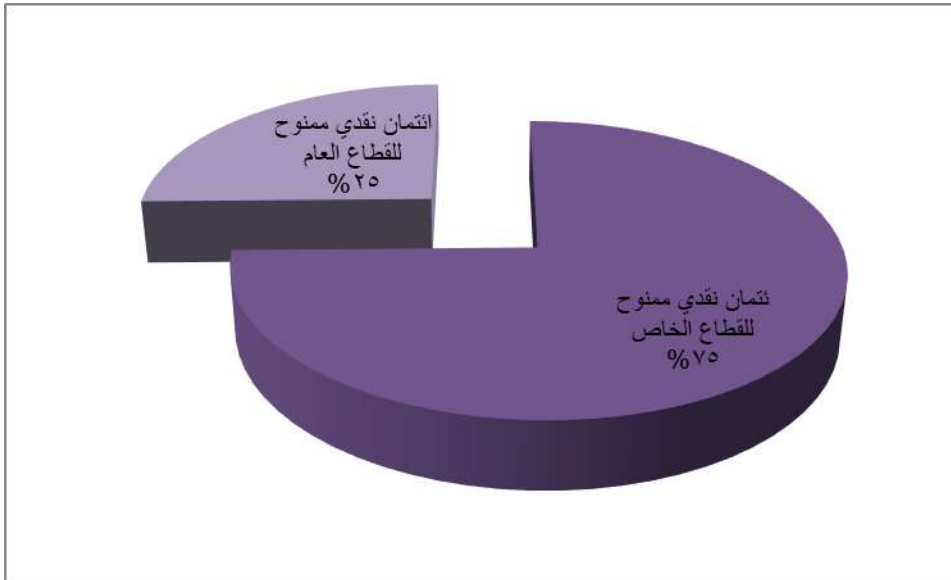
شكل (11)

الائتمان النقدي الممنوحة الى كل من القطاع الخاص والعام

المصدر/ من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

ازدياد الائتمان نقدي في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة يعود الى انتهاج الحكومة سياسة دعم المشاريع والقطاع الخاص بواسطة البنك المركزي الذي خصص مبلغ 5 تريليونات دينار فقط فيما يخص دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلا عن ائتمان نقدي للسيارات والائتمان النقدي العقاري وسلف الموظفين وذلك عن طريق المصارف العراقية العاملة المستوفية للشروط التي وضعت لهذا الغرض.

اما الائتمانات النقدية الممنوحة الى القطاع العام فكانت متقلبة نوعا ما وبدأت بالانخفاض بداية عام 2017 وبالتزامن مع دعم القطاع الخاص، وعلى العموم يوضح شكل (12) ان الائتمانات النقدية المصرفية الموجهة نحو القطاع العام لا تشكل سوى 25% والنسبة الباقية تمثلت بائتمان نقدي وتسهيلات تم منحها الى القطاع الخاص.



شكل (12)

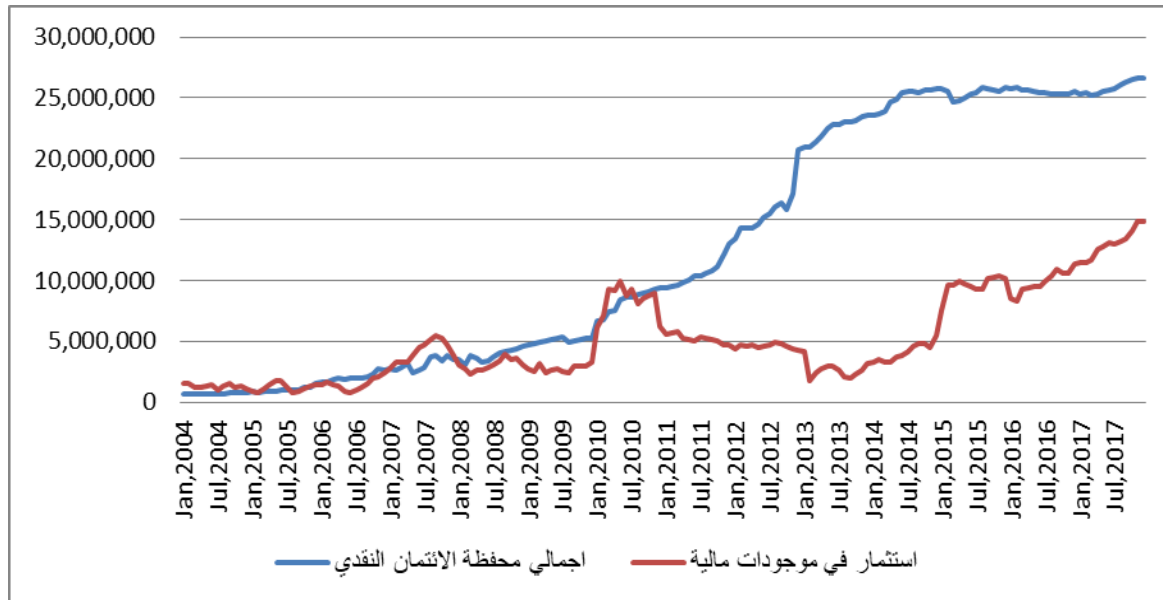
نسبة الائتمان النقدي المصرفي الممنوح الى كل من القطاع الخاص والعام

المصدر/ من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

2. الاستثمار في موجودات مالية

شهد الاستثمار المصرفي في الموجودات المالية تقلبات كبيرة اذ يوضح الشكل (13) وجود استقرار نسبي خلال الاعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، على العكس من محفظة الائتمان النقدي، ليبدأ بارتفاع طفيف في بداية 2007 ولغاية منتصف 2008 ليعود الى الانخفاض متأثراً نوعاً ما ببقاعة الازمة المالية العالمية واستمر الحال لغاية 2010 .

مع بداية تشكيل حكومة جديدة واستقرار سياسي نوعاً ما فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط دفع المصارف بالتوجه الى سوق الاوراق المالية لتوفير نوع من السيولة السريعة وتوظيف ما تملكه من نقد لتغطية كلف التمويل ، الا ان الحال لم يستمر اذ بدأ الانخفاض بداية عام 2011 وبشكل مستمر للأشهر اللاحقة ليصل ادنى مستوى له اواسط 2013 مع بداية الازمة الامني والمظاهرات في وسط وشمال العراق ليعود ليرتفع من جديد بداية 2015 متأثراً بالانتصارات العسكرية على الارهاب ليستمر على هذه المنوال.

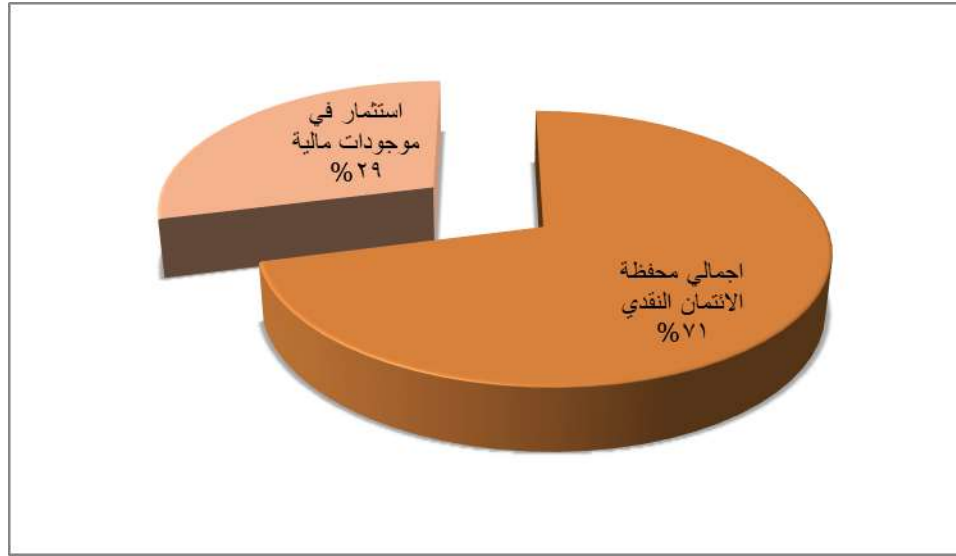


شكل (13)

الاستثمار المصرفي في كل من الموجودات المالية ومحفظة الائتمان النقدي

المصدر/ من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

مما سبق يتضح أن إدارة المصارف التجارية تفضل الاستثمار في الائتمان النقدي لتوظيف أموالها المتحصلة من مصادر التمويل المختلفة سعياً منها عن عوائد أعلى فضلاً عن ارتفاع مستوى السيولة لديها نتيجة الزيادة الكبيرة في رأس مالها المدفوع .



شكل (14)

نسبة محفظة الائتمان النقدي والاستثمار في موجودات مالية الى اجمالي الاستثمار المصرفي

المصدر/ من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

و يوضح الشكل (14) ان محفظة الائتمان النقدي شكلت ما يعادل 71% من اجمالي الاستثمار المصرفي مقابل 29 % فقط للاستثمار في الموجودات المالية.

يتبين مما تقدم في الفقرات المذكورة انفاً قبول الفرضية المالية والتي مفادها (هناك تذبذب في أسعار الفائدة على الودائع وحجم الودائع المصرفية خلال مدة الدراسة ساهم في ضعف استقرار الوضع الاستثماري للمصارف التجارية)، اذ شهدت كل من أسعار الفائدة على الودائع والودائع المصرفية تذبذباً واضحاً لأسباب تم ذكرها وذلك انعكس في اتجاه الاستثمار لمصرفي بشكل سلبي لاسيما في الاستثمار المتعلق بالموجودات المالية الذي كان أكثر تقلباً.

المبحث الثالث

تحليل علاقة الارتباط واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم اختبار فرضيات الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient والارتباط المتعدد Multiple Correlation Coefficient، لغرض التحقق من قوة واتجاه علاقات الارتباط الموجودة ما بين متغيرات الدراسة في حين استخدم الارتباط المتعدد لتحديد كيف تتغير علاقات الارتباط بين كل من (أسعار الفائدة وحجم الودائع) والمتغير التفسيري (الاستثمار المصرفي).

اولاً: علاقة أسعار الفائدة وحجم الودائع المصرفية

H_0 : لا يوجد ارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع و حجم الودائع المصرفية

H_1 : يوجد ارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع و حجم الودائع المصرفية

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الاولى عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الاولى، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (2)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1).

جدول (2)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة

حجم الودائع الثابتة Z_1					المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r		
رفض فرضية H_0	3.174	0.000	-11.30	-0.66	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر X_1	
	درجة الثقة %99					

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

اذ يبين الجدول (2) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) (-0.66) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) (11.30) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

أ- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر وحجم الودائع الثابتة ".

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (3)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2).

جدول (3)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير

حجم ودائع التوفير Z_2					المتغير المعتمد
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	R	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	3.174	0.000	-11.45	-0.664	أسعار الفائدة على ودائع التوفير X_2
	درجة الثقة %99				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

اذ يبين الجدول (3) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) (-0.664) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) (11.45) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير ".
يتضح من اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى انه يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع وحجم الودائع المصرفية.

ثانيا: العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار المصرفي

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع والاستثمار المصرفي
 H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع والاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية من الفرضية الرئيسة الثانية:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الأولى والثانية من الفرضية الرئيسة الثانية، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، اذ يبين الجدول (4) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالاتي:

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (-0.503)، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (-0.449) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات.

جدول (4)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع والاستثمار في الموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y1)					المتغير المعتمد
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	R	المتغير المستقل
رفض فرضية H0	3.174	0.000	-7.50	-0.503	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر X ₁
	درجة الثقة %99	0.000	-6.47	-0.449	أسعار الفائدة على ودائع التوفير X ₂

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) (7.50)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودايع التوفير (X₂) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) (6.47) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر (X₁) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁)، وعليه لا تُقبل فرضية العدم (H₀) للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية وتُقبل الفرضية البديلة H₁ والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة

احصائية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسنة اشهر وحجم الاستثمار في الموجودات المالية ."

هـ- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية وتقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم الاستثمار في الموجودات المالية ."

2- اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، اذ يبين الجدول (5) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسنة اشهر (X_1) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2)، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

جدول (5)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة على الودائع ومحفظه الائتمان النقدي

محفظه الائتمان النقدي (Y_2)					المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r		
رفض فرضية H_0	3.174	0.000	-12.77	-0.704	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسنة اشهر X_1	
	درجة الثقة %99	0.000	-12.29	-0.69	أسعار الفائدة على ودائع التوفير X_2	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) (-0.704) ، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) (-0.69) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) (12.77) ، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) (12.29) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) ، وعليه لا تُقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسته اشهر ومحفظه الائتمان النقدي".

هـ- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) ومحفظه الائتمان النقدي (Y_2) ، بانه يتم رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير ومحفظه الائتمان النقدي".

يتضح من اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية انه يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع والاستثمار المصرفي.

ثالثاً: العلاقة بين الودائع المصرفية والاستثمار المصرفي

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية و الاستثمار المصرفي

H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية و الاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية من الفرضية الرئيسة الثالثة:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الأولى والثانية من الفرضية الرئيسة الثالثة، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، اذ يبين الجدول (6) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين بين الودائع الثابتة (Z_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وودائع التوفير (Z_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالاتي:

جدول (6)

علاقة الارتباط بين الودائع المصرفية والاستثمار في الموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)					المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r		
رفض فرضية H_0	3.174	0.000	16.21	0.783	الودائع الثابتة Z_1	
	درجة الثقة %99	0.000	12.56	-0.698	ودائع التوفير Z_2	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (0.783)، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين ودائع التوفير (Z_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (0.698) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (16.21)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين ودائع التوفير (Z_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (12.56) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تُقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة وتُقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين الودائع الثابتة والاستثمار المصرفي بالموجودات المالية " .

هـ- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (Z_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تُقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة وتُقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين ودائع التوفير والاستثمار المصرفي بالموجودات المالية " .

2- اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، إذ يبين الجدول (7) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين الودائع الثابتة (Z_1) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2)، وبين ودائع التوفير (Z_2) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

جدول (7)

علاقة الارتباط بين الودائع المصرفية ومحفظة الائتمان النقدي

محفظة الائتمان النقدي (Y_2)					المتغير المعتمد
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r	
رفض فرضية H0	3.174	0.000	27.7	0.907	الودائع الثابتة Z_1
	درجة الثقة %99	0.000	48.8	0.967	ودائع التوفير Z_2

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2) (0.907)، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين ودائع التوفير (Z_2) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2)، (0.967) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2) (27.7)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين ودائع التوفير (Z_2) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2) (48.8) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين الودائع الثابتة (Z_1) و محفظة الائتمان النقدي (Y_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين الودائع الثابتة ومحفظة الائتمان النقدي".

ه- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (Z_2) ومحفظة الائتمان النقدي (Y_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها " يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين ودائع التوفير ومحفظة الائتمان النقدي".

يتضح من اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثالثة انه يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية والاستثمار المصرفي.

رابعا: العلاقة بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية والاستثمار المصرفي:

H_0 : لا يوجد ارتباط متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية مع الاستثمار المصرفي

H_1 : يوجد ارتباط متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية مع الاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

3- اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية من الفرضية الرئيسية الرابعة: من أجل قبول الفرضية الفرعية

الأولى والثانية من الفرضية الرئيسية الرابعة، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، اذ يبين الجدول

(8) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة اشهر (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

جدول (8)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية مع الاستثمار في الموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)					المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r		
رفض فرضية H_0	3.174	0.000	12.39	0.782	أسعار الفائدة لستة اشهر و الودائع الثابتة X_1, Z_1	
	درجة الثقة %99	0.000	9.6	0.699	أسعار الفائدة و ودائع التوفير X_2, Z_2	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط المتعدد ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (0.782)، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (0.699) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة اشهر (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) (12.39)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع حجم الاستثمار في

الموجودات المالية (Y_1) (9.6) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط متعدد ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة اشهر وحجم الودائع الثابتة مع الاستثمار المصرفي بالموجودات المالية " .

ه- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودايع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط متعدد ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على ودايع التوفير وودائع التوفير مع الاستثمار المصرفي بالموجودات المالية " .

4- اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الرابعة:

من أجل قبول الفرضية الفرعية الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الرابعة ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط، اذ يبين الجدول (9) نتائج علاقات الارتباط (r) ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة اشهر (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع محفظة الائتمان النقدي (Y_2)، وأسعار الفائدة على ودايع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع محفظة الائتمان النقدي (Y_2)، ويمكن بيان طبيعة العلاقة كالآتي:

جدول (9)

علاقة الارتباط بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية مع محفظة الائتمان النقدي

محفظة الائتمان النقدي (Y ₂)					المتغير المعتمد
القرار	قيمة الجدولية (t)	مستوى دلالة t	قيمة المحسوبة (t)	r	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	3.174	0.000	19.07	0.918	أسعار الفائدة لستة اشهر و الودائع الثابتة X ₁ ,Z ₁
	درجة الثقة %99	0.000	35.3	0.969	أسعار الفائدة و ودايع التوفير X ₂ ,Z ₂

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط المتعدد ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) والودائع الثابتة (Z₁) مع محفظة الائتمان النقدي (Y₂) (0.918)، كذلك بلغت قيمة (r) لعلاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودايع التوفير (X₂) وودائع التوفير (Z₂) مع محفظة الائتمان النقدي (Y₂) (0.969) وهذا يعني بوجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات.

ب- بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) والودائع الثابتة (Z₁) مع محفظة الائتمان النقدي (Y₂) (19.07)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودايع التوفير (X₂) وودائع التوفير (Z₂) مع محفظة الائتمان النقدي (Y₂) (35.3) وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.174)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط ما بين المتغيرات علاقة معنوية ذات دلالة احصائية.

ج- بلغ مستوى الدلالة لاختبار (t) قيمة (0.000) لكلا المتغيرين وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%) .

د- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) مع محفظة الائتمان النقدي (Y_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط متعدد ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسته اشهر وحجم الودائع الثابتة مع محفظة الائتمان النقدي " .

ه- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الارتباط ما بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) مع محفظة الائتمان النقدي (Y_2)، بانه يتم رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الرابعة وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي مفادها " يوجد ارتباط متعدد ذو دلالة احصائية بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير مع محفظة الائتمان النقدي " .

يتضح من اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الرابعة انه يوجد ارتباط متعدد ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع وكل من الودائع الثابتة والتوفير مع الاستثمار المصرفي.

المبحث الرابع

تحليل علاقة الاثر واختبار الفرضيات

في هذا المبحث تم استخدام تحليلات الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) والانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة الرئيسية، والاثر غير المباشر بين المتغير المستقل (اسعار الفائدة) والمتغير التابع (الاستثمار المصرفي) بثبات متغير (الودائع المصرفية). فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده. والمعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط والمتعدد والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS²³ هي:

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في حجم الودائع المصرفية

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في حجم الودائع المصرفية

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الخامسة:

يوضح الجدول (10) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع

الثابتة (Z_1). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Z}_1 = 10539.5 - 1145.8X_1$$

جدول (10)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في حجم الودائع الثابتة

متغير الودائع الثابتة Z_1							المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a		
رفض فرضية H_0	1.60						أسعار الفائدة على الودائع الثابتة X_1	
	%99	%43.5	0.000	127.7	-1145.8	10539.5		
	درجة الثقة							

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

- أ- بلغت قيمة (a) (10539.5)، وهذا يعني ان حجم الودائع الثابتة (Z_1) تساوي (10539.5) ديناراً إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) تساوي صفراً.
- ب- بلغت قيمة (b) (1145.8)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الودائع الثابتة (Z_1) بمقدار (1145.8).
- ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (127.7) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.
- د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).
- هـ- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (43.5%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الودائع الثابتة (Z_1) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1)، اما النسبة المتبقية وبالباقي (56.5%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.
- و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) في حجم الودائع الثابتة (Z_1) وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي

تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في حجم الودائع الثابتة " .

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الخامسة:

يوضح الجدول (11) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على وداائع التوفير (X_2) وحجم وداائع التوفير (Z_2). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Z}_2 = 13393.7 - 1309.1X_2$$

جدول (11)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على وداائع التوفير في حجم وداائع التوفير

متغير وداائع التوفير (Z_2)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60	%44.1	0.000	131.14	-1309.1	13393.7	أسعار الفائدة على وداائع التوفير X_2
	درجة الثقة %99						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (13393.7)، وهذا يعني ان حجم وداائع التوفير (Z_2) تساوي (13393.7) ديناراً

إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على وداائع التوفير (X_2) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (1309.1)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على وداائع التوفير (X_2)

بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم وداائع التوفير (Z_2) بمقدار (1309.1).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (131.14) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

ه- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (44.1%) من التغيرات التي تطرأ على حجم ودائع التوفير (Z_2) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)، اما النسبة المتبقية والبالغة (55.9%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) في حجم ودائع التوفير (Z_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في حجم الودائع التوفير ".

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية السادسة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية السادسة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية السادسة:

يوضح الجدول (12) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

جدول (12)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في الاستثمار في الموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y1).							المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a		
رفض فرضية H ₀	1.60	%25.3	0.000	56.28	-968.3	11446.77	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة X ₁	
	درجة الثقة %99							

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 11446.77 - 968.3X_1$$

أ- بلغت قيمة (a) (11446.77)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) يساوي (11446.77) ديناراً إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (968.3)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) بمقدار (968.3).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (56.28) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

هـ- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (25.3%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على

الودائع الثابتة (X_1)، اما النسبة المتبقية والبالغة (74.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في حجم الاستثمار في الموجودات المالية ".

3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية السادسة:

يوضح الجدول (13) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 10747.5 - 974.3X_2$$

جدول (13)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في الاستثمار في الموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60		0.000	41.94	-974.3	10747.5	أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)
	99%	20.2%					
	درجة الثقة						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (10747.5)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) يساوي (10747.5) ديناراً إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) تساوي صفرًا.

ب- بلغت قيمة (b) (974.3)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) بمقدار (974.3).
ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (41.94) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

هـ- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (20.2%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)، اما النسبة المتبقية والبالغة (79.8%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في حجم الاستثمار في الموجودات المالية ".

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية السادسة:

يوضح الجدول (14) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي (Y_2). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

اذ أن معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 37136.4 - 3759.5X_1$$

جدول (14)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في محفظة الائتمان النقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y ₂)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	1.60						أسعار الفائدة على الودائع الثابتة X ₁
	%99	%49.6	0.000	163.29	-3759.5	37136.4	
	درجة الثقة						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (37136.4)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) يساوي (37136.4) ديناراً إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (3759.5)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) بمقدار (3759.5).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (163.29) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

ه- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (49.6%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي (Y₂) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على

الودائع الثابتة (X_1)، اما النسبة المتبقية والبالغة (50.4%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي " .

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية السادسة:

يوضح الجدول (15) نتائج علاقات الاثر بين أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) ، ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 36581.4 - 4155.1X_2$$

جدول (15)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في محفظة الائتمان النقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60	%47.7	0.000	151.13	-4155.1	36581.4	أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)
	99%						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (36581.4)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) يساوي (36581.4) ديناراً إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (4155.1)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) بمقدار (4155.1).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (151.13) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

هـ- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (47.7%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)، اما النسبة المتبقية والبالغة (52.3%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) ، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي ".

مما سبق يتضح رفض فرضية العدم لجميع الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية السادسة ما يعني وجود اثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية السابعة:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية السابعة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية السابعة:

يوضح الجدول (16) نتائج علاقات الاثر بين حجم الودائع الثابتة (Z_1) وحجم الاستثمار في

الموجودات المالية (Y_1). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 2473.3 + 0.867 Z_1$$

جدول (16)

علاقة الاثر لحجم الودائع الثابتة في الاستثمار بالموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1).							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60						الودائع الثابتة (Z_1)
	%99	%61.3	0.000	263	0.867	2473.3	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (2473.3)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) يساوي

(2473.3) ديناراً إذا كانت مساهمة الودائع الثابتة (Z_1) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (0.867)، وهذا يعني ان تغير مساهمة الودائع الثابتة (Z_1) بمقدار وحدة واحدة

يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) بمقدار (0.867).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (263) وهي أكبر من قيمة (F)

الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان

علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

ه- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (61.3%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة حجم الودائع الثابتة (Z_1) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (38.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لحجم الودائع الثابتة (Z_1) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للودائع الثابتة في حجم الاستثمار بالموجودات المالية " .

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية السابعة:

يوضح الجدول (17) نتائج علاقات الاثر بين ودائع التوفير (Z_2) وحجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 636.7 + 0.769 Z_2$$

أ- بلغت قيمة (a) (636.7)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) يساوي (636.7) ديناراً إذا كانت مساهمة ودائع التوفير (Z_2) تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (b) (0.769)، وهذا يعني ان تغير مساهمة ودائع التوفير (Z_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) بمقدار (0.769).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (157.97) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

جدول (17)

علاقة الاثر لودائع التوفير في الاستثمار بالموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y1).							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	1.60						ودائع التوفير (Z ₂)
	99%	48.8%	0.000	157.97	0.769	636.7	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

ه- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (48.8%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة ودائع التوفير (Z₂) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (51.2%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لودائع التوفير (Z₂) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y₁)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H₀) وتُقبل الفرضية البديلة (H₁) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لودائع التوفير في حجم الاستثمار بالموجودات المالية".

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية السابعة:

يوضح الجدول (18) نتائج علاقات الاثر بين حجم الودائع الثابتة (Z₁) وحجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 4051 + 2.786 Z_1$$

أ- بلغت قيمة (a) (4051)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) يساوي (4051) ديناراً إذا كانت مساهمة حجم الودائع الثابتة (Z_1) تساوي صفرًا.

جدول (18)

علاقة الاثر للودائع الثابتة في محفظة الائتمان النقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	A	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60						
	99%	82.2%	0.000	767.7	2.786	4051	حجم الودائع الثابتة (Z_1)
	درجة الثقة						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ب- بلغت قيمة (b) (2.786)، وهذا يعني ان تغير مساهمة حجم الودائع الثابتة (Z_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي (Y_2) بمقدار (2.786).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (767.7) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

ه- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (82.2%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي (Y_2) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة حجم الودائع الثابتة

(Z₁) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (17.8%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لحجم الودائع الثابتة (Z₁) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H₀) وتقبل الفرضية البديلة (H₁) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي " .

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية السابعة:

يوضح الجدول (19) نتائج علاقات الاثر بين ودائع التوفير (Z₂) وحجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) ، ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 4650.6 + 2.953 Z_2$$

أ- بلغت قيمة (a) (4650.6)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) يساوي (4650.6) ديناراً إذا كانت مساهمة ودائع التوفير (Z₂) تساوي صفرًا.

جدول (19)

علاقة الاثر ودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y ₂)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	1.60						ودائع التوفير (Z ₂)
	99%	93.5%	0.000	2383	2.953	4650.6	
	درجة الثقة						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ب- بلغت قيمة (b) (2.953)، وهذا يعني ان تغير مساهمة ودائع التوفير (Z_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي (Y_2) بمقدار (2.953).

ج- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (2383) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168)، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

د- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

هـ- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (93.5%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة ودائع التوفير (Z_2)، اما النسبة المتبقية والبالغة (6.5%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

و- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لحجم ودائع التوفير (Z_2) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لودائع التوفير في محفظة الائتمان النقدي ".

مما سبق يتضح عدم قبول فرضية العدم لجميع الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية السابعة ما يعني وجود اثر ذو دلالة احصائية للودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي

ثالثا : اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة :

H_0 : لا يوجد اثر متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي

H_1 : يوجد اثر متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية السابعة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكالاتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثامنة:

يوضح الجدول (20) نتائج علاقات الأثر المتعدد لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم

الودائع الثابتة (Z_1) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1). ويمكن تفسير الأرقام الظاهرة

في الجدول كالاتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 2126.37 + 45X_1 + 0.884 Z_1$$

جدول (20)

علاقة الأثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة في الاستثمار بالموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	1.60 %99	%61.3	0.000	130.9	45	2126.37	أسعار الفائدة و الودائع الثابتة X_1, Z_1
	درجة الثقة				0.884		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{V23}

أ- بلغت قيمة (a) (2126.37) ، وهذا يعني ان حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) تساوي (2126.37) دينار اذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) تساوي صفرًا.

ب- بلغت قيمة (b₁) (45) ، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) بمقدار (45).

- ج- بلغت قيمة (b_2) (0.884)، وهذا يعني ان تغير حجم الودائع الثابتة (Z_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) بمقدار (0.884).
- د- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط ، بلغت (130.9) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1-168) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية .
- هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).
- و- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (61.3%) من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (38.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.
- ز- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) في حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) ، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر متعدد ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة والودائع الثابتة في الاستثمار المصرفي بالموجودات المالية ".

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثامنة:

يوضح الجدول (21) نتائج علاقات الأثر المتعدد لأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) في حجم الاستثمار في الموجودات المالية (Y_1) . ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_1 = 190.7 + 57.49X_2 + 0.788 Z_2$$

جدول (21)

علاقة الأثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في الاستثمار بالموجودات المالية

الاستثمار في الموجودات المالية (Y ₁)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	1.60	%48.8	0.000	78.63	57.49	190.7	أسعار الفائدة وودائع التوفير X ₂ , Z ₂
	%99				0.788		
	درجة الثقة						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (190.7)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y₁) تساوي (190.7) دينار إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X₂) وحجم ودائع التوفير (Z₂) تساوي صفرًا.

ب- بلغت قيمة (b₁) (57.49)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X₂) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y₁) بمقدار (57.49).

ج- بلغت قيمة (b₂) (0.788)، وهذا يعني ان تغير حجم ودائع التوفير (Z₂) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y₁) بمقدار (0.788).

د- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت (78.63) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (168 - 1)، وهذا يعني ان علاقة الأثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية.

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1%، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

و- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (48.8%) من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2)، اما النسبة المتبقية والبالغة (51.2%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) في حجم الاستثمار بالموجودات المالية (Y_1)، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر متعدد ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة وودائع التوفير في الاستثمار المصرفي بالموجودات المالية " .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثامنة:

يوضح الجدول (22) نتائج علاقات الأثر المتعدد لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) في محفظة الائتمان نقدي (Y_2). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 11783.59 - 1003.1X_1 + 2.405 Z_1$$

أ- بلغت قيمة (a) (11783.59) ، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) تساوي (11783.59) دينار اذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وحجم الودائع الثابتة (Z_1) تساوي صفرًا.

ب- بلغت قيمة (b₁) (1003.1)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) بمقدار (1003.1).

جدول (22)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة وحجم الودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y ₂)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	1.60	%84.2	0.000	440.2	-1003.1	11783.59	أسعار الفائدة و الودائع الثابتة X ₁ , Z ₁
	%99				درجة الثقة		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ج- بلغت قيمة (b₂) (2.405)، وهذا يعني ان تغير حجم الودائع الثابتة (Z₁) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) بمقدار (2.405).

د- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط ، بلغت (440.2) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1 - 168) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية .

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

و- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت (84.2%) من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) وحجم الودائع الثابتة (Z₁) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (15.8%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X₁) وحجم الودائع الثابتة (Z₁) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y₂)، وعليه لا تقبل

فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر متعدد ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة والودائع الثابتة في محفظة الائتمان نقدي ".

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثامنة:

يوضح الجدول (23) نتائج علاقات الأثر المتعدد لأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:
ان معادلة الانحدار التقديرية

$$\hat{Y}_2 = 640.1 - 516.9X_2 + 2.77 Z_2$$

جدول (23)

علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير وحجم ودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي

الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2)							المتغير المعتمد
القرار	قيمة (F) الجدولية		R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a
رفض فرضية H_0	1.60						
	%99	درجة الثقة	%93.9	0.000	1270	-516.9	640.1
						2.77	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (640.1)، وهذا يعني ان حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) تساوي (640.1) دينار إذا كانت مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) تساوي صفرًا.

ب- بلغت قيمة (b_1) (516.9)، وهذا يعني ان تغير مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) بمقدار (516.9).

ج- بلغت قيمة (b_2) (2.77)، وهذا يعني ان تغير حجم ودائع التوفير (Z_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) بمقدار (2.77).

د- ان قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط ، بلغت (1270) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.60) عند مستوى معنوية (1%) وبدرجة حرية (1- 168) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات ذات دلالة احصائية .

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).

و- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (93.9%) من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) يمكن تفسيرها عن طريق مساهمة أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (6.1%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار الذي يخص فرضية علاقة الاثر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وحجم ودائع التوفير (Z_2) في حجم الاستثمار في محفظة الائتمان نقدي (Y_2) ، وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر متعدد ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة وودائع التوفير في محفظة الائتمان نقدي " .

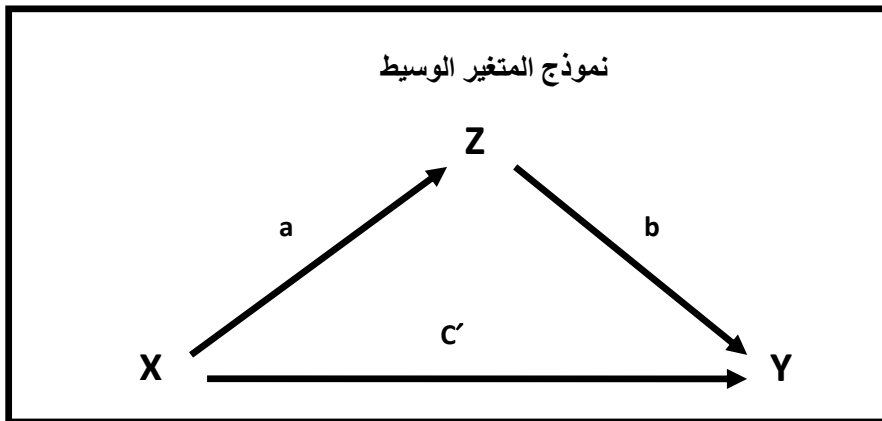
مما سبق يتضح رفض فرضية العدم لجميع الفرضيات الفرعية ما يعني وجود اثر متعدد لأسعار الفائدة والودائع المصرفية في الاستثمار المصرفي.

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية التاسعة:

H_0 : لا يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال الودائع المصرفية

H_1 : يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال الودائع المصرفية

سيتم اختبار الدور الوسيط لمتغير الودائع المصرفية باستخدام طريقة **Baron Kenny** وهي من الطرائق الشائعة لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير المعتمد بوجود متغير وسيط، ويسمى هذا الاختبار باختبار الأنموذج الوسيط وحسب الشكل الآتي:



شكل (15) : توضيح أنموذج المتغير الوسيط

- ولأجل معرفة التأثيرات غير المباشرة هناك أربع خطوات وكالاتي: (Baron & Kenny,1986:1176)
- أ- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والاستثمار المصرفي (Y) (المسار C) معنوية.
- ب- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والودائع المصرفية (Z) (المسار a) معنوية.

- ج- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين الودائع المصرفية (Z) والاستثمار المصرفي (Y) بوجود المتغير المستقل أسعار الفائدة (X) (المسار b) معنوية.
- د- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين أسعار الفائدة (X) والاستثمار المصرفي (Y) بوجود المتغير الوسيط الودائع المصرفية (Z) (المسار C) معنوية.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية التاسعة:

يلاحظ ان الشروط المذكورة آنفاً قد تم فعلا الوصول الى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضيات الرئيسية الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتي ثبتت معنوية علاقة الاثر فيها بحسب الجداول (10 و 12 و 14 و 16 و 18 و 20 و 22)، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة 1 و 2 مع معاملات بيتا في الخطوة 3 وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول (24)

اختبار معنوية الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال الودائع الثابتة

أسعار الفائدة على الودائع الثابتة X_1						المتغير المستقل
القرار	حالة الانحدار المتعدد 4		الشرط الثالث بيتا Z مع Y	حالة الانحدار البسيط 1,2		المتغير المعتمد
	Sig.	معامل بيتا		Sig.	معامل بيتا	
رفض فرضية H_0	.000	0.884	Sig. .000	.000	-1145.8	الودائع الثابتة (Z_1)
	.000	45	0.867	.000	-968.3	استثمار بالموجودات المالية Y_1
	.000	-1003.1	2.786	.000	-3759.5	محفظة الائتمان نقدي Y_2

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (24) الاتي:

- ❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بالخطوة الاولى مقدار (-968.3) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1)، والاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) في حين بلغ معامل بيتا في انموذج الانحدار البسيط متغير أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1)، والاستثمار بمحفظة الائتمان نقدي (Y_2) مقدار (-3759.5) بدرجة معنوية (0.000) لكليهما
- ❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بالخطوة الاولى بقيمة (-1145.8) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) والودائع الثابتة (Z_1) بدرجة (0.000).
- ❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بتحقق الشرط الثالث بمقيمة (0.867) و (2.786) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير الودائع الثابتة (Z_1)، والاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) والاستثمار بمحفظة الائتمان نقدي (Y_2) على التوالي بوجود متغير أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) بدرجة (0.000)
- ❖ يتوسط متغير الودائع الثابتة (Z_1) العلاقة بين المتغير المستقل أسعار الفائدة على الودائع الثابتة (X_1) وابعاد المتغير المعتمد الاستثمار المصرفي (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي (45) و (-1003.1) وهما أقل من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وعند مستوى معنوية 1% وهذا يعني تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل الى القرار الذي يخص الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية التاسعة والتي تخص علاقة الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع الثابتة وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع الثابتة".

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية التاسعة:

يلاحظ ان الشروط المذكورة آنفاً قد تم فعلا الوصول الى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضيات الرئيسية الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتي ثبتت معنوية علاقة الاثر فيها بحسب الجداول (11 و 13 و 15 و 17 و 19 و 21 و 23)، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة 1 و 2 مع معاملات بيتا في الخطوة 3 وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول (25)

اختبار معنوية الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي من خلال ودائع التوفير

أسعار الفائدة على ودائع التوفير X_2						المتغير المستقل
القرار	حالة الانحدار المتعدد 4		الشرط الثالث بيتا Z مع Y	حالة الانحدار البسيط 1,2		المتغير المعتمد
	Sig.	معامل بيتا		Sig.	معامل بيتا	
رفض فرضية H_0	.000	0.788	Sig. .000	.000	-1309.15	ودائع التوفير (Z_2)
	.000	57.49	0.769	.000	-974.3	استثمار بالموجودات المالية Y_1
	.000	2.77	2.953	.000	-4135.1	محفظة الائتمان نقدي Y_2

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (25) الاتي:

❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بالخطوة الاولى مقدار (-974.3) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2)، والاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) في حين بلغ معامل بيتا في انموذج الانحدار البسيط متغير أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) والاستثمار بمحفظة الائتمان نقدي (Y_2) مقدار (-4135.1) بدرجة معنوية (0.000) لكليهما

- ❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بالخطوة الاولى بقيمة (-1309.15) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وودائع التوفير (Z_2) بدرجة (0.000).
- ❖ يظهر معامل بيتا في أنموذج الانحدار البسيط المتعلق بتحقق الشرط الثالث بمقيمة (0.769) و (2.953) والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير و ودائع التوفير (Z_2) والاستثمار بالموجودات المالية (Y_1) والاستثمار بمحفظة الائتمان نقدي (Y_2) على التوالي بوجود متغير أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) بدرجة (0.000)
- ❖ يتوسط متغير ودائع التوفير (Z_2) العلاقة بين المتغير المستقل أسعار الفائدة على ودائع التوفير (X_2) وابعاد المتغير المعتمد الاستثمار المصرفي (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي (57.49) و (2.77) وهما أقل من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وعند مستوى معنوية 1% وهذا يعني تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل الى القرار الذي يخص الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية التاسعة والتي تخص علاقة الاثر غير المباشر لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في الاستثمار المصرفي عن طريق ودائع التوفير وعليه لا تقبل فرضية العدم (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في الاستثمار المصرفي عن طريق ودائع التوفير".

يظهر ما سبق اثبات انموذج الدراسة الفرضي كون الودائع المصرفية (ثابتة وتوفير) تتوسط العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار المصرفي و توجد علاقة غير مباشرة بين متغير X و متغير Y عن طريق المتغير Z .

المبحث الاول

الاستنتاجات

ركز المبحث على اهم الاستنتاجات التي تفسر نتائج وطبيعة العلاقة بين المتغيرات لتحديد الفرص والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي، اذ تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1. اظهرت النتائج ان أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة لسته اشهر والتوفير) تتحرك باتجاه نزولي وبشكل مستمر منذ عام 2007 ولغاية 2017 ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل اهمها:

أ- زيادة السيولة المصرفية الناتجة من الزيادة في حجم رأس المال المدفوع تطبيقاً لتوجيهات البنك المركزي بالتزامن مع ضعف الفرص الاستثمارية وزيادة عدد المصارف العاملة في العراق.

ب- انشغال المصارف بالدخول الى مزاد العملة الأجنبية لتحقيق هوامش ربح عالية وبسهولة دون تحمل مخاطر مرتفعة أدى الى ضعف الاهتمام بالموودعين وجذب الودائع لأن الدخول للمزاد محدد بحصة لكل مصرف مع توافر السيولة وسرعة دوران رأس المال لهذه العملية مما دفع المودعين (الافراد) الى الاكتناز بعيداً عن المصارف.

2. أظهرت النتائج ان المصارف تعتمد بما يعادل 79% على الودائع الجارية بينما تشكل الودائع الثابتة والتوفير 21% وهذا شيء طبيعي كون الودائع الجارية لا تتطلب دفع فوائد وهي قليلة الكلفة، لكن بعد الانخفاض الشديد في اجمالي انواع الودائع عام 2014 لم تسعى المصارف الى رفع أسعار الفائدة لجذب الودائع بل العكس بدأت بتخفيض أسعار الفائدة لتقليل كلف التمويل وذلك يعود لتردي الوضع السياسي والأمني وسيطرة داعش على ثلث أراضي العراق، ما أدى الى:

أ- انخفاض مستمر في حجم الودائع الجارية والتوفير سببه كون المصارف التجارية العاملة في العراق لم تلب حاجات المودعين للسيولة ما عرضها الى سوء السمعة

والتي لا يمكن اخفاءها بسهولة وان تحسنت الادارات كثيرا لكون المودع فقد الثقة بهذه المصارف.

ب- ركود خدمات المصارف العراقية وضعف الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة في فروعها المنتشرة في عموم العراق زامن ذلك ضعف الرقابة من البنك المركزي على فروع المصارف العاملة في العراق.

3. تهتم المصارف العراقية بالائتمان النقدي بشكل اكبر من الاستثمار بالموجودات المالية لما للأول من واردات اعلى للمصرف والمتمثلة بالفوائد المتحصلة من منح القروض او خصم الأوراق التجارية، كما أظهرت النتائج ان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص شكل نسبة 75% من اجمالي الائتمان النقدي ويعود ذلك الى تكليف الحكومة للبنك المركزي بضخ مبلغ 5 ترليون دينار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن قروض السيارات والقروض العقارية وسلف الموظفين وذلك عن طريق المصارف العراقية العاملة والمستوفية للشروط التي وضعت لهذا الغرض.

4. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسته اشهر وودائع التوفير وحجم الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) من جهة وبين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لسته اشهر وودائع التوفير والاستثمار المصرفي في كل من محفظة الائتمان النقدي ومحفظة الاستثمار بالموجودات المالية. ما يعني لا توجد إدارة كفوءة توائم بين أسعار كلفة التمويل من الودائع وطبيعة الاستثمار المصرفي.

5. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان العلاقة طردية بين حجم الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) والاستثمار المصرفي في كل من محفظة الائتمان النقدي ومحفظة الاستثمار بالموجودات المالية وان إدارة المصرف تفضل التوجه نحو الائتمان النقدي عندما يكون مصدر التمويل شبه مستقر كما هو في الودائع (الثابتة والتوفير).

6. اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان أسعار الفائدة على الودائع والمصارفية (الثابتة والتوفير) تؤثر في الاستثمار المصرفي ما يعني أهمية العلاقة بين متغيرات الدراسة في تحسين الأداء المصرفي.

7. بينت النتائج تحليل علاقة الأثر غير المباشر صحة نموذج الدراسة و ان أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) تؤثر في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع المصرفية .

المبحث الثاني

التوصيات

بعد معرفة اهم الاستنتاجات في المبحث السابق لابد من اعطاء توصيات تعزز نقاط القوة وتعالج المعوقات بعد الوقوف على اسبابها، اذ تقترح الباحثة جملة توصيات اهمها:

1. سعي المصارف الى كسب المودعين من خلال منح فوائد مقبولة على الودائع الثابتة والتوفير بما يتلاءم والسقوف المحددة من البنك المركزي مع تخفيف الشروط المفروضة على المودعين وحثهم على وضع أكبر مبلغ في وديعة مصرفية.
2. إلزام المصارف بنشر اجهزة الصّراف الآلي ATM واجهزة نقاط البيع POS لتشجيع المواطن الاحتفاظ بالنقد في المصارف اذا ما لمسوا سهولة سحب أموالهم واستخدامها في نفقاتهم اليومية مع الاستمرار بمشروع توظيف رواتب الموظفين بشكل اسرع.
3. العمل على مراقبة تحركات اسعار الفائدة بشكل دوري بهدف تحديد التأثيرات المعنوية في عناصر الاستثمار المصرفي خصوصا الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي والعمل على تقليل الهامش بين الفائدة المدفوعة على الودائع والمقبوضة من المقترضين وذلك بعد إجراء دراسة كل من مؤشرات العائد والمخاطرة وتحليلها.
4. تجنب السلوك التقليدي بشأن الاعتماد على مصدر مالي دون آخر اذ ان اعتماد المصارف بشكل كبير على رأس المال المصرفي يحد من فلسفة العمل المصرفي والمتمثل في المضاعف النقدي او ما يعرف بتوليد الودائع، فضلا عن زيادة تعرضها الى مخاطر عدم القدرة على منح القروض والتسهيلات الائتمانية نتيجة انخفاض الودائع بالتزامن مع شروط الامتثال القانوني التي تحد من منح قروض الا بنسبة معينة من رأس المال المصرفي والاعتماد على الودائع كمصدر تمويل للائتمان النقدي.

5. حث شعبة العمليات المصرفية في المصارف التجاري بأبداء عناية اكثر في إدارة أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين وعلاقتها في زيادة حجم الايداع وتحليل العلاقة بين حجم الودائع واسعار الفائدة مع مراقبة كيف سينعكس ذلك في الاستثمار المصرفي وتنويعه بين محفظة الائتمان النقدي ومحفظة الاستثمار بالموجودات المالية.
6. السعي الحكومي لتوفير مناخ استثماري ملائم وطبيعة العمل المصرفي من خلال تحسين البيئة التشريعية والتي تحد من استثمار المصارف في مشاريع صناعية او عقارية الا بموافقات ومتطلبات تعجيزية وفرض عمل شركة تابعة فضلا عن ضرورة تقديم بعض المزايا والاعفاءات الضريبية ومحاربة البيروقراطية والرشوة والفساد.
7. نشر ثقافة الايداع المصرفي لدى الجمهور عن طريق البرامج والاعلانات في جميع وسائل الاتصال والعمل على تنمية الشعور بأهمية ايداع الاموال لدى المصارف وتقليل الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي.
8. انضمام المصارف التجارية الى مؤسسة التأمين على الودائع كوسيلة لجذب المودعين.
9. انشاء مؤسسة تهتم بالتأمين على القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل يساهم في زيادة نشاط السياسات الائتمانية للمصرف

أولاً: القرآن الكريم :

سورة الطلاق ، الآية 3 .

ثانياً : المصادر العربية

أ- الكتب

1. أبو حمد ،رضا صاحب :أدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر" ،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،2002.
2. للطباعة والنشر ، عمان ، 1999.
3. الجنابي ،هيل عجمي ،رمزي ياسين أرسلان :النقود والمصارف "النظرية النقدية" ط1،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.
4. حداد ،أكرم ،مشهور هذلول :النقود والمصارف "مدخل تحليلي نظري" ،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2005.
5. الحسيني ،فلاح حسن عداي ،مؤيد عبد الرحمان الدوري :أدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ط4 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.
6. الدوري زكريا مطلق ، السامرائي يسرى : البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2006.
7. رمضان، زياد ، جودة، محفوظ :الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك ،ط3، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2006.
8. الزعبي هيثم محمد : الادارة والتحليل المالي ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000.
9. سعيد، عبد السلام لفتة، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
10. السيسي صلاح الدين حسن : التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد ، الطبعة الاولى ، دار الوسام للطباعة والنشر ، الإمارات العربية المتحدة ، 1998.
11. الشمري ،صادق راشد :أدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية" ،ط1 ،مطبعة الفرح ،بغداد، 2008.
12. الشمري ،صادق راشد :أدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية" ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.

13. عبد الحميد عبد المطلب : اقتصاديات النقود والبنوك " الأساسيات والمستحدثات " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .
14. عبد القادر موفق عبدالله ؛ منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل الجامعية " ، دار التوحيد ، الرياض ، 2011 .
15. العلاق بشير عباس : إدارة المصارف " مدخل وظيفي " ، جامعة التحدي ، ليبيا ، 1998 .
16. اللوزي ، سليمان أحمد ، وآخرون : أدارة البنوك ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .
17. مصطفى ، أحمد فريد ، حسن ، سهير محمد : " النقود و التوازن الاقتصادي " ، مؤسسة الشباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
- ب- الدوريات
18. بن عزة ، جلييلة : " سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)" ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12 ، المجلد 1 ، 2017 .
19. الدغيم ، عبد العزيز ، وآخرون : التحليل الانتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، 2006 .
20. شاهين علي عبد الله : " دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك " (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين) ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006 .
21. عبد السادة ، ميثاق هاتف : رأس المال الممتمك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الأقرضية للمصرف " دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الخامس ، العدد 19 ، 2008 .
22. المزارى احمد عارف كريم : أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الأردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19 ، 2009 .
- ج- الرسائل والاطاريح
23. أبو سمرة ، رانية خليل حسان: " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2007 .
24. البديري ، احمد حسن عطشان : الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن والعراق ، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008 .

25. الجوراني ، سلام هامل بريغش : " فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير أسعار الفائدة " رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2011 .
26. حسين ، علي سلمان مال الله : دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2008.
27. الحكيم ليلي محسن حسن : إدارة المحفظة الاستثمارية لبعض شركات القطاع الخاص العراقية ، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009.
28. الحميري ، بشار عباس حسين جواد : أثر إدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي " دراسة تحليلية مقارنة بين مصارف تجارية أهلية عراقية وأردنية " رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2006.
29. الدعمي ، عباس كاظم جاسم : أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية ، اطروحة دكتوراه فلسفة علوم اقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008.
30. فرحات ، سهير محمد احمد : " قياس خطر سعر الفائدة وادارته لتحديد الهيكل المناسب لميزانية المصرف " ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2006.
31. المعموري ، قاسم حميد ناصر : " أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2015.
32. الموسوي ، امير علي خليل : " مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في دعم الودائع المصرفية وانعكاسها في تعزيز السياسة النقدية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2018.
33. الموسوي ، امير علي خليل : " تنمية الموارد المالية واثرها في محفظة الائتمان المصرفي " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2011.
- 34.
35. نعوم ، ندير نجيب : " استخدام أنموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة للسندات " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، قسم إدارة الاعمال ، 2007.
36. نور ، احمد محمد حسن : قياس القدرة الائتمانية في منظمات الأعمال في الأردن ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
37. الياس ماهر جلال يعقوب : تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 1994-2003 " ، رسالة

ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،
2005 .

المصادر الأجنبية

A-Book

- 38.Arthur Osullivan & Steven M.; "**Macroeconomics**" ,6th ed, New Jersey ,2003.
- 39.Bacon Carl R. ; **Practical Portfolio Performance Measurement And Attribution** , John Wiley & Sonse Ltd. , 2004.
- 40.Bhole, L.M, Mahakud, Jitendra;"**Financial Institutions & Markets-Structure Growth And Innovatians**", 5thed, Mcgraw-Hill Education,2004.
- 41.Bodie ,Zvi & Kane, Alex & Marcus J; "**Investments**" , 4th ed, McGraw –Hill Irwin ,1999 .
- 42.Bodie Zvi , Kan Alex , Marcus Alan ; **Investment** , 7th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin 2008.
- 43.Bodie Zvi, Alex Kane, Alan J. Marcus; " **Investment'**, 10th, McGraw-Hill Inc , New York , USA , 2014.
- 44.Bodie Zvi, Alex Kane, Alan J. Marcus; "**Essentials Of Investment'**, 9th, McGraw-Hill Inc , New York , USA, 2013.
- 45.Broyles Jack ; " **Financial Management And Real Options** " , John Wiley & Sons Inc, Usa,2003.
- 46.Casu, Barbara, Claudia Girardone, Philip Molyneux;" **Introduction To Banking'**, Pearson Education Limited, London,2006
- 47.Cecchetti, Stephen G. & Schoenholtz, Kermit L. & Fackler, James, **Money, Banking, and Financial Markets**, 3rd ed, McGraw-Hill, New York, 2011.

- 48.Cecchetti, Stephen, Kermit L. Schoenholtz;" **Money, banking, and financial markets**", 4th Edition, McGraw-Hill Education,2015.
- 49.Cheng-Few, Lee, Alice C. ;" **Encyclopedia of Finance**", Springer, 2013.
- 50.Ehrhadet Michael , Brigham Eugene ; " **Financial Management: – Theory And Practice** " , 13th , South-Western , USA , 2011.
- 51.Elton ,Edwin J. ,Martin J. Gruber, Stephen J. Brown, William N. Goetzmann ; " **Modern Portfolio Theory And Investment Analysis** " , 9th, John Wiley & Sons Inc, Usa,2014.
- 52.Fabozzi Frank, Peterson Pamela; **Financial Management And Analysis**, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, New Jersey, USA,2003.
- 53.Ferrell O.C. , Hirt Geoffrey , Linda Ferrell ; **Business A Changing World** , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
- 54.Gitman Lawrence ; **Principles Of Managerial Finance** , 12th Edition , Printed In U.S.A , 2009.
- 55.Hammond, Gill; " **Monetary Policy Frameworks for Emerging Markets**", Edward Elgar Publishing Limited,2009.
- 56.Koch ,Timothy W. , MacDonald, S. Scott;" **Bank Management** " ,Eighth Edition,Cengage Learning,Boston,USA, 2015.
- 57.Madura , Jeff ; **Financial Institutions And Markets** , 8th Edition , , By South-Western Of Thomson Corporation , China , 2008 .
- 58.Madura Jeff; **Financial Markets And Institutions**, 9th,South-Western,Usa,2010.
- 59.Madura, Jeff, **Financial Institutions and Markets**, 9th ed, South-Western, 2010.
- 60.Mcmenamin Jim ; " **Financial Management- Introduction** " , Routledge , First Edition ,London,1999 .
- 61.Mishkin , Frederic S. ; **The Economics Of Money , Banking And Financial Markets** , 8th Edition , The Addition – Wesley , 2007.

62. Mishkin, Frederick S., Kent Matthews, Massimo Giuliodori;" **The Economics Of Money, Banking And Financial Markets**", European Edition, Pearson Education Limited , 2013.
63. Mishkin ,Frederic S , Stanley G. Eakins; " **Financial Markets And Institutions** " , 7th, Pearson Education Inc , USA , 2012.
64. Mrachel Burda & charles, Wyploz, Macroeconomics (Aeuropean text), 2nd, Oxford un. Inc, New York, First Publish, 1997.
65. Noor , Mahmood , Ibrahim , Al-Nami , Adnan , Taieh ; **financial and banking** ‘ studies in English ‘ دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2003 .
66. Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; **Bank Management & Financial Services** , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.
67. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 7th ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
68. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2013.
69. Ross, Stephen A.; Westerfield , Randolph W. , Jeff , Jefferey, "**Corporate Finance**", 5th ed. Irwin McGraw-Hill , 1999 .
70. Ross, Stephen ,Westerfield Randolph , Jordan Bradford; " **Fundamentals Of Corporate Finance** " .9th,Mcgraw-Hill Companies , New York, USA,2008.
71. Saunders Anthony ,Marcia Millon;" **Financial Markets & Institutions** " , 5th, McGraw-Hill Inc , Singapore , 2012.
72. Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon;" **Financial markets and institutions**" , 5th ed., he McGraw-Hill/Irwin series in finance, us, 2012.
73. Saunders, Anthony, Marcia Millon Cornett;" **Financial Institutions Management: A Risk Management Approach**", 6th, The McGraw-Hill/Irwin,2008.
74. Thomas , L . Loyd B. ; **Money , Banking And Financial Markets** , By South-Western Of Thomson Corporation , 2006 .

B- Periodical& Articles

- 75.Allen, Franklin, Elena Carletti, Robert Marquez;" **Deposits and Bank Capital Structure** , Imperial College London and University of Pennsylvania, 2014.
- 76.Dunbar Kwamie ; **The Impact Of The F.O.M.C Monetary Policy Action On The Growth Of Credit Risk** “ The Monetary Policy – Liquidity Paradox “ , 2008.
- 77.Edey, Malcolm;" **Competition in the deposit market**", the Australian Retail Deposits Conference,2010.
- 78.Janda, Karel , Zetek, Pavel;" **Macroeconomic factors influencing interest rates of microfinance institutions in Latin America**", University of Economics, Prague, Charles University in Prague,2013.
- 79.Jayadev M., Rudra N. R;" **Financial resources of the microfinance sector: Securitization deals – Issues and challenges Interview with the MFIs Grameen Koota and Equitas**", IIMB Management Review. Vol. 24, 2012.
- 80.Jensen, Gerald R., Robert R. Johnson, Jeffrey M. Mercer;" **The Role of Monetary Policy in Investment Management** , *The Research Foundation of AIMR, usa, 2000.*
- 81.Karlan D. S., Zinman J.;" **Credit Elasticities in Less-Developed Economies: Implications for Microfinance**" American Economic Review. Vol. 98 2008.
- 82.Kunt, Ash Demirgüç, Huizinga,Harry"**Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence**",The World Bank Economic Review, Volume 13, Issue 2, 1999.
- 83.Lacoma, Tyler;" **The Importance of Bank Deposits in the Money Supply**" , sapling.com,2011.
- 84.Shaikh, saqib;" **Interest : Meaning, Definition and Types**", <http://www.economicdiscussion.net>, 2017.

85. Skinner, Frank ;" **Pricing and Hedging Interest and Credit Risk Sensitive Instruments**", Butterworth-Heinemann,2013.
86. Kunt, Ash, Huizinga, Harry;" **Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence**", The World Bank Economic Review, Volume 13, Issue 2, 1999.
87. Bondt, GABE;" **Retail Bank Interest Rate Pass-Through at the Euro Area Level**", WORKING PAPER NO. 136,2002.
88. Draper, N. R.; Smith, H. ;" **Applied Regression Analysis**", Wiley-Interscience. ISBN 0-471-17082-8,1998.
89. Brink, David;" **statistics**" , Ventus Publishing, ISBN 978-87-7681-408-3, 2010.
90. Fernandes, Marcelo;" **Statistics for Business and Economics**", Ventus Publishing, ISBN 978-87-7681-481-6,, 2009.

D- Internet

- 88- <https://mawdoo3.com>
- 89- www.activemedia-guide.com

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

تاريخ	اسعار فائدة على ودائع توفير %	اسعار فائدة على الودائع الثابتة %	ودائع ثابتة (مليون)	ودائع توفير (مليون)	ودائع جارية (مليون)	انتمان نقدي ممنوح للقطاع الخاص (مليون)	انتمان نقدي ممنوح للقطاع عام (مليون)	اجمالي محفظة الائتمان النقدي (مليون)	استثمار في موجودات مالية (مليون)
Jan,2004	6.5	7.1	186,075	982,859	3,052,945	389,125	219,893	609,018	1,560,816
Feb,2004	6.5	7.1	179,890	981,538	3,252,287	393,116	219,889	613,005	1,563,185
Mar,2004	6.5	7.1	178,745	987,916	3,062,382	403,819	223,766	627,585	1,230,167
Apr,2004	6.5	7.1	179,620	953,341	3,270,370	414,697	223,749	638,446	1,249,460
May,2004	6.5	7.1	181,252	955,517	4,014,534	436,214	224,794	661,008	1,278,742
Jun,2004	6.5	7.1	190,175	968,515	4,242,905	462,454	228,788	691,242	1,413,113
Jul,2004	6.5	7.1	189,577	1,004,689	4,673,743	465,757	228,193	693,950	989,967
Aug,2004	6.5	7.1	195,639	1,024,896	4,744,973	465,176	228,332	693,508	1,310,011
Sep,2004	6.5	7.1	194,367	1,030,226	4,951,931	508,749	230,065	738,814	1,559,589
Oct,2004	6.5	7.1	192,852	1,053,091	4,990,355	541,725	231,431	773,156	1,234,057
Nov,2004	6.5	7.1	202,255	1,079,987	5,246,694	522,039	221,931	743,970	1,292,994
Dec,2004	6.5	7.1	263,533	1,135,628	7,220,648	620,267	190,336	810,603	1,076,225
Jan,2005	6	6.8	322,462	1,191,562	6,975,878	622,474	215,329	837,803	890,114
Feb,2005	5.8	6.6	338,343	1,261,863	7,617,423	606,320	205,910	812,230	766,734
Mar,2005	5.7	6.7	346,420	1,300,767	7,435,400	637,779	212,123	849,902	1,040,098
Apr,2005	5.6	6.6	330,927	1,331,428	7,100,181	654,495	207,988	862,483	1,390,243
May,2005	5.6	6.5	355,713	1,366,138	7,809,298	687,815	209,844	897,659	1,784,801
Jun,2005	5.6	6.5	340,633	1,388,989	8,078,788	736,362	215,901	952,263	1,775,045
Jul,2005	5.4	6.4	356,327	1,411,761	8,150,953	737,162	218,554	955,716	1,160,531
Aug,2005	5.5	6.6	347,899	1,424,057	8,235,539	783,938	215,706	999,644	793,640
Sep,2005	5.4	6.7	340,538	1,445,100	8,200,852	796,971	215,759	1,012,730	927,031
Oct,2005	5.5	6.5	334,002	1,456,652	8,156,865	964,250	216,175	1,180,425	1,069,174
Nov,2005	5.5	6.4	351,566	1,477,482	8,897,201	960,164	216,188	1,176,352	1,315,269
Dec,2005	5.5	6.4	352,656	1,541,797	8,875,542	950,287	631,409	1,581,696	1,406,780
Jan,2006	5.5	6.4	534,647	1,570,023	9,928,348	1,005,627	637,842	1,643,469	1,466,189
Feb,2006	5.5	6.4	409,635	1,608,879	10,775,918	1,016,935	668,566	1,685,501	1,668,324
Mar,2006	5.5	6.4	426,730	1,616,140	10,911,484	1,059,917	751,426	1,811,343	1,468,759
Apr,2006	5.4	6.2	448,800	1,648,811	11,180,633	1,089,969	843,158	1,933,127	1,329,528
May,2006	5.6	6.5	683,690	1,642,705	11,413,590	1,164,220	694,193	1,858,413	915,613
Jun,2006	5.5	6.5	753,981	1,655,092	9,991,510	1,269,369	702,810	1,972,179	712,079
Jul,2006	5.5	6.5	800,021	1,658,394	11,158,226	1,321,043	680,166	2,001,209	929,099
Aug,2006	5.7	6.8	798,793	1,659,164	12,322,088	1,337,709	676,792	2,014,501	1,155,442
Sep,2006	5.7	6.8	846,663	1,666,256	13,197,078	1,380,273	649,714	2,029,987	1,543,771

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

Oct,2006	6	6.9	847,168	1,671,013	12,736,852	1,453,608	877,127	2,330,735	1,942,109
Nov,2006	6	7	824,778	1,663,085	13,031,724	1,732,769	999,303	2,732,072	2,114,544
Dec,2006	6	7	517,281	1,733,449	14,677,565	1,881,014	759,439	2,640,453	2,402,937
Jan,2007	7.1	8	511,113	1,759,569	15,524,277	1,968,616	753,783	2,722,399	2,771,767
Feb,2007	7.5	8.4	515,486	1,838,093	14,860,496	1,852,102	758,229	2,610,331	3,298,346
Mar,2007	9	10.2	525,229	1,905,827	14,415,212	2,095,607	762,207	2,857,814	3,234,100
Apr,2007	9.3	10.5	540,093	1,954,808	15,637,690	2,365,884	814,196	3,180,080	3,233,720
May,2007	9.6	11	353,348	2,027,725	14,610,058	2,073,234	289,346	2,362,580	3,792,123
Jun,2007	9.6	11.1	350,399	2,075,154	16,712,146	2,208,683	399,868	2,608,551	4,514,616
Jul,2007	9.4	11.3	449,299	2,130,248	18,915,463	2,482,011	375,451	2,857,462	4,667,253
Aug,2007	9.6	10.8	471,500	2,193,863	20,237,144	2,264,719	1,486,236	3,750,955	5,130,326
Sep,2007	9.6	10.9	513,388	2,249,751	23,137,353	2,314,047	1,523,317	3,837,364	5,497,050
Oct,2007	9.9	11.1	529,474	2,312,962	23,544,804	2,345,964	1,076,538	3,422,502	5,197,216
Nov,2007	9.5	10.7	469,547	2,394,467	21,535,122	2,612,735	1,237,569	3,850,304	4,663,392
Dec,2007	10	11.16	552,032	2,647,019	22,989,875	2,387,433	1,054,992	3,442,425	3,864,737
Jan,2008	10.05	11.18	469,359	2,756,519	23,604,299	2,435,933	1,030,500	3,466,433	3,028,832
Feb,2008	10.2	11	501,017	2,896,807	20,889,000	2,548,582	530,944	3,079,526	2,717,629
Mar,2008	10	11	517,666	2,971,197	20,784,165	2,812,941	988,201	3,801,142	2,237,622
Apr,2008	9.8	10.8	596,433	3,053,848	23,698,726	2,608,202	1,007,021	3,615,223	2,669,807
May,2008	9.8	10.7	567,297	3,160,918	24,328,640	2,748,307	577,488	3,325,795	2,612,633
Jun,2008	9.6	10.8	579,505	3,325,226	26,827,981	2,835,956	570,912	3,406,868	2,877,012
Jul,2008	9.3	10.6	597,531	3,514,914	26,839,148	3,160,518	597,999	3,758,517	3,020,477
Aug,2008	9.3	10.5	627,835	3,683,904	26,851,833	3,430,345	598,805	4,029,150	3,400,990
Sep,2008	8.9	10	708,515	3,852,840	27,244,863	3,590,254	595,491	4,185,745	3,895,030
Oct,2008	9	10.1	714,932	3,937,416	27,354,654	3,690,725	617,155	4,307,880	3,464,679
Nov,2008	8.9	10	744,684	4,024,376	29,023,272	3,817,787	590,810	4,408,597	3,566,555
Dec,2008	8.8	9.8	792,760	4,289,843	29,442,845	3,978,301	575,382	4,553,683	3,055,803
Jan,2009	8.51	9.7	710,417	4,382,643	30,814,915	4,109,846	611,491	4,721,337	2,685,415
Feb,2009	8.45	9.59	715,560	4,536,353	31,393,281	4,154,815	617,921	4,772,736	2,459,853
Mar,2009	7.35	8.38	727,036	4,693,359	28,640,443	4,302,278	591,034	4,893,312	3,152,044
Apr,2009	6.96	7.93	737,181	4,797,899	27,422,676	4,428,635	620,495	5,049,130	2,446,040
May,2009	6.85	7.69	812,610	4,821,817	28,336,565	4,530,248	596,980	5,127,228	2,671,634
Jun,2009	6.67	7.63	828,620	4,871,413	27,879,087	4,595,648	595,963	5,191,611	2,737,795
Jul,2009	6.56	7.54	820,914	4,921,423	29,597,039	4,732,522	587,242	5,319,764	2,517,368
Aug,2009	6.41	7.35	819,569	5,019,910	28,587,515	4,379,439	585,380	4,964,819	2,404,376
Sep,2009	6.25	7.11	822,670	5,097,650	28,827,439	4,423,873	579,568	5,003,441	2,911,827
Oct,2009	6.18	7.04	764,014	5,136,553	31,669,790	4,589,696	592,541	5,182,237	2,974,988
Nov,2009	5.97	6.94	786,116	5,235,667	32,007,470	4,620,036	621,755	5,241,791	2,975,291
Dec,2009	5.93	6.93	797,822	5,518,012	32,267,252	4,646,167	644,506	5,290,673	3,304,308
Jan,2010	5.68	6.43	811,305	5,614,235	33,770,555	5,982,776	674,695	6,657,471	6,158,947

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

Feb,2010	5.68	6.43	848,163	5,572,087	33,658,990	6,036,156	702,765	6,738,921	7,090,382
Mar,2010	5.61	6.43	866,393	5,610,218	33,927,842	6,718,672	725,438	7,444,110	9,304,441
Apr,2010	5.49	6	862,765	5,697,221	34,300,001	6,798,540	707,105	7,505,645	9,142,084
May,2010	5.44	5.93	839,070	5,779,985	36,650,677	7,425,790	945,093	8,370,883	9,891,999
Jun,2010	5.44	5.93	848,087	5,778,584	36,040,309	7,588,293	1,008,896	8,597,189	8,706,263
Jul,2010	5.44	5.93	867,084	5,783,443	36,971,040	7,831,809	745,412	8,577,221	9,229,299
Aug,2010	5.43	5.89	860,209	5,825,400	37,234,831	8,114,549	748,469	8,863,018	8,067,252
Sep,2010	5.56	6	842,542	5,772,042	38,744,823	8,142,915	808,909	8,951,824	8,465,120
Oct,2010	5.55	5.98	824,808	5,806,160	39,302,060	8,279,966	831,340	9,111,306	8,760,586
Nov,2010	5.55	5.98	907,704	5,845,282	39,568,575	8,480,160	840,625	9,320,785	8,962,474
Dec,2010	5.34	5.76	903,894	6,039,310	41,004,028	8,527,131	886,022	9,413,153	6,228,635
Jan,2011	5.22	5.74	1,122,627	6,124,634	40,022,916	8,595,552	743,285	9,338,837	5,581,601
Feb,2011	5.16	5.85	1,070,210	5,988,509	41,000,117	8,538,351	910,653	9,449,004	5,647,763
Mar,2011	5.2	5.92	1,081,925	6,024,700	38,947,685	8,607,764	1,017,775	9,625,539	5,794,005
Apr,2011	5.2	5.92	1,118,096	6,053,355	40,898,672	8,761,933	1,085,025	9,846,958	5,268,718
May,2011	5.2	5.92	1,139,443	6,103,361	41,779,035	8,889,614	1,187,579	10,077,193	5,167,941
Jun,2011	5.27	5.92	1,212,041	6,122,802	41,610,094	9,194,645	1,183,180	10,377,825	5,023,153
Jul,2011	5.27	5.92	1,365,938	6,203,021	43,770,521	9,200,291	1,196,973	10,397,264	5,310,130
Aug,2011	5.27	5.92	1,361,061	6,276,377	44,018,009	9,322,042	1,257,094	10,579,136	5,189,236
Sep,2011	5.25	5.93	1,173,758	6,329,005	44,864,741	9,474,664	1,352,637	10,827,301	5,100,354
Oct,2011	5.28	5.97	1,133,734	6,375,045	46,390,896	9,742,067	1,368,471	11,110,538	4,980,739
Nov,2011	5.28	5.97	1,163,348	6,471,663	47,656,079	10,737,850	1,391,341	12,129,191	4,703,991
Dec,2011	5.28	5.97	1,113,614	6,732,299	48,311,267	11,365,371	1,637,817	13,003,188	4,733,657
Jan,2012	5.13	5.95	1,169,053	6,793,498	44,008,738	11,748,963	1,718,392	13,467,355	4,414,120
Feb,2012	5.13	5.9	1,199,517	6,922,437	44,111,349	12,522,504	1,738,985	14,261,489	4,655,659
Mar,2012	5.15	5.92	1,253,237	6,984,001	45,922,540	12,470,472	1,782,247	14,252,719	4,572,960
Apr,2012	5.15	5.9	1,323,313	7,025,740	48,794,463	12,479,827	1,829,572	14,309,399	4,738,410
May,2012	5.15	5.9	2,310,624	7,125,881	46,682,240	12,735,815	1,870,524	14,606,339	4,498,339
Jun,2012	4.99	5.83	3,306,902	7,211,069	##### #	13,280,228	1,908,561	15,188,789	4,547,152
Jul,2012	4.99	5.83	3,396,124	7,409,904	46,142,717	13,596,864	1,905,247	15,502,111	4,681,360
Aug,2012	5.03	5.82	3,418,112	7,510,558	46,480,004	13,796,933	2,297,637	16,094,570	4,917,121
Sep,2012	5.02	5.86	3,504,365	7,564,507	47,768,195	14,031,555	2,373,452	16,405,007	4,838,398
Oct,2012	5.01	5.86	3,619,533	7,572,022	49,056,630	13,468,748	2,364,455	15,833,203	4,548,953

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

Nov,2012	5.01	5.86	3,598,870	7,576,401	51,013,997	14,466,53 3	2,647,979	17,114,51 2	4,360,017
Dec,2012	5.01	5.86	3,629,542	7,897,450	50,478,943	14,650,10 2	6,120,523	20,770,62 5	4,303,740
Jan,2013	4.9	5.77	3,661,053	8,017,573	48,937,810	14,790,44 1	6,181,061	20,971,50 2	4,120,888
Feb,2013	4.98	5.84	3,700,324	8,138,921	49,666,523	14,770,30 4	6,200,327	20,970,63 1	1,769,167
Mar,2013	4.91	5.77	3,755,565	8,321,588	##### #	14,975,63 5	6,433,831	21,409,46 6	2,419,339
Apr,2013	4.9	5.77	3,772,227	8,364,498	52,104,223	15,285,43 7	6,527,558	21,812,99 5	2,735,459
May,2013	4.9	5.79	3,705,491	8,546,302	53,470,863	15,958,16 0	6,534,494	22,492,65 4	2,943,301
Jun,2013	4.9	5.77	3,647,751	8,807,880	52,845,816	16,285,98 9	6,558,972	22,844,96 1	2,970,422
Jul,2013	4.9	5.77	3,428,929	8,926,817	53,618,725	16,301,76 5	6,522,603	22,824,36 8	2,656,732
Aug,2013	4.89	5.74	3,489,679	9,007,262	52,285,306	16,445,37 7	6,530,984	22,976,36 1	2,114,267
Sep,2013	4.86	5.72	3,584,441	9,050,367	54,278,008	16,470,22 2	6,513,426	22,983,64 8	2,007,316
Oct,2013	4.86	5.72	3,591,130	9,176,643	53,506,166	16,508,12 6	6,643,949	23,152,07 5	2,324,071
Nov,2013	4.83	5.66	3,618,597	9,214,717	54,469,492	16,781,19 6	6,637,353	23,418,54 9	2,607,376
Dec,2013	4.73	5.64	3,544,970	9,678,169	55,632,348	16,947,53 3	6,626,795	23,574,32 8	3,122,958
Jan,2014	4.63	5.45	3,528,629	9,768,148	56,103,323	16,916,49 6	6,606,121	23,522,61 7	3,312,499
Feb,2014	4.55	5.39	3,551,926	9,744,783	55,055,744	17,044,21 2	6,636,200	23,680,41 2	3,460,358
Mar,2014	4.55	5.42	3,482,655	9,763,975	54,538,367	17,184,18 0	6,718,316	23,902,49 6	3,287,910
Apr,2014	4.57	5.43	3,528,501	9,793,279	52,889,540	17,565,42 7	7,077,983	24,643,41 0	3,305,813
May,2014	4.41	5.19	3,542,410	9,908,520	50,701,051	17,733,95 5	7,191,853	24,925,80 8	3,672,670
Jun,2014	4.23	5.02	3,583,289	9,500,031	52,113,446	17,973,51 7	7,480,807	25,454,32 4	3,807,631
Jul,2014	4.3	5.14	3,547,911	9,423,599	53,025,016	18,058,01 9	7,517,027	25,575,04 6	4,109,170
Aug,2014	4.35	5.14	6,564,563	9,415,909	51,673,976	17,993,76 1	7,552,076	25,545,83 7	4,634,103
Sep,2014	4.36	5.05	7,484,560	9,496,019	52,765,224	17,738,57 2	7,665,126	25,403,69 8	4,774,288
Oct,2014	4.28	4.88	7,488,360	9,552,097	54,118,266	17,695,14 0	7,936,960	25,632,10 0	4,845,866
Nov,2014	4.41	4.85	7,481,296	9,609,767	53,108,793	17,723,78 6	7,950,154	25,673,94 0	4,471,573
Dec,2014	4.24	4.99	7,472,987	9,978,433	56,621,916	17,745,14 1	8,010,217	25,755,35 8	5,494,051
Jan,2015	4.41	4.95	8,375,475	10,020,411	52,430,889	17,728,96 2	8,018,269	25,747,23 1	7,501,844
Feb,2015	4.42	4.96	8,332,954	10,088,241	49,968,010	17,561,29 0	8,025,372	25,586,66 2	9,612,156
Mar,2015	4.38	4.9	8,341,562	10,124,436	50,593,516	17,537,29 6	7,142,103	24,679,39 9	9,623,355

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

Apr,2015	4.38	4.84	8,395,568	10,129,299	49,920,225	17,458,685	7,287,792	24,746,477	9,877,657
May,2015	4.44	4.91	8,395,110	10,067,512	48,526,813	17,444,424	7,496,498	24,940,922	9,728,416
Jun,2015	4.32	4.78	8,431,187	9,891,319	49,067,894	17,565,727	7,722,853	25,288,580	9,523,884
Jul,2015	4.46	4.82	8,474,708	9,863,875	47,520,185	17,612,787	7,776,131	25,388,918	9,310,751
Aug,2015	4.46	4.82	8,459,296	9,669,551	47,367,894	17,854,390	8,019,135	25,873,525	9,268,882
Sep,2015	4.53	4.77	8,463,775	9,490,071	46,791,154	17,986,038	7,757,501	25,743,539	10,177,682
Oct,2015	4.57	4.84	8,461,680	9,410,450	46,809,293	17,830,117	7,819,198	25,649,315	10,237,779
Nov,2015	4.57	4.85	8,438,867	9,378,928	47,169,264	17,904,896	7,637,102	25,541,998	10,330,552
Dec,2015	4.57	4.84	8,398,090	9,636,491	46,309,480	18,070,058	7,802,727	25,872,785	10,126,307
Jan,2016	4.51	4.83	8,402,336	9,213,947	44,994,428	17,893,679	7,912,622	25,806,301	8,557,682
Feb,2016	4.5	4.79	8,496,491	9,018,788	45,308,922	17,876,870	7,939,007	25,815,877	8,289,190
Mar,2016	4.47	4.79	8,547,053	8,876,133	45,886,904	17,908,212	7,704,607	25,612,819	9,227,835
Apr,2016	4.4	4.79	8,522,591	8,839,255	45,220,580	18,029,947	7,608,971	25,638,918	9,350,898
May,2016	4.33	4.74	8,679,085	8,836,645	44,617,624	17,931,199	7,604,146	25,535,345	9,461,493
Jun,2016	4.35	4.74	8,689,647	8,916,358	43,928,900	17,806,834	7,633,296	25,440,130	9,453,662
Jul,2016	4.35	4.73	8,687,205	8,926,770	44,628,672	17,835,307	7,632,729	25,468,036	9,902,760
Aug,2016	4.39	4.65	8,683,430	9,057,793	45,690,625	17,762,758	7,602,078	25,364,836	10,346,959
Sep,2016	4.39	4.64	8,679,875	9,156,539	45,690,625	17,770,963	7,598,588	25,369,551	10,868,081
Oct,2016	4.3	4.75	8,701,985	9,204,530	45,044,499	17,810,007	7,514,371	25,324,378	10,632,067
Nov,2016	4.3	4.64	8,717,661	9,265,821	44,828,052	17,805,406	7,520,707	25,326,113	10,578,801
Dec,2016	4.39	4.66	8,915,710	9,555,099	45,690,625	18,180,970	7,383,184	25,564,154	11,319,180
Jan,2017	4.24	4.66	8,924,947	9,600,469	43,975,487	18,097,157	7,272,615	25,369,772	11,406,506
Feb,2017	4.24	4.63	8,881,258	9,670,271	43,979,807	18,220,902	7,248,912	25,469,814	11,444,170
Mar,2017	4.16	4.56	8,613,308	9,703,593	44,235,005	18,003,617	7,244,015	25,247,632	11,687,455
Apr,2017	4.1	4.48	8,631,546	9,703,220	43,924,310	18,092,840	7,232,680	25,325,520	12,588,665
May,2017	4.06	4.44	8,645,971	9,762,253	44,821,504	18,321,734	7,194,798	25,516,532	12,768,514
Jun,2017	4.07	4.42	8,731,095	9,888,797	44,124,201	18,519,034	7,132,559	25,651,593	13,048,000
Jul,2017	4.02	4.42	8,770,175	10,062,013	44,062,560	18,535,889	7,181,422	25,717,311	12,969,249

ملحق رقم 1 – البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة

Aug,2017	3.96	4.36	8,775,933	10,197,677	45,167,669	18,863,160	7,191,975	26,055,135	13,162,000
Sep,2017	3.95	4.36	8,787,404	10,163,625	44,071,038	19,143,097	7,182,815	26,325,912	13,456,185
Oct,2017	3.96	4.45	8,798,512	10,237,816	44,032,439	19,330,743	7,159,119	26,489,862	14,123,103
Nov,2017	3.96	4.39	8,819,631	10,244,394	45,383,617	19,520,895	7,157,971	26,678,866	14,849,654
Dec,2017	3.96	4.4	8,630,534	10,579,087	47,839,010	19,452,293	7,221,255	26,673,548	14,829,012

المصدر / البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

<http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=94>

<http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=114>

Abstract

The study aimed to analyze the trend of bank deposits of all types, as well as the nature of the changes in the interest rates on these deposits and to determine the impact of these prices on the volume of deposits during the study period, compared with any deposits (fixed or savings) were more responsive than others, On the nature of investment banking through the impact of the volume of deposits at these prices.

This study started from the problem of reluctance of owners of funds from the deposit in commercial banks and the preference of regional countries for reasons of safety as well as the management of investments more efficiently than Iraqi banks, and this reluctance caused lack of availability of bank liquidity and thus the performance of the bank and efficiency so it is necessary to find a mechanism to increase Bank deposits. Since interest rates on deposits are one of the tools to attract deposits globally, it is necessary to know the role of interest rates on deposits in stimulating the owners of funds on deposit and the extent of reflection in the nature of investment banking?

The study was applied in the commercial banks operating in Iraq. The temporal limits were extended for 168 months from the beginning of January 2004 until the end of December 2017. The study used a series of statistical analyzes and tests using statistical programs SPSSv.23 and EXCEL. A set of conclusions, the most important of which are interest rates on bank deposits (fixed and savings) moving downward and continuously from 2007 to 2017 as well as that Iraqi banks are interested in cash credit more than investment in financial assets for the first of the bank's higher imports and representative The study recommended that banks should seek to earn depositors by granting acceptable interest on fixed deposits and savings while easing the conditions imposed on depositors and urging them to put the largest amount in a bank deposit.

Karbala University

College of Administration and Economics

Department of financial and banking sciences



The Impact of Interest Rates Changes in the Investment Banking Via the Mechanism of Attracting Deposits

Analytical study in Iraqi commercial banks (2004-2017)

Master Thesis submitted by

Asmaa Hadi Neema Al - Khafaji

*To the Board of the Faculty of Management and Economics,
University of Karbala, in partial fulfillment of the requirements of
master's degree of financial and banking sciences.*

Supervisor

Assistant Prof.Dr . Ali Ahmed Faris

2018AD

1439 AH